جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع
العائلة والسكان

اندماج المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري

دراسة ميدانية بمدينة الجلفة

من إعداد الطالب:
دحماني محمد بومدين

إشراف الأستاذ:
د . مصطفى بوتفنوشت

السنة الجامعية: 2009/2008

الإهـــــــداء

أهـدي هذا العمـل إلـى أمـي الغـاليـة

و أبـي العـزيـز

و إخـوتـي الأحبـاء

و إلـى كـل العائـلـة

و إلـى كل الأصـدقـاء و جميع من سـاعدني

على انجـاز هـذا العمـل

شكــــر و تقديـــــر

أشكــر الله و نحمــده حمدا تتم به الصالحات على توفيقه لنـا

و إمدادنا بالعــون لإتمـام هذا البحث المتواضع ، كما أتقدم

بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل " مصطفى بوتفنوشت " على

نصـائحـه و توجيهـاتـه و صبـــره

كمـا أشكر كل من سـاهم في هذا البحث و أخص بالذكـر

عبد القادر ، أميـن ، وسـام ، السعيـد ، وهـب ، عـادل ،

عبد الباقي ، يحـي ، ملوكـة ، طـارق ، بلقـاسم ، طيبـي ،

أميـن ، إسمـاعيـل ، طيـب ، بوشـاقور ، سلـيـم .

فهرس المحتويـــات

الباب الأول : التحديد المنهجي و النظري

مقدمـة

الفصل الأول : الإطـار المنهجي للدراســة

الفصل الثاني : الهجـرة الريفيـة إلـى المدينـــة

الفصل الثالث : المجتمع الحضري بين النمط التقليدي و العصري

الفصل الرابع : اندمـاج الأسرة الريفية في المدينـة

الباب الثـاني

الجــانب الميداني

الفصل الأول : تحديد المجال المكاني و الزمني للدراسة و التعليق على البيانــات الأوليـة

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

فهرس الجداول و الأشكال:

مقدمة :

لعل من أهم أسباب اختيار موضوع هجرة الأسرة من الريف إلى المدينة و مدى اندماجها في الوسط الحضري ، هو اعتقادنا بأن الموضوع لا زال و سيبقى مجال للبحث نظرا لمشاكل مدننا الحالي و عدم توافق الريف مع المدينة في ظروف العيش الذي سيدفع سكان الأرياف إلى مواصلة زحفهم نحو المدن .

تعتبر الهجرة الريفية إلى المناطق الحضرية ، أو النزوح الريفي من أبرز مظاهر الهجرة الداخلية و هي الأكثر انتشارا في البلدان النامية ، و لقد ارتبطت هذه الظاهرة ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية و تسببت في اختلال التوازن بين الريف و المدينة و أدت إلى تمركز معظم النشاطات الصناعية و الخدمات الإدارية و الثقافية و الصحية و الضرورية في أهم المراكز الحضرية على حساب الريف الأمر الذي أدى بسكان الأرياف إلى الانتقال و الهجرة نحو المدن.

ففي سنة 1830 كان في الجزائر سكان الحضر يشكلون نسبة 5% من عدد السكان المقدر بـ 3 مليون ، ثم ارتفع إلى 22 % سنة 1936 ، ثم إلى 31.4 % سنة 1966 ، حتى بلغ سنة 1998 نسبة 58.3 % إلى أن يصل إلى نسبة 68 % سنة 2008.

و هذا ما يجعلنا أمام ظاهرة التكدس السكاني في المدن الجزائرية نتيجة النزوح الريفي الكثيف و فقدان المدن للخصائص الحضرية .

فمن خلال التباين القائم بين النمطين في أسلوب المعيشة الريفية و الحضرية يسعى المهاجر الريفي دائما إلى إتباع أساليب معينة للتكيف و الاندماج اجتماعيا و ثقافيا داخل المدينة و الأخذ بالنمط المعيشي الحضري لتحقيق ما يرغب فيه من طموحات في ذلك الوسط الحضري .

فالأمر هنا يتعلق بمدى تأقلم و اندماج المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري بغض النظر عن أسباب و دوافع نزوحهم ، فهي ظاهرة تستحق الدراسة و يجب النظر إليها نظرة شاملة على الصعيدين الريفي و الحضري و دراسة أسباب حدوثها و العوامل المؤثرة فيها و كذلك آثارها و مشكلاتها .

كما يجب تناول هذه الظاهرة للدراسة و التحليل لمد التكيف المهاجرين مع طبيعة الحياة السائدة في المدينة و مدى امتصاصهم للقيم و الأساليب الحضرية أو رفضها .

في هذا البحث أردنا تسليط الضوء على الأسرة النازحة من الريف إلى المدينة و التغير الاجتماعي الحاصل على المدى القصير ، على مستوى مجتمع المدينة و العلاقات الاجتماعية و مدى تأقلم الأسرة مع الوضع الحالي ، فالأهمية العلمية التي تبيحها دراسة موضوع اندماج المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري تتجلى في أنها من اختصاص علم الاجتماع العائلة و السكان و علم الاجتماع الحضري و علم الاجتماع التغير الاجتماعي و الثقافي من جهة أخرى .

فلكل دراسة أو بحث مجموعة أهداف ، ترمي إلى تسليط الضوء على حقائق الوضع الاجتماعي و في هذه الحالة يكون البحث السوسيولوجي السبيل الوحيد للوصول إلى معرفة موضوعية و بحثنا هذا الذي هو عبارة عن استقصاء للوصول إلى معرفة موضوعية ، لحقائق ترتبط بمؤسسة اجتماعية هامة و هي الأسرة الجزائرية (الريفية الحضرية) وهذا من خلال تسليط الضوء على بعض الأسر الريفية محاولين الكشف عن مدى اندماج هؤلاء المهاجرين في مجتمع المدينة الجديدة آخذين بعين الاعتبار بعض المقاييس لاستعمالها في الكشف و المقارنة بين النمطين الريفي و الحضري و قد حددنا أهداف بحثنا كالتالي :

- معرفة مدى تمركز سكان الأرياف الجدد في المدينة .
- الوقوف على الدوافع وراء الاختيار السكني للأسر الريفية في المدينة .
- معرفة مدى بقاء العلاقات الريفية في مجتمع المدينة .
- الكشف عن مدى تأثير العلاقات القرابية للمهاجرين في اكتساب علاقات جديدة .

لقد اعتمدنا على الدراسة الميدانية عن طريق وضع استمارة استبيان كتقنية منهجية للدراسة فكان من الضروري اختيار عينة البحث الأكثر تمثيلا لموضوع الدراسة للوصول إلى نتائج أكثر واقعية و موضوعية .

في هذا البحث المتواضع سوف نحاول معالجة ظاهرة عملية اندماج المهاجرين الريفيين في المجتمع الحضري و اختبار فرضية عامة مستمدة من الواقع المعاش نظرا لبروز ظاهرة الأحياء الفوضوية و التجمعات القرابية سواء العائلية أو العشائرية القادمة من مختلف المناطق الريفية التابعة لولاية الجلفة أو بعض الولايات المجاورة لها ، و ارتأينا أن نسلط اهتمامنا حول هذه الظاهرة و محاولة الكشف عن بعض من الجوانب الهامة و المتعلقة بطبيعة السكن و علاقات المهاجرين في المدينة و الريف ، و مدى تأثر هذه العوامل على الاندماج الاجتماعي للمهاجرين الريفيين ، و لقد ارتأينا تقسيم البحث إلى بابين ، كل باب يضم أربعة فصول .

الباب الأول خصص للتحديد المنهجي و النظري ، فالفصل الأول خاص بالمقاربة المنهجية للموضوع إضافة إلى بعض الدراسات السابقة أما الفصل الثاني فخصصناه ظاهرة الهجرة الريفية دوافعها و أهم النظريات المفسرة لها و الآثار و النتائج المترتبة عنه و أهمها ظاهرة انتشار الأحياء الفوضوية .

أما الفصل الثالث فقد تناول المجتمع الحضري و التمييز بين الريف و المدينة و بعض خصائص الحياة الحضرية في المجتمع الجزائري ، إما الفصل الرابع فتناول الأسرة الجزائرية و عملية الاندماج في الوسط الحضري .

أما الباب الثاني خصص للجانب الميداني للبحث و لقد قسم إلى أربعة فصول ، ففي الفصل الأول تم التعرض للتعليق عن البيانات الأولية و تحديد المجال الزماني و المكاني للبحث ، أما الفصل الثاني و الثالث و الرابع تم فيهم التعليق و التحليل على البيانات الخاصة بكل فرضية على حدا ، و أخيرا النتائج العامة للدراسة .

الفصل الأول

المقاربة المنهجية العامة في البحث

أولا الإشكالية .

ثانيا الفرضيات.

ثالثا تحديد المفاهيم .

رابعا المقاربة النظرية .

خامسا المنهج و التقنيات المستعملة .

سادسا الدراسات السابقة .

1 - الإشكالية :

إن ما تعرفه المدينة من ميزات خاصة للجذب إليها ، و بالأخص الجانب الاقتصادي و المهني و التعليمي بحيث تقوم هذه الظروف و الأحوال الحضرية بجعل الجماعات المحلية الريفية بالانتقال إلى المناطق الحضرية ، و هذا ما يتجلى من خلال عمليات الهجرة المفرطة نحو المدن و التي تشهدها مدن العالم عامة و مدن الجزائر خاصة و بدرجات متفاوتة ، و هذا لما تكتسبه كل مدينة من ميزات و قدرات للجذب إليها.

إن المدن الجزائرية تعاني حاليا من أزمات أهمها الضغط السكاني الكبير و فقدان الخصائص الحضرية المرجوة جراء النزوح الريفي الكبير، الذي يفرض نفسه بقوة في واقعنا المعاش .

و تعد الهجرة نحو المدن من أهم الظواهر المسببة للعديد من المشاكل الاجتماعية و النفسية ، و أولى هذه المشاكل مشكلة صراع المعايير و القيم الثقافية بين المهاجرين ، الذين يحملون جذور ثقافية تقليدية من الريف ، و بين ما يتفاعلون معه من معايير و قيم ثقافية مستحدثة في نطاق المدينة ، أين نجد نوع من تضارب في طرق الحياة بين النموذجين المحليين ، و هذا راجع لاختلاف البيئة الاجتماعية لهاذين النمطين الريفي و الحضري .

إن الوجود الجسماني للأسرة الريفية في المدينة لا يعني لنا بالضرورة مشاركة أفرادها في الحياة الحضرية ، ولا يعني لنا أيضا تخليها عن قيمها و عاداتها الريفية بحكم مكان إقامتها الجديد ، فهي تأتي إلى المدينة بثقافة و تركيب خاص بها ، ولا شك أن في انتقالها إلى المدينة أثرا هاما في حياتها و طريقة عيشها فهي دائما في حركية للبحث عن نظائرها في المدينة و التي توافقها وتماثلها في القيم و العادات و السلوكات ، و بالتطابق مع الأسرة النازحة من نفس المنطقة الجغرافية وهذا ما يزيدها عزلة و هامشية ، فتصبح تعيش في مجتمع خاص بها داخل مجتمع غريب عنها ، الذي يطلب من أفرادها و يرغمهم على بذل الجهد لاندماجه في هذا المجتمع الجديد .

إنّ الأمـر هنـا يتعلـق بعمليـة انـدماج الأسـرة فـي المدينـة ، فهـي ليسـت عمليـة آنيـة وسريعة إنما هي عمليـة معقدة ومتشابكة بين الـرفض والتقبـل والمحافظـة و الالتـزام للقيم و العادات و أسـاليب العيـش .

إنّ هذا يدفعنا إلى تناول موضوع مدى اندماج الأسرة الريفية النازحة في المدينـة ويـدفعنا الى التساؤل حول امكانية اندماج المهاجرين الـريفيين فـي الوسـط الحضـري وطـرح التسـاؤل التالي

- كيـف تعمـل التجمعـات السـكانية للـريفيين ، فـي الأحيـاء الفوضـوية وفـق العلاقـات القرابية على عدم التخلي عن الممارسات الريفية ، وعدم الاندماج في مجتمع المدينة ؟

2- الفرضيـات :

يعمـل التجمـع السـكاني العشـوائي و علـى المنـاطق الهامشـية وفـق العلاقـات القرابيـة و العشـائريـة علـى عـدم التخلـي عـن الممـارسـات الريفيـة و عـدم الاندماج الحضـري .

❖ 1/- التجمـع السـكني علـى أسـاس الأعـراش فـي المدينـة يعمـل علـى عـدم تبني القيم الحضرية .

❖ 2 /- استمرار الـروابط الاجتماعيـة التقليديـة فـي المدينـة يحـول دون اكتساب الثقافة الحضرية .

❖ 3 /- يعمـل السكـن العشـوائي فـي المناطق الفوضـوية علـى الحفـاظ عـن القـيم و الممارسات الريفيـة .

3- تحديـــد المفاهيـــم :

– الهجرة الريفية :

يستعمل لفظ الهجرة الريفية في العلوم الاجتماعية للدلالة على التحركات الجغرافية للأفراد و الجماعات ، وتحدث الهجرة غالبا استجابة لما يتوقعه المهاجر من تحقيق غاية أو الوصول إلى أمنية ، ويمكن أن نميز نوعين من الهجرة (1) :

هجرة داخلية التي تحدث داخل البلد أو الإقليم الواحد وهجرة خارجية وهي تحركات السكان عبر الحدود الإقليمية .

كما حددت عملية الهجرة على أنها عملية انتقال وتحول أو تغير فيزيقي لفرد و جماعة من منطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى , المعتادة و بالتالي تغير جذري في حياة المهاجر تنطوي بين طياتها على عملية تنقل اجتماعي ، ويصل إلى بعض المراكز ويتمتع بمكانة اجتماعية واقتصادية جديدة (2) .

ولقد استعمل الباحث الإنجليزي (جراهام) سنة 1892 : لفظ الهجرة الريفية وقصد به النزوح الريفي (RURAL-EXDUS) ذي المدلول الواسع الذي يشمل الانتقال و السير العشوائي للجماعات الريفية نحو مصير غير مضمون ، لكن النزوح الريفي لا يمكن أن يكون تغير لمكان الإقامة فقط ، إنما يصاحب التغير في المهنة ،إذ أنه يجب التفريق بين النزوح الريفي و النزوح الزراعي حيث أن هذا الأخير يعني (الإهمال الكلي للنشاط الزراعي) . (3)

فمن خلال هذه التعاريف نجد أنه لا يوجد اختلاف واضح فالهجرة تشمل ثلاث عناصر أساسية في مفهومها فمن حيث الشكل تكون هجرة فرد أو جماعة ومن حيث النوع تكون داخلية و خارجية أما من حيث الصفة فهي تتم على نحو دائم ومؤقت .

---

(1)- إبراهيم مذكور : معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، 1970 ، ص 629 .

(2)- علي عبد الرزاق جلبي ، علم اجتماع السكان ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت 1948 ص 217 ، 218 .

(3)- محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، دم ج ، الجزائر 1990 . ص 85 . 86 .

(4)- قباري إسماعيل : علم الاجتماع الحضري منشآت المعارف للنشر الإسكندرية 1986 ، ص 379 .

قد تكون هذه العملية إرادة الفرد ، أو الجماعة أو يغير إرادتهم و إن باضطرارهم إلى ذلك على نحو دائم أو مؤقت ، فالهجرة باعتبارها عملية تغيير فيزيقي للإقامة
الهجرة تؤدي إلى هذا الحراك الجغرافي و الاجتماعي للمهاجرين ، بترك مناطقهم الأصلية (الريف) و الانتقال على المدينة .

الهجرة الريفية هي انتقال الأفراد من منطقة اعتادوا الإقامة فيها (الريف) **إلى المناطق** الحضرية (المدينة) بغية العيش و الإقامة **الدائمة** .

- **الاندماج و الاندماج الحضري -** :

أ)- الاندماج : اندمج اندماجا معناه دخل في الشيء وهي مضادة للكلمة التهميش وفي **المعنى العام تعني التكامل ، التوحد ،** INTEGRATION .

*- إنه الارتباط بالجماعة وقد يكون ضعيف أو قويا حسب الظروف . (1)

*- اتحاد جماعات كانت منفصلة من قبل في جماعة واحدة في نفس الوقت الذي تزول فيه المفارقات الجماعية و الثقافية . (2)

*- يحث بين الجماعات التي تتميز بنفس الإطار الثقافي العام . (3)

*- الاندماج الاجتماعي يعني التوازن المتبادل بين مختلف الجماعات التي يسمح بقيام **مجتمع منظم** . (4)

*- إنه يحدث التكامل بواسطة القبول الاجتماعي في الجماعة ، ويتمثل في درجة تفاعل الفرد مع زملائه . (5)

---

(1)- معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان .1978 .ص 221 .
(2)- قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة ، الأسكندرية . 1989 .ص 251 .
(3)- نفس المرجع السابق .ص 281 .
(4)- رشيد فكار ، معجم موسوعي ، دار النشر العالمية ن باريس 1980 . ص 254 .
(5)- المجتمع و المصنع ، دراسة في علم الاجتماع ، الهيئة المصرية للكتاب ط مصر 1975 .ص 256 .

*- هو مقياس ما هو مشترك بين أعضاء الجماعة وأهمية المشاركة تقاس بعدد وحالات الروابط الموجودة . (1)

*- تعريف مدرسة شيكاغو: الاندماج عندما يكون في استمرارية وتقبل نظام اجتماعي ففكرة الاندماج مصطلح إيديولوجي أكثر منه مصطلح علمي . (2)

ويمكننا تعريف الاندماج الاجتماعي على انه الابتعاد عن الهامشية والتفاعل مع الأوضاع الجديدة في حدود التوازن بنفس الإطار الثقافي العام للوضع الجديد واكتساب مهارات في البيئة الجديدة والتخلي عن المظاهر الغير مقبولة في البيئة الاجتماعية الجديدة .

ب)- الاندماج الحضري :

هناك صعوبة في تحديد هذا المفهوم لاختلاف التعاريف من باحث لآخر ، يعرفه محمد عاطف غيث : زوال المفارقات الجماعية والثقافة بين الجماعات المنفصلة (3)

أي أنه يحدث بين الجماعات التي تتميز بنفس الإطار الثقافي العام ، لذلك يكون الفرد مندمجا ومتكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه عندما يشترك اشتراكا ايجابيا في أوجه نشاط هذا المجتمع .

*- تكيف الجماعات أو الأفراد بطريقة تؤدي إلى تكوين مجتمع منظم بحيث تؤدي هذه الجماعات أو الأفراد أو جد النشاط ،الذي ينصرفون إليه بأقل قدر من التوتر والنزاع . (4)

*- يرى أحمد زكي بدوي أنه ... " الارتباط بالجماعة " (5) . ويكون قويا أو ضعيف حسب الظروف الاجتماعية ، التي يعيشها المجتمع كي يحقق التوازن ويعني أيضا التوازن المتبادل بين مختلف الجماعات التي تسمح بقيام مجتمع منظم .

---

(1)- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعارف ن الاسكندرية . 1989 .ص .
(2) - معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان .1978 .ص 221 .
(3)- محمد عاطف غيث .قاموس علم الاجتماع (مرجع سابق) .
(4)- إبراهيم مذكور . معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية للكتاب 1975 . ص 174 .
(5)- أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (مرجع سابق) .

*-تعريف (PARCK) : هو التخلي عن الروابط والخصوصيات الثقافية (الأصلية) وتبنى القيم الحضرية الجديدة ، وعلى رأسها القيم الفردانية . (1)

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص تعريف للاندماج الحضري الذي يخدم موضوعنا في أنه عدم الانعزال في الوسط الحضري الجديد للنازحين والتفاعل والتكيف مع الوضع الجديد وتبني القيم والممارسات الحضرية الجديدة التخلي عن العادات والقيم الثقافية الريفية هذه العملية التي تتم تدريجيا بمساعدة عوامل مادية التي تتمثل في : (المهنة ، السكن ، التعليم و العلاقات مع سكان المدينة ...) .

وأخرى موضوعية تتمثل في الإطار الثقافي والعادات ، أي ما يطلق عليه " طرائق الحياة الاجتماعية " .

كما يجب الإشارة إلى بعض عوائق الاندماج في الوسط الحضري أي المدينة وهذا لا يتم دفعة واحدة بل بالتدريج وتوفر الشروط ، التي تجعل سلوك الفرد متوافقا مع شروط التنظيم الاجتماعي في المدينة ، وكذا تبني ثقافة حضرية تقوم أساسا على علاقات ثانوية (علاقات الصداقة والجوار ...) وهي معاكسة للثقافة الريفية الصلبة ، التي تقوم على علاقات أصلا على (القرابة والعشيرة) فالمدينة هي بمثابة آلة للاندماج سواء على المستوى المجالي أو الاجتماعي.

و وضع لودروت (R.ledrut) أن النمو الحضري أدّى إلى ظاهرتين متوازنتين تحضر المجتمعات الريفية و تربيف المجتمعات الحضرية ، وبالتالي ظهور شكل جديد من المجال الذي لا يعتبر حضري ولا ريفي وبالتالي يتطور نمط جديد لإدماج الحياة الاجتماعية في المجال ، وثقافة جديدة . (2)

---

(1)- سعد الدين السعودي ، اندماج وادماج العمال الريفيين في المنشأة الصناعية الجزائرية (ر.م) ، معهد علم الاجتماع . جامعة الجزائر . 1985 .

(2)- تيغزرت خوخة. الرواسب الريفية في المجتمع الحضري ، رم ، جامعة الجزائر 2001 .

-**<u>البنيـة التقليـــدية</u> :** **التقليد فكـرة** قديمـة جـدا ، انطلقـت مـع الفيلسـوف الإغريقـي أفلاطون ، القائل بضرورة اعتماد عالم المثل كمنطلق وإطار لتفكيرنا ..

فعند كل شعب نماذج تاريخية قديمة ينزع نحوها ويتمسك بها و رغبة في اعتمادها في حياته المعاصرة ، فالبنية الاجتماعية إمّا أن تكون تقليدية وإمّا أن تكون حديثة ، وإمّا أن تعيش مرحلة انتقالية من هذا النموذج إلى ذلك ، هذا ما يدفعنا إلى التطرق إلى ثنائية التقليد التي هي في اتجاهين (**التأخر والحداثة**) **أو** (التربيف والتحضر) .

ولا يمكننا الفصل بين البنية الاجتماعية القديمة و البنية الاجتماعية الجديدة لأن تغير إطار الحياة الاجتماعية من وسط ريفي وتقليدي نحو وسط مدني لا يعني القطيعة مع نمط الحياة التقليدية **لا تزال عدة روابط تربط العائلة** الجديدة المتمدنة بإطارها الاجتماعي التقليدي (1)

<u>الروابط الاجتماعية:</u> تفسر الروابط الاجتماعية بالعلاقات الاجتماعية فوجود الأفراد في جماعات بشرية يفرض عليهم وجود تفاعل اجتماعي سواء كان في **الحي أو مكان العمل أو المجتمع المحلي** ، دون اعتبار لحجم هذا المجتمع ومدى تطوره ونشأته .

والفرد بكونه اجتماعي لا بد أن يعيش ضمن الجماعة الموجود فيها ويسعى باستمرار إلى التكيف فيها ، "ويتنازل عن بعض خصائصه الفردية دون أن يؤثر ذلك سلبا على مفهوم الذات لديه وذلك لضرورة وجوده داخل الأسرة **أو المدينة** أو الجماعة أو الشغل أو المؤسسة التي يعمل فيها " (2) .

إن لموضوع العلاقات الاجتماعية مكانة هامة في علم الاجتماع العام **،** فهي أساس علم **الاجتماع ،** وقد عرفت العلاقات الاجتماعية بأنها (الروابط والآثار المتبادلة بين أفراد **المجتمع ،** والتي تنشأ من طبيعة اجتماعهم وتبادل مشاعرهم واحتكاكهم ببعضهم البعض وتفاعلهم في المجتمع (3) .

---

(1)- **مصطفى بوتفنوشت** : <u>العائلة الجزائرية</u> ، التطور و الخصائص الحديثة ، ترجمة دمري أحمد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 ، ص 220 .

(2)- عبد الهادي الجوهري : <u>**قاموس علم الاجتماع**</u> **، المكتب الجامعي** الحديث ن الإسكندرية **، مصر** 1998 .ص 179

(3)- **محمد بومخلوف** :<u>نمط الأسرة الجزائرية</u> , سلسلة الوصل قسم علم الاجتماع منشورات كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية جامعة الجزائر2006 ص 83 .

- العلاقات الاجتماعية القرابية :

هي كل علاقة اجتماعية تعتمد على نسب منحدر من جد مشترك طالما أنها تتجدد بالروابط الدموية التي تربط أعضاء العشيرة الواحدة ، حيث يقول (راد كليف براون) :

" من الضرورة التمييز بين علاقة القرابة وهي العلاقات الدموية التي تعتمد على النسب المنحدر من جد مشترك وعلاقات المصاهرة أي العلاقات الدموية الناشئة عن الزواج و المصاهرة . (1)

إذن فالعلاقات الاجتماعية القرابية تضم سواء علاقات النسب التي تبدأ من الأبناء ثمّ تنتقل إلى الآباء ثمّ إلى الأجداد ، فهي علاقات تربط الفرد بأصله أي من جهة أبيه ، إضافة إلى العلاقات ، التي تنشأ عن طريق المصاهرة ويصبح الفرد مرتبط بعلاقات من جهة أمه كعلاقة الخاليّة .

يمكن تعريف القرابة باختلاف المجتمعات ، فلكل مجتمع قواعد لتحديد هذا المفهوم فمنهم من يعرفها أنها (علاقة اجتماعية تعتمد على الروابط الدموية الحقيقية أو الخيالية المصطنعة) (2)

كما أنها تعرف بانتماء شخصين أو أكثر إلى جد واحد و اعتقادهم أن لهم جد واحد انحدروا منه ، و قد تكون القرابة حقيقة تقوم على صلات الدم ، و قد تكون متخيلة أو قانونية ، كما هو الحال في قرابة التبني (3)

و يرى ابن خلدون أن القرابة أمر طبيعي لدى البشر (و من صلتها النعرة على ذوي القربى و أهل الأرحام) (4) حيث يرى أن القريب يلجأ إلى إغاثة أهله من ظلم أصابهم . و هي نزعة طبيعية في البشر منذ كانوا ، كما يرى أن النسب إذا كان قريبا جدا حصل به الالتحام ، و إذا كان بعيدا لم يبقى منه إلا الشهــرة .

---

(1) حسين عبد الحميد رشوان : مشكلات المدينة , المكتب العربي الحديث , .الإسكندرية 2002.ص 5.

(2) إحسان محمد الحسن : العائلة و القرابة و الزوجين ، دراسة تحليلية ، الطبعة 2 , دار الطليعة للنشر , بيروت 1985.ص19 .

(3) إبراهيم مذكور : معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1975 ، ص 466 .

(4) أحمد الزغبي : مقدمة ابن خلدون ، دار الأرقم للطباعة و النشر ، لبنان ،ط 2 ، 2002 .

المجتمع الحضري (المدينة) :

بالرغم من كثرة العلماء المهتمين بتعريف المدينة ، إلا أنهم لم يعطوا تعريفا واضحا لها إذا ما ينطبق لم فمنهم من حددها على أساس إحصائي يقوم على تحديد حد أدنى لعدد السكان و طبيعة عملهم ، ففي الجزائر تعتبر كتابة الدولة للتخطيط بالجزائر على أنّ المدينة تطلق على كل تجمع سكاني إذا توفرت فيه الشروط التالية (1) :

- الحد الأدنى للسكان القاطنين بالمركز (5000 نسمة) .
- إن يزيد عدد السكان القادرين عن العمل الغير زراعي وفي مختلف النشاطات عن (1000 عامل) .

ويمكن تعريف المدينة على أساس الوظيفة والبنية فقد عرفها دوركايم على أساس العلاقة العضوية السائدة في المجتمع ، أما ماكس فيبر فحددها على أساس الأعمال الفريدة من نوعها وابتكارها التي تختلف عن الأرياف (2).

فهي بطبيعتها تتميز بخاصية التمايز و اللاتجانس الاجتماعيين نظرا لما تتميز به المدينة من اختلاف شديد من حيث المهن والمراكز الاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي يجعلنا نقول أنها مكان يعمل فيه اغلب سكانه في مهن متعددة عدا المهن الزراعية (3) .

---

(1)- **محمد بومخلوف** : نمط الأسرة الجزائرية ، سلسلة الوصل قسم علم الاجتماع ،منشورات كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية جامعة الجزائر2006 ص 83 .

(2)- **محمود جاد** : التضخم الحضري في البلاد النامية ، دار العالم الثالث القاهرة.ط1993. ص26 .

(3)- عبد الهادي الجوهري :قاموس علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث ن الإسكندرية ، مصر 1998 .ص 179 .

ويرى كل من :

P.SOROKIN سوروكين و زيمرمان C.ZIMMERMAN ، أنّ المدينة تتطلب أن تؤخذ بعين الاعتبار عدد من الخصائص التي تميزها عن المجتمع الريفي وهي (1):

- المهنة ، تجانس أو لا تجانس السكان ، البيئة ، التمايز والتدرج الاجتماعي حجم المجتمع ، الحراك , كثافة السكان ونسق التفاعل , ويمكننا حصر أهم التعريفات لمفهوم المدينة وفقا للاعتبارات

- إحصائيا : على أساس عدد السكان و الكثافة السكانية .
- قانونيا : المكان الذي يصدر فيه اسم مدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية .
- حجميا : على ضوء عدد السكان ، فبعض الهيئات الأولية ترى أنه المكان يعيش فيه 20000 نسمة فأكثر ، أما أمريكا فتعتبر أكثر من 2500 نسمة ، فرنسا تعتبر بأكثر من 2000 نسمة .
- اجتماعيا: المدينة ظاهرة اجتماعية ، وهي ليست مجرد تجمعات من الناس برأي (روبرت بارك) مع ما يجعل حياتهم أمرا ممكنا ، بل هي إتحاد عقلي ومجموعة من العادات و التقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات و العواطف المتأصلة في هذه العادات و التي تنتقل عن طريق هذه التقاليد ، فهي مكان طبيعي للإنسان المتمدن و لهذا تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز .

---

(1)- هبه فاروق القباني ، دراسة التجمعات الحضرية , قسم التخطيط العمراني و البنية (جامعة دمشق)2003 ص 23 .

- وظيفيـــا : فليست لها وظيفة واحدة ، بل عدة وظائـــف :

- فهـي وحـدة عمرانيـة ،ذات تكامـل وظيفـي ، فهـي لا تشـمل قطـاع الزراعـة فحسـب (كـالريف) ، بل تتعدد للصناعة و التبـادل التجـاري و الصناعي و الحـرف .
- يبرز فيها التكامـل الوظيفي لعناصرهـا المختلفـة على هيئـة وحدة كليـــة .

- تاريخيا : حقيقـة التراكمـات بيـن المكـان و الزمـان ، (المدينـة تـاريخ قـديم) التعرف عليها يتم من خلال الشواهد العمرانيـة القديمـة .
- موقعيـا : تنشــأ فـي مواقـع مختـــارة تتمتـع بأفضليتهـــا عـن سواهـــا مـن المـدن

ولقد عرف توماس و كوين عبر العناصر :

- وجود المباني المرتفعة و المتقاربة و المنازل و مكاتب الإيجار .
- كثرة و كثافة السكان العالية .
- حركية المدينة .
- الهيئات الاجتماعية الغير موجودة بالريف .
- تعقد الحياة و الروابط بين السكان .
- عادات و تقاليد أهل المدينة .
- المهن و الحرف المتعددة .
- تعدد الأقليات في المدينة .
- المدينة مركز إشعاع ثقافي و فني و علمي .

من خلال تعريفنا للمجتمع الحضري (المدينة) يمكن تعريفنا لمجتمع الريف الذي هو عنصر مكمل للمدينـة والـذي يعتبر المكـان الإقليمـي للنشـاط الزراعـي و الفلاحـي وتربيـة المواشي والحياة التقليدية للسكـــان .

- **<u>ترييف الحضر (Ruralisation)</u>** :

الترييف هو نقل بعض عناصر ثقافة المجتمعات الريفية إلى الوسط الحضري عامة ، ويتعلق الأمر بأنماط من السلوك التي ينقلها المهاجرون القادمون من المناطق الريفية إذا كان عددهم كبير ، وإذا كانوا يعيشون حياة منعزلة إلى حدّ مّا ، فيمكن لكثير من القيم الريفية أن تقاوم تأثيرات الثقافة الحضرية . (1)

كما يمكن تعريفها على أنها " الانطباعات و الانعكاسات الاجتماعية لمدى انتقال الأفكار وأنماط السلوك الريفية وانتشارها في المدينة وكيفية ممارستها لعملياتها جنبا إلى جنب مع أنماط السلوك و الأفكار الحضرية ومبلغ ما تحدثه هذه الممارسة من آثار في الأنساق و الوظائف الاجتماعية" (2)

و قد يشير الترييف أيضا إلى خلق أنماط معيشية جديدة في المدينة جراء الهجرة الريفية نحوها وخلق ظواهر و مظاهر جديدة ، كانتشار السكنات القصديرية و البناء الفوضوي وممارسة الأعمال والوظائف الريفية في المدينة وانتشار الآفات الاجتماعية .

---

(1)- إبراهيم مذكور : <u>معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية</u> مرجع سابق ، ص 52 .
(2)- مصطفى الخشاب : <u>الاجتماع الحضري</u> ، القاهرة 1976 ، ص 248 .

- **السكنـــات الفوضـــويـــة و القصـديريـة :**

• **الأحياء القصديرية :** هي مناطق داخل المدن و أحيان في أطرافها ، تتميز بانحطاط شكلها العام من حيث المواد المستعملة في البناء **أو** من الناحيتين الطبيعة و الاجتماعية فهي تتميز بالشوارع الضيقة غير المنظمة وسائل البناء الهشة والطرق الغير المعبدة و المنازل القديمة الايله للسقوط , و التي تكتظ بعدد فوق طاقتها من السكان و لا تتمتع بالظروف الملائمة للعيش ، فهو نوع من السكنات العشوائية و الفوضوية الغير مرغوب فيها في المدينـــة .(1)

ففي الجزائر ليست الأحياء القصديرية وليدة التصنيع فقط ، لأنها أول ما ظهرت في عهد الاستعمار تحت ضغطه بالتهديد سنة 1929 و هي السنة التي عرفت فيها فرنسا أزمة كبيرة ، و تتميز هذه الأحياء بطابعها الشبه ريفي و بفقر سكانها و تفشي الأوبئة و الآفات **و الانحرافات و التسكع** .(2)

السكن الهامشـــي و الشوائي هو مرحلة متطورة من مراحل تطور الأحياء القصديرية **غالبا** , تختلف فقط من حيث نوعية مواد البناء ، فهي كل المناطق السكنية على ضواحي المدن أو داخلها ، **و** المبنية بطريقة فوضوية , دون مراعاة الجوانب القانونية و الشروط المعمول بها , الشيء الذي يجعلنا نميز بين نمطين (نمط قصديري قديم النشأة ونمط صلب حديث النشأة) .

---

(1)- **عبد** العزيز **بودون** : المشكلات الاجتماعية ، **النمو الحضر بالجزائر** ، حالة قسنطينة ، **علم اجتماع** التنمية ، جامعة قسنطينة 2001 ، **ص** 230 ، 231 .

(2)- عبد الحميد دليمي : دراسة لواقع الأحياء القصديرية ، دار الهدى ، عين مليلة ،الجزائر 2007 ،**ص** 143 .

الاقتـــراب النظـــري :

لقد كانت ظاهرة الاندماج و الثبات الثقافي منذ مدة طويلة هي السائدة في الدراسات **الأنثربو**لوجية و السوسيولوجية ، لكن واقعنا الاجتماعي الحالي يكشف عن تغير **و تطور** الأنظمة الاجتماعية و الثقافية بصورة مستمرة ، فكانت البحوث منصبة على إثبات و استقرار الأنساق الاجتماعية و انساق القيم و المعتقدات و كذلك على الإجماع أكثر منه على التنوع و الصراع الموجود داخل كل مجتمع ، غير أنه من الواضح أن جميع المجتمعات على السواء تتميز بظاهرتي الاستمرار و التغير.

و أن الوظيفة الأساسية للتحليل السوسيولوجي هي الكشف عن كيفية ارتباط هاتين العمليتين ببعضها . (1)

إن انتقال الأسرة الريفية إلى المدينة يدفعنا إلى تناول هذه العملية من منطلق التغير **الاجتماعي ،** فهي في حد ذاتها عملية من عمليات التغير الاجتماعي و الاندماج ، **الاجتماعي** في غالب الأحيان يعني لنا جماعات المهاجرين في الوسط الجديد ، الذي يعرفه البعض أنه ظاهرة موجودة في كل المستويات الموجود في المادة الحية و غير الحية و كذلك في الحياة الاجتماعية ، و يعتبر التغير الاجتماعي اليوم هو أحد فروع علم الاجتماع الأساسية (2)

فالتحضر و الهجرة الريفية للأسرة تدفع بها نحو التغير إلى نحو يجعل منها مندمجة مع الوضع الجديد من حيث أن التحضر يمس البناء الأسري على المستوى البعيد و يعمل أيضا على تغير للعلاقات الأسرية القرابية و القيم و النظم الاجتماعية فوجدت الأسرة نفسها في **وسط** حضري أرغمها على التكيف بأساليب الحياة الجديدة و بالتالي فهي تحاول و تعمل على فك عزلتها و أصبحت تتقاسم الوظائف مع مختلف المؤسسات الاجتماعية , فالأهمية العلمية تبيح لنا تناول نظرية التغير الاجتماعي و تعتبر نظرية التغير الاجتماعي من ضمن النظريات السوسيولوجية التي حاولت تفسير التغير و التطور التي شهدته الأسرة الريفية في المدينة .

---

(1)- **محمد علي محمد** : دراسات في التغير الاجتماعي، دار الكتب الجامعية ،الإسكندرية ،ط 1974 ، ص 61.
(2)- **الزغبي محمد أحمد** : التغير الاجتماعي ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ط 1 ، 1982 ، ص 34.

هذا التغير الذي يدفع بالأسرة الريفية إلى الهجرة نحو المدن بغية الإقامة و التخلي عن الوظائف و الممارسات الريفية ، فهو شكل من أشكال التحضر .

كما تدفع عمليات التحضر بالأسر النازحة من الريف إلى المدينة إلى تغير أنماط معيشتها و نظمها الاجتماعية و قيمها الريفية ، و تؤثر أيضا على أنماط علاقاتها سواء بالريف أو المدينة ، و تدفع بها نحو التغير إلى نحو يجعل منها مندمجة نوعا ما مع الوضع الجديد ، باعتبار اختيار السكن في المدينة و مدى اختلافه عن السكن الريفي و مدى بقاء الممارسات الريفية في المدينة في تلك السكنات و الأحياء الشبه ريفية فيه ، و مدى تأثيرات الأحياء السكنية و التجمعات الريفية للمهاجرين في المدينة على بقاء الأنساق الريفية السابقة . فالتغير الذي شهدته الأسرة الجزائرية على مستوى الأنماط العائلية و علاقات القرابة و نظام الزواج كعمل المرأة الاستقلالية الأسرية و تغير حجم الأسرة و التوجه نحو الفردانية .

فالأسرة في الريف تعيش في جماعات صغيرة نسبيا ، تتميز علاقاتها بأنها ذات طابع أولي بسيط خال من التعقيد و يقول دوركايم في هذا الصدد على حد تعبير الدكتور محمد عاطف غيث (إن الأفراد في المجتمع البدائي متجانسون لأن تقسيم العمل هناك في حالته البسيطة الأولى ، بذلك يرتبط الأفراد فيما بينهم بما سماه التضامن الآلي الذي يتميز بخضوع الأفراد في المجتمع البدائي متجانسون لأن تقسيم العمل في حالته البسيطة الأولى . بذلك يرتبط الأفراد فيما بينهم بما سماه التضامن الآلي الذي يتميز بخضوع الأفراد لما يليه الرأي العام و التقاليد و نكون المسؤولية في مثل هذا المجتمع جماعية) (1) و لقد توصل أوغست كونت في تحليله الاستاتيكي للمجتمع أنه يتكون من ثلاثة وحدات أو عناصر أساسية هي الفرد و الأسرة و الدولة ، غير أن الفرد لا يعتبر عنصرا اجتماعيا فالقوة الاجتماعية مستمدة في حقيقتها من تضامن الأفراد و اتحادهم و مشاركتهم في العمل و توزيع الوظائف فيما بينهم ، أما القوة الفردية الخالصة فلا تبدو إلا في قوته الطبيعية و لكن ليست لهذه القوة أية قيمة إذا كان الفرد وحيدا أعزل من الأساليب و الوسائل التي تذلل له متاعب الحياة و لا قيمة كذلك لقوة الفرد العقلية و الأخلاقية .

---

(1)- محمد عاطف غيث: الموقف النظري في علم الاجتماع ،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ، مصر، ص27.

فالأولى لا تظهر إلا بمشاركة غيرها من القوى و اتحادها ببعضها و الثانية في نظره وليدة الضمير الجمعي و التضامن الأخلاقي في المجتمع فمظاهر الحياة الاجتماعية تتضامن بعضها مع بعض و تسير أعمال كل منها منسجمة مع بعضها البعض شأنها جسم الإنسان الذي يختص كل عضو منه بأداء وظيفة معينة ، و كما أن الوظائف الحيوية كلها تعمل بصفة تلقائية لحفظ المركب الحيوي و الحرص على سلامته ، كذلك نظم المجتمع و عناصره تعمل متضامنة لتحقيق استقرار الحياة الاجتماعية و دوام بقائها .

إن العلاقة بين الاندماج الحضري و التغير الاجتماعي كحركة ديناميكية في المجتمع الحضري ليست علاقة بسيطة كونها خاضعة لعمليتي التأثر و التأثير فعلى مستوى العلاقات الاجتماعية و الاتصال ، أدت إلى تشابك العلاقات الاجتماعية (ريفية ، حضرية و التي تأثرت بالجماعات المرجعية المتمثلة في الأسرة و الأقارب و الجيران على الصعيدين ، إضافة إلى بعض الخصائص الشخصية و الديموغرافية و الاجتماعية التي تحدد القابلية للتغير كالمستوى التعليمي و علاقات الزواج .

تعد المدينة في الحقيقة مجال للتكيف و الاندماج الاجتماعي بين مختلف الفئات الاجتماعية ، حيث تتم هذه العملية بمرور وقت و أجيال من وصول المتحضرين الجدد إليها ، و تعد علاقات الجوار و كذلك العلاقات داخل الحي أو مجال العمل و الدراسة خير دليل لخلق علاقات بين الناس و اندماجهم ببعضهم اجتماعيا و ثقافيا هذا من جهة ، كما تعد العلاقات القرابية و بمختلف شبكاتها من أهم العوامل التي لها انعكاساتها البالغة و آثارها على شخصية المتحضر الجديد و طبيعة علاقاته من جهة أخرى ، حيث أن العائلة تجعله يستغني على كل العلاقات الأخرى و تعطيه كل الدعم و المساعدة و كذلك الآمان دون أخذ عامل البعد و القرب المجالي بعين الاعتبار فهو يستند عليهم سواء وجدوا في الريف أو في المدينة .

لقد تطرقت مدرسة شيكاغوا (الإيكولوجيا الحضرية) لهذه الحقيقة المدرجة من خلال النظريات التي تتحدث على ظاهرة الاندماج بكل أشكاله بالأوساط الحضرية ففي دراسات رواد هذه المدرسة يتكلمون عن هذه بين الإثنيات و الأقليات متنوعة تهاجر إلى بلد جديد في اللغة و الثقافة و العادات و حتى في الدين ، حيث اهتموا بصورة المهاجر الأجنبي القادم من بيئة ريفية إلى مجتمع حديث و معقد و كيفية تعامله معه ، و كذلك كيفية تعامل ذلك المجتمع الجديد معه أيضا حيث درسوا سيرورات تفكك التنظيم الاجتماعي و إعادة تنظيمه مرة أخرى من جديد و هذا ما يحدث بعد الهجرة ، أما في دراساتنا فنحن نتكلم عن هجرة داخلية تعني النازحين الريفيين إلى المدينة ذو ثقافة عرقية خاصة و استقرارهم وسط مجتمع مختلف نسبيا عنهم ثقافيا ، حيث أدى هذا الاختلاف بخلق تكتلات لهؤلاء المهاجرين و تشكيلهم تجمعات عائلية و عشائرية داخل أحياء معينة بالمدينة ، ليؤدي هذا القرب المجالي لخلق آثار خصوصا على مستوى العلاقات الاجتماعية لهم و منه على اندماجهم و الثقافي بالمدينة .

أما ما نحاول أن نطبقه في دراساتنا فهو الاندماج الحضري المرتبط بعامل العلاقات بمختلف علاقاته سواء المتواجدة بالمدينة أو الريف و مالها من آثار على عملية الاندماج الاجتماعي بمدينة الجلفة ميدان الدراسة .

- **التغير الاجتـــــماعي :**

يعتبر التغير الاجتماعي من أهم ظواهر المجتمع الإنساني ، الذي صاحبها منذ نشأة البشرية إلى يومنا هذا ، فهو موجود و لا يزال قائما و في تطور مستمر حيث مس جميع مظاهر الحيـــاة الإنســانيـة ، و هو كل ما يطرأ على البناء الاجتماعي في فترة زمنية ,محدثا بذلك تغيرات سواء كانت ايجابية أو سلبية في الاتجاهات و النظم و الأعراف و القيم و العادات و العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع و ذلك بهدف مواكبة التغير و إيجاد الوسائل و البدائل المناسبة و المقبولة داخل المجتمع للتكيف معه .

و لقد أثارت ظاهرة التغير الاجتماعي الكثير من الجدل و النقاش عند علماء الاجتماع حيث كانت النظريات السوسيولوجية الأولى تخلط بين مفاهيم (التغير ، التطور ، النمو التقدم ...) .

و لقد ظهر معنى التغير الاجتماعي بشكله المعاصر كنتيجة للصعوبات ، التي واجهت نظريات التقدم بمفهومها الفلسفي ، و نظريات التطور بشكلها المتقدم البيولوجي في القرن التاسع عشر .(1)

و يمكن تحديد مفهوم التغير الاجتماعي و سماته من خلال أن التغير الاجتماعي مرتبط بالزمن أي محدود زمنيا و أي أنه دائم أ أي يمكننا ملاحظته في حالة مستقرة و في أن التغير الاجتماعي هو ظاهرة جماعية و هناك من يرى أن التغير الاجتماعي يسير في عصرنا الحالي بسرعة تفوق أي عصر من العصور التي مرت على البشرية لسببين :

- ارتباط التحضر السريع التصنيع مما أفسح المجال للنزوح الريفي .
- تعدد أساليب النقل و التنقل و الإتصال بين الريف و الحضر لدرجة أن يتأثر كل ماهو ريفي بماهو حضري .(2)

---

(1) سليمان الدليمي : التغير الاجتماعي و التحديث ، مؤسسة تالة للطباع والنشر طرابلس 2001 ص15.

(2) محمد عبد المنعم نور : الحضارة و التحضر ، دراسة لعلم الاجتماع الحضري مكتبة القاهرة الحديثة 1970 ، ص 96 .

منهجية البحث:

البحث الاستطلاعي :

إن البحث الاستطلاعي يعتبر أول خطوة في سلسلة خطوات البحث السوسيولوجي بحيث تتوقف عليها الإجراءات و المراحل اللاحقة ، و لقد تم في هذه المرحلة الاعتماد على الملاحظة الميدانية لحياة الأسر النازحة حديثا في مدينة الجلفة مع اختلاف مناطق تواجدها تلتها عملية تصميم استمارة لتبيان شكلي باختيار مجموعة من المبحوثين لمعرفة مدى ارتباط الأسئلة بالواقع وموضوع البحث وكذا قابلية المبحوثين في الإجابة عنها .

ولقد تم تغيير الاستمارة أكثر من مرة وتجنيب المبحوثين الرّد بالإجابة الكتابية فلجأنا إلى نظام الأسئلة المغلقة لتوفير الجهد ، وكذا عدم مقدرة البعض على الكتابة ، حتى وإن تخلينا على بعض الأسئلة ، إلاّ أننا وجدنا صعوبات في إقناع المبحوثين في ماهية وهدف الاستمارة في هذه الظروف الراهنة و تخوف أغلبهم في إرادة الدولة في إرجاعهم إلى مناطقهم الأصلية .

وتعمدنا وضع أكثر من 350 نسخة في الاستمارة الأصلية النهائية لإدراكنا بأن من الصعب علينا الحصول على الردود و استعادتها .

المنهج المتبـــع :

نعني بالمنهج الطرق البحثية التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات و الحقائق من الكتب و المصادر العلمية أو من الوثائق و المستمسكات التاريخية أو من الحقل الاجتماعي الميداني الذي يعشون فيه و يتفاعلون معه ... فالمنهج هو الطريقة البحثية التي يتبعها الباحث في دراسة مشكلة ما ، ويمكن تعريفه على انه مجموعة الخطوات والطرق المنظمة التي يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات ، التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة. (1)

و يعتبر المنهج الركيزة الأساسية لأي بحث أو دراسة خاصة في العلوم الاجتماعية و يتوقف اختياره كليا على طبيعة الموضوع المختار للدراسة ، فهو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة ذلك بواسطة مجموعة من القواعد العامة .

ومن خلال طبيعة موضوعنا وفق ما تقتضيه دراستنا استعملنا المنهج الكمي التحليلي الذي يعرفه " موريس أنجرس " مجموعة من الإجراءات لقياس الظواهر و الذي يزودنا بجداول تكرارية وجداول إرتباطية و التي تعبر عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر ومتغير تابع أي دراسة العلاقة بين المتغيرات المفسرة و المفسرة ، التي تمكننا من الوصول إلى استنتاجات فيما يخص بالظاهرة المدروسة . (1)

ويعرفه ريمون بودون على أنه الاعتماد على معطيات الميدان من خلال جمع المعطيات والبيانات بالاستمارة ، وتفريغها في جداول إحصائية تساعدنا على التحليل و التفسير. (2)

العينة و كيفية اختبارها :

بعد اختيار العينة من أهم العمليات المنهجية وأصعبها التي يقوم الباحث عند عداد أي بحث علمي ميداني ، فهناك ثلاث حلول تفرض نفسها في اختيار العينة في بحثنا ، إما جمع بيانات جميع مجتمع البحث ، أو تحديد عينة تمثيلية لهذا المجتمع ، أو اختيار بعض الوحدات النموذجية .

---

(1) احمد محمود السيد الدليل الى منهج البحث العلمي .دار المعارف.مصر 1973 ص 09

(2) نفس المرجع السابق

لموضوع البحث .
يعتبر التمثيل هو الشرط الأولي في اختيار العينة ، غير أن البحث عن الأسر النازحة حديثا ليس بالأمر السهل سواء من السلطات في المدينة أو النازحين أنفسهم .
كل هذه الظروف دفعتنا إلى اتخاذ العينة المقصودة أو العينة القصدية التي تلزم على الباحث استخدام معايير وأحكام خاصة من طرفه تخدم موضوعه ، فهي البديل الأفضل للعينات الاجتماعية ، إذا كانت حدود مجتمع الدراسة غير معروف لدى الباحث أو في حالة يتعدد فيها تحديد تلك الحدود و في الكثير من الحالات يختار الباحث فئة صغيرة من قطاع سكني كبير عندما يرى أنه من الصعب عليه أن يحدد معظم أعضاء تلك الفئة الصغيرة . غير أنه من الصعوبة أن يقوم بحصر شامل للقطاع السكاني بكامله .
ولقد حاولنا و تعمدنا أن تكون العينة مختلفة حسب بعض خصائص النازحين في نوعية السكن و الأحياء و المناطق الأصلية من أجل التوصل إلى نتائج عامة وموضوعية ، فجاءت عينة البحث مكونة من 206 أسرة ، بالرغم من أننا تعمدنا أكثر من ذلك في توزيع الاستمارات .

4/- أدوات البحث وتطبيقها :

تتعدد أدوات البحث بتعدد أعرافه وأهدافه تماشيا مع طبيعته ، ونظرا لطبيعة دراستنا فقد استعملنا تقنية الاستمارة كأداة لجمع البيانات ويمكن تعريفها بأنها.. تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقة رياضية والقيام بمقارنات رقمية .... (1)
فالاستمارة من خصائصها أنها تحوي أسئلة مغلقة تتعلق بالحقائق و أخرى مفتوحة تخص الآراء و المواقف.... فالأولى لا تستدعي إلى تفكير عميق و إدراك ناضج للمبحوث بينما تحتاج الثانية إلى التأمل والتفكير العقلاني (2)
ولقد قمنا بإعداد استمارة البحث الملائمة نوعا ما ، و التي تم تصحيحها و تعديلها أكثر من مرّة ، وتوضيح أسئلتها المستحيلة الفهم لدى المبحوثين عند البعض و الاستعانة بمرشدين في إقناع المبحوثين بالإجابة عنها .
وتوضيح أسئلتها ، نظرا لأمية المبحوثين أو جهلهم بمعنى البحث العلمي وهدف الاستمارة وتخوفهم من الإدلاء بحقائق قد يراها البعض أسرارا عائلية
أما عن تصميم الاستمارة فقد كانت ذات أسئلة مختصرة ومفهومة وكتابة واضحة واعتمدنا عدم تقسيمها لطبيعة موضوعنا و تداخل المتغيرات في فرضيات البحث.

---

(2) موريس انجرس منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية دار القصبة للنشر الجزائر 2004 ص204
(2) RAYMOUND BOUDAN. LES METHODES SOCIOLOGIE..PARIS 1988 P33

- الدراســات السابقــة :

... كان إلزاميا علينا وقبل الشروع في تحديد مفاهيم بحثنا اللجوء وتناول ما توصل إليه الباحثون في علم الاجتماع حول موضوعنا ... فهو ليس بالموضوع الجديد على الساحة الدولية أو الوطنية ... لكن جديد في مجتمع بحثنا (مدينـــة الجلفـــة) التي تفتقر إلى هذا النوع من البحوث نظرا لما تعانيه من مشاكل وآفات على كل الأصعدة في وقتنا الراهن و فيما مضى ....

بالرغم من قلة الدراسات التي تناولت مشكلات الريف و المدينة ومشكلات الهجرة الريفية إلاّ أننا نستطيع أن نميز نوعين منها ، دراسات تمثل إسقاط للدراسات الغربية .

و التي يرى البعض أنها لا تصلح بالضرورة على مجتمعاتنا وأخرى دراسات مرتبطة بخصوصيات المجتمع الجزائري ، والتي وإن اعتبرها البعض قديمة إلاّ أنها لا تزال مرجعا هاما للباحثين والتي لا تزال صالحة لتفسير الظواهر المرتبطة بالمجتمع الجزائري ومجتمع البحث خصوصا.

*- **و حسب دراسات الأستاذ مصطفى بوتفنوشت الذي** قام بدراسات حول العائلة الجزائرية و التغير الاجتماعي ، فإنه تناول عملية اندماج الريفيين في الوسط الحضري على شكل عملية من عمليات التغير الاجتماعي وتدعوا أيضا إلى خلق أنماط و نماذج حضرية جديدة لا تختلف عن نظيرتها في الريف فهي باقية في النسيج الاجتماعي الحالي للمدينة جراء عدم التخلي عن بعض القيم و العادات و الثقافات الريفية كالانتماءات الجغرافية و القبلية و الأعراش و التأثير الاجتماعي المتبادل بين نوعي السكان يعكس لنا مدى انتشار الثقافة الريفية (التريف) ، وكذا تحول الحضرية القديمة إلى حضرية ريفية بسبب المتحضرين الجدد وعدم تقبلها من طرف الجميع فهذا يفسر بقاء بعض القيم القديمة ... **كالانتماءات** الريفية (الاستقرار في المدينة لا يعني التخلي عن المجتمع الأصلي و الأنظمة الاجتماعية) **أي ... إصرار** البنيات الاجتماعية الريفية على البقاء ... **أمّا في** عملية الاندماج ... فاستمرار البنيات الاجتماعية التقليدية في المدينة تعرقل من صيرورة الاندماج الذي يطمح إليه المتحضرون الجدد ... كما يشير أيضا إلى التغير الاجتماعي الذي هو في ثنائية بين التقليد (الريف) و حب التحديث (**التحضر**) أي المحافظة و التجديـد .

أمّا على مستوى العائلة فيرى أن تعايش النموذجين (الحضرية القديمة) ، (الريفية) **أدى** إلى تحولات على مستوى الأسرة جراء التحضير و منها ... بداية زوال الأسرة الممتدة و ظهور الأسرة النووية الأبوية التي هي امتدادا للأسرة الممتدة ... التي هي في تغير دائم و صراع مستمر مزدوج الذي يفسر في ثنائية (الرغبة في التحديث و احترام التقاليد ...) ... دون نسيان الجانب الاقتصادي الذي نلاحظ فيه مدى تواصل التضامن في شكله الريفي في مدننا و الذي يستدل بمظاهر التعاون و التآزر ... و المصلحة العامة للعائلات **و الأسر** ذات الروابط الدموية و العرقية .

كما أشار إلى مصطلحات ... التكليف و الرواسب و البقايا ... في تلك العمليات التبادلية بين الطرفيـن .

*- كما يلاحظ في أعمال الدكتور محمد السويدي الذي ذهب في بعض دراساته حول ظاهرة النزوح الريفي إلى أسبابها التاريخية الاستعمارية من نتائج سلبية على المستوى الحضري و الريف ، وإعاقة البناء الاجتماعي و تشكيل طبقات اجتماعية جديدة لارتباط سكانها بالريف (ترييف المدن) ... ويمكن ملاحظة ذلك من تساؤلات حول ظاهرة النمو الحضري الذي اعتبرها ترييف للمدن ، باعتباره أن أصل سكان المدن ريفييون بالدرجة الأولى أو ما يتمتعون بتقاليد حضرية عريقة ، جراء الاعتبارات التاريخية .

فكل هذا أدى إلى ظهور أنظمة أسرية جديدة مختلطة ، تجمع بين خصائص الأسرة الحضرية و وظائف الأسرة التقليدية الريفية و هذا ما يفسر التغير التدريجي للأسرة الجزائرية جراء تغير معطيات التأقلم و صعوبة التخلي عن الروابط الأصلية الريفية جراء الصراعات و التوترات في البيئة الحضرية .

- بيير بورديو :
لقد قدم عالم الاجتماع بيير بورديو تحليلا سوسيولوجيا للمجتمع الجزائري معتمدا على تقسيم المجتمع إلى فئات عرقية (قبائل ،عرب ، شاوية ، بني مزاب) ، كما أشار إلى النظم القبلية المسيطرة والعلاقات الداخلية السائدة فيها ، وكذا القيم و المعايير القبلية ونظم الأعراش ، و التي يصعب الخروج منها وأحداث التغيير سواء في المجتمع الريفي أو مجتمع المدينة الحديث ، كما أكد إلى حقيقة الحفاظ ونقل وتوارث هذه القيم و العادات و المحافظة عليها لأنها تمثل الهوية التاريخية للأسر و الأفراد و الجماعات .

- دراسة محمد بوخبزة :
لقد أشار إلى اختلاف الهوة بين الريف و المدينة في مجالات التقييم و الخدمات و الرفاهية و الغاية التي تقتضيها الإقامة في المدينة ، للرغبة في الانتماء إلى الثقافة المهنية ، وإن النزوح الريفي للبدو والرحل إلى المدن لا يقتضي بالضرورة التخلي عن المهن من النشاطات الاقتصادية الريفية ، كما أشار إلى سبب النزوح الريفي يعود الرغبة في الرفاهية كما أن إقامتهم في المدينة تؤدي إلى إحداث تغيرات على الصعيد الريفي **و الحضري** و على المهاجرين أنفسهم ومحاولة فرضهم لثقافتهم في المدينة يولد فعل و رد فعل باتجاه الحضريين و أحداث سلوكات حضرية جديدة .

ويمكن تحديد مفهوم التغير الاجتماعي و سماته من خلال ثلاثة أبعـــاد :

- **البعد الأول** : إن التغير الاجتماعي مرتبط بالزمن أي محدود زمنيـــا .
- **البعد الثاني** : إن التغير الاجتماعي دائم ، أي يمكننا ملاحظته في حالـة مستقرة .
- **البعد الثالث** : إن التغير الاجتماعي هو ظـاهـرة جماعيـة .

حيث يطلق الأول على المدخل الفرنسي و يطلق الثاني على المدخل " **الأنقلوسكسوني**" وقبل أن نستعرض ملامحهما التي يغلب عليها البعد التاريخي .

كما يرى البعض أنه يمكننا تناوله من مدخلين أساسين : (1)

فيمكننا تبسيط الأمر بأنه **الانتقال من حل إلى حل أي على النحو التالي** :

- من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث .
- **من اقتصاد معاشي إلى اقتصاد صناعي** .
- من مجتمع ريفي إلى مجتمع حضري .
- من أسرة ممتدة إلى أسرة حديثة .
- من حلة نظرية إلى حلة منجزة .
- من إيديولوجية المقدس إلى إيديولوجية مدنية .
- **من سلسلة** التبعية إلى سياسة المشاركة.
- من منتشر متعدد المظاهر إلى علاقات تعاقدية .

مع الملاحظة إن التحولات السابقة ما هي إلا حصيلة الدراسات التحليلية في تطور المجتمعات الغربية .

أما فيما يخص المدخل الفرنسي ، فإن أهم رواده كل من " أوغست ، كونت أميل دوركايم ، **كارل ماكس** ".

1) **أوغست كونت** : 1798 ، 1857 : رؤيته للتغير الاجتماعي من خلال التغير عبر مراحل الثلاث ، كما أن نهايته تصل إلى حالة مثالية :

2) **إميل دور كايم** : 1917 ، 1858 : يرى أن المجتمعات البدائية تركز على التضامن الميكانيكي حتى تصل التضامن العضوي .

3) **كارل ماركس** : التغير الاجتماعي يرتبط بالأساس على العامل الاقتصادي و هذا ما يجعله نتاج التناقضات ، فهي ترتكز على الحتمية و التطورية و الغائية .

أما فيما يخص بالمدخل " **الأنقلوساكسوني** " فإن أبرز ما يمثله هو :

4) **اليكس دتوكفيل** 1859-1805 : **و لقد قام** التغير الاجتماعي على أنه نتاج الثورات و حب التغير و الوصول إلى حالات اجتماعية أفضل و قوم الديمقراطية ، على أنها نتاج اجتماعي أكثر منه سياســي .

5) **ماكس فيبر** 1920-1864: رأى أن التحول المتسم أو التغير الاجتماعي يمكن أن يحد صراعات أو تغيرات هامة ، قد تمتد إلى نظم عديدة ..

كما تشير هيئة اليونيسكو إلى أن التغير الاجتماعي يعني التحول و التطور و التقدم في اتجاه واضح إلى الأمام أو إلى الخلف ، من البسيط إلى المعقد (2).

---

(1)موريس انجرس منهجية البحث العلمي.**مرجع سابق ص**204

(2)احسان محمد الحسن الاسس العلمية لنتاهج البحث العلمي دار الطليعة للطباعة و النشر بيروت 1988.ص8 .

إن التحضر مرتبط بالتغير ، وهو دال على عملية من عمليات النغير الاجتماعي و التغير في الأنماط ، فقد أشار ابن خلدون في مقدمته الذي أشار إلى الفروق بين حياة الحضر و البدو إلى الاختلاف في مصادر الإنتاج و العيش و العمل أساسا وفي إشارة للتغير الاجتماعي ذكر أن : " اعلم إن اختلاف الأجيال في أحوالهم ، إنما هو باختلاف لخلتهم من المعاش " فهو أول من أشار إلى حتمية التغير الاجتماعي و الصراع بين البدو و الحضر ، يتم اكتساب النمط الحضري تدريجيا ، بامتصاص الأنماط الحضرية و تحول أساليب المعيشية و ظهور مظاهر جديدة لكسب العيش .

و هناك من يرى إن التغير الاجتماعي يسير في عصرنا الحالي بسرعة تفوق أي عصر من العصور التي مرت على البشرية لسببين :

1) ارتباط التحضر السريع بالتصنيع مما إفسح المجال للنزوح الريفي .

2) تعدد أساليب النقل و التنقل و الاتصال بين الريف و الحشر لدرجة أن يتأثر كل ما هو ريفي بما هو حضري (1) .

فالتغير الذي شهدته الأسرة الجزائرية على مستوى نمط الحياة نتيجة التحضر أفقدها الكثير من وظائفها التقليدية و قيمها على مستوى الانماط العائلية و علاقات القرابة و نظام الزواج كعمل المرأة ، الاستقلالية الأسرية و تغير حجم الأسرة و التوجه نحو الفردانية .

---

(1) محمدعلي محمد دراسات في التغير الاجتماعي دار الكتب الجامعية الاسكندرية ط.1974 ص 61

النظرية التطورية :
لقد بدأت الأنثربولوجيا كميدان من ميادين الدراسة العلمية بظهور أول مفهوم واضح لاصطلاح الثقافة على يد تايلور حيث قال عنها أنها :
...ذلك الكل المركز الذي يشمل على المعرفة والعقيدة و الفن و الأخلاق و القانون و العادات و أي قدرات يكتسبها الإنسان بصفته عضوا في المجتمع (1) ، هذا التعريف الواضح و البسيط نجده في الصفحة الأولى من مؤلفه " الثقافة البدائية " 1871 فهو تتساءل فيه عن أصول الثقافة و تغيرها و ميكنزمات تطورها .
فالتنظيم التطوري عند " تايلور " في أنه لا يوجد شيء ثابت و الدراسة التطورية تعتمد على تتابع للأشكال الثقافية أو ما أسماها " **مورجان** " المستويات الثقافية (2)
لقد استعمل التطوريون المنهج المقارن الذي أدخله تايلور و رأى أنه المناسب لدراسة التغيرات الثقافية للشعوب والبقايا الثقافية جراء هذا التطور لأن "مصطلح بقاء و تغير العادات تثبت على أن هذه الشعوب قد مرت بمراحل سابقة ذات آثار واضحة في نمط معيشتها الحالي " (3)، فبواسطة المنهج المقارن تتم دراسة حركة التطور الثقافي و من المشكلات الهامة المرتبطة بمفهوم البقايا الثقافية و الرواسب الثقافية مشكلة عدم الاندماج أو بمعنى آخر التمسك بالإرث الثقافي التقليدي إذ يعتقد "ماريت "(4)
أن المجتمع يتمسك بآثار الماضي التي انحدرت إليه الأجيال السابقة على المدى الطويل و أنها لازالت تؤدي وظائف معينة (5) .
من الواضح أن صعوبة اندماج الريفيين في الوضع الجديد خلق أنماط جديدة ثقافية إضافة إلى عناصر الثقافات و الانماط القديمة التي دامت

---

(1) محمد علي محمد الحسني ، محمد الجوهري : دراسة في التغيير الاجتماعي ، سبق ذكره ص61 .
(2 ابراهيم مذكور : معجم العلوم الاجتماعية الهيئة المصرية للكتاب ص23
(3 الزغبي محمد احمد التغير الاجتماعي دار الطليعة للطباعة و النشر بيروت ط1 1982 ص 42
(4 نفس المرجع السابق
(5) نفس المرجع السابق

النظرية الوظيفية و الاندماج الثقافي الحضاري :

من بين الاتجاهات التي اهتمت بالتحولات الثقافية في ميدان الأنتربولوجيا الثقافية أعمال" مالينوفسكي" و محاولته لإعطاء نظرة جديدة و بعيدة عن التطويرية و الانتشارية حيث وصف منهجه في البحث المعرفي بأنه " لا تاريخي و لا تطوري " أي أن التطور الثقافي لا تستلزم تتبع الأحداث و الظواهر عبر الزمن فهو يدعوا إلى دراسة الوقائع الاجتماعية الاجتماعية باستعمال الملاحظة ، و اعتبر أن كل ثقافة حية هي عبارة عن كيان كلي وضيفي متكامل شبيه بالكائن الحي و لفهم كل جزء من أي ثقافة إلا في ضوء علاقته بالكل ومن خلال الآراء الوظيفي لهذا العنصر الثقافي داخل النسق الثقافي الكلي(1)، وهذا الأخير هو الذي يفسر هذا العنصر يأخذ في حيز الاستبدال إلى الوظيفي لتلك الثقافة التقليدية و على انعكس أيضا ((تبقى الرواسب الثقافية لأنها اكتسبت معنى جديدا و وظيفته جديدة))(2)

من الواضح أن عدم التكيف الثقافي في المجال الجديد ينسب إلى صمود تلك الثقافات بخلق وظائف أو إيجاد وظائف جديدة ، و الرواسب الثقافية ما هي إلا ظواهر وظيفية يجب ملاحظتها في وضعها الراهن و في كتاب " مالينوفسكي " بعنوان ((ديناميات التطور الثقافي)) " إن بعض الرواسب الثقافية التي تدوم و يتمسك بها الأهالي يمارسونها في الخفاء و ذلك في بعض الأماكن المعينة المعينة في حين أن البعض الآخر يتمسكون بها ويمارسونها علانية ، فهي تؤثر على الثقافة الحالية "(3)

و يمكن أن نلاحظ اتجاهات وظيفية و الاعتراف بالديناميات الفعالة في كل مجتمع فقد أكد تناقض بعض فرضيات الوظيفية مع الواقع ، و بالتالي أخذ بعين الاعتبار ((الدينامية الداخلية للبنيات))

---

(1) محمد علي محمد : دراسات في التغيرات الاجتماعية ، سبق ذكره ، ص 334.
(2) قـــــاموس مصطلحات علم الاجتماع ، ص 217 .
(3) تغريرت خوخة ، مرجع سابق ص 48 .

الفصل الثـاني

الـهجرة الريفية من الريف إلى المدينـــة

المبحث الأول : الـهجرة الريفيــة نحو المدن .

المبحث الثاني : دوافع الـهجرة الريفيــة .

المبحث الثالث : نظريات و قوانين الـهجرة الريفيـة .

المبحث الرابع : نتائـج الـهجرة الريفيــة .

المبحث الخامس : الـهجرة الريفيــة في الجزائـر .

تمهيـد :

فـي هذا الفصـل سوف نحـاول التعـرض إلـى ظـاهرة النـزوح الريفـي باعتبارها مظهر مـن مظـاهر الـهجـرة الداخليـة.الدائمـة الحـدوث وفـي كـل المجتمعـات.كمـا ستشـير إلـى مظـاهر وأسـباب و دوافـع الـهجـرة الريفيـة نحـو المـدن مسـتدلين بـبعض النظريـات السوسـيولوجية المفسرة لها.....فالهجرة الريفيـة في البلـدان الناميـة غالبـا فـي تسـاهم فـي كبح التنميـة وتـؤدي دائمـا إلـى نتـائج غيـر مرغـوب فيهـا علـى جميـع الأصـعدة...الريـف...الحضـر...المهـاجرين أنفسهم

الهجرة الريفية :

يقصد بالهجرة حسب المعجم الديموغرافي الذي أصدره قسم الشؤون الاقتصادية بهيئة الأمم المتحدة على أنها شكل من أشكال انتقال السكان من ارض تدعى المكان الأصلي (مكان المغادرة) إلى آخر يدعى الوصول أو المكان المقصود في محل الإقامة .(1)
و قد تكون الهجرة داخلية أو خارجية و قد تكون ريفية في شكلها الداخلي و هو انتقال السكان من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري (المدينة) .
و لقد استعمل الباحث الانجليزي (جراهام) 1892 : " لفظ الهجرة الريفية " وقصد به النزوح الريفي (Rural-Exdus) نحو المدن أو الزوايا الذي يشمل الانتقال و السير العشوائي للجماعات الريفية نحو مصير غير مضمون ...
لكن النزوح الريفي لا يمكن أن يكون تغير المكان الإقامة فقط ، بل يصاحبه التغير في المهنة ، إذ أنه يجب التفريق بين النزوح الريفي و النزوح الزراعي حيث أن هذا الأخير يعني (الإهمال الكلي للنشاط الزراعي)(2)

(1) المعجم الديموغرافي ، تر : عبد المنعم الشافعي ، مكتبة لبنان ، بيروت ص 629
(2) محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري . مرجع سابق ص ،85،86.

الهـــــجرة كظـــاهرة ديموغـــرافية :

ـ تعتبر الهجرة ظاهرة اجتماعية كانت و ما تزال موجودة في كل زمان و مكان و هي آخر العناصر الثلاثة المؤثرة في تغيير عدد السكان . و الهجرة بعد استبعاد الزيادة الطبيعية للسكان (ولادات – وفيات) ، تعد المصدر الوحيد و الأخير لتغير حجم السكان في منطقة ما .

و الهجرة و من وجهة النظر ديموغرافية أقل بكثير منم عنصر المواليد ى و الوفيات في إحداث تغيرات السكان للدول و المناطق ، أو (المنطقة داخل الدولة الواحدة).

فقد تعددت التعاريف المتعلقة بها ، فقد عرفها(إفرت لي Everett Lee)إنها (التغير الدائم أو الشبه دائم لمكان الإقامة بغض لنظر عن المسافة المقطوعة ، و دون الالتفات إلى كون الهجرة حرة أو إجبارية ، أو التفريق بين الهجرة الدولية و الهجرة الداخلية).(1)

أما من وجهة نظر الإحصائيين فهي ((كل حركة للسكان من أجل الحدود ما عدا حركات السياحة ، تدخل في إحصاءات الهجرة ، وإذا كانت الحركة لمدة سنة فأكثر فتحسب على أنها دائمة وإن كانت وإن كانت أقل من سنة فتعتبر مؤقتة(2)

وهي حسب تعريف الأمم المتحدة هي انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى وقد تكون عادة مصاحبة بتغير محل الإقامة ولو لفترة معينة وهو أمر ينطبق على السكان المستقرين الذين لهم جهات إقامة ثابتة. (3)

فالهجرة كظاهرة اجتماعية ليست سهلة وواضحة مثل دراسة ظواهر الولادات والوفيات في عدد السكان نظرا لما تتطلبه الدراسة من حقائق وبيانات حول الموضوع و مدى صحتها و مصداقيتها و ذلك يعود إلى النقص الكبير في البيانات الإحصائية و افتقار شديد في المعلومات الموثوقة بصحتها و دقتها عن الهجرات الخارجية و لا يضاهيه في جميع الدراسات السكانية إلا نقص البيانات الشاملة عن الهجرة الداخلية .

---

(1) عبد الرحيم بوادقجي – عصام خوري – علم السكان ، دار الرضا للنشر ، دمشق سوريا . 2002 ص . 145

(2) عبد القادر القصير – الهجرة من الريف إلى المدينة ، دار النهضة العربية ، بيروت 1992 ص 105 .

(3) ليون ف و آخرون – الهجرة الدولية ماضيها و حاضرها – ترجمة : فوزي سهاونة ص 12 .

و تختلف الهجرة في علم اجتماع السكان عن النمو الطبيعي للسكان فتمايلي : (1)

- كون الهجرة لا حدود لها . . . أي أنها يمكن أن تحدث أكثر من مرة في نفس المجتمع .
- يمكن ملاحظة تأثيرها على الجانبين(المنطقة الأصلية و المنطقة الحديثة)
- صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بحجم الحركة السكانية (صعوبة القياس) .
- ليس لها حدود عليا بالنسبة لحجم المجتمع و يمكن عدم ملاحظتها إطلاقا .
- يمكن التنبؤ بها جراء ربطها بالأسباب المؤدية لها .

باعتبار الهجرة ظاهرة ديموغرافية فإنها و بطبيعة الحال تؤثر حتما على حجم و تركيبة و توزيع السكان سواء في المنطقة الأصلية و المنطقة المقصودة و في الجزائر تعتبر التعددات السكانية المصدر الرئيسي للمعلومات عن الهجرة فقد يستعان بأسئلة مباشرة في استبيان التعداد و الإقصاء عن مدة الإقامة في المكان الحالي إضافة إلى السؤال عن مكان من خلال الأجوبة يتم تصنيف السكان إلى عند المهاجرين و هم أشخاص ثم إحصاؤهم في غير المكان الذي ولدوا فيه ، و هؤلاء ينقسمون إلى قسمين :

مهاجرون داخليون

مهاجرون خارجيون .

مقاييس الهجرة : يتم قياس الهجرة بواسطة المعدلات أو بطرق أخرى مباشرة و غير مباشرة ، كما تعتمد الهجرة على البيانات المباشرة التي تقدمها سجلات الهجرة و غيرها و كذلك بواسطة بيانات التعداد السكاني .

إذ يمكن حسابها عن طريق العلاقة بين حجم السكان في منطقة انطلاقا من التعداد و حجم الولادات و الوفيات في تلك المنطقة خلال السنوات .

إذ تعتبر حركة الهجرة جزءا من الحركة العامة للسكان التي يعبر عنها بالمعادلة التالية :

حركة السكان العامة = (مواليد – وفيات) + (هجرة داخلية – هجرة خارجية) .

و باعتبارها أحد أشكال الانتقال من أرض تدعى (**المكان الأصلي**) **أو** (مكان المغادرة) **إلى** (**مكان الوصول**) **أو** (**المكان المقصود**) و يتبع ذلك تغير في مكان الإقامة .

---

(1) رنيس رونج – **علم السكان** – **تر** : محمد سبحي عبد الحكيم – **مكتبة مصر** . القاهرة 1995 **ص** 125 .

و يفرق الدارسون لظاهرة الهجرة إلى البلاد أو الوفود (Immigration) و الارتحال أو النزوح أو الخروج
(Emigration) أي الهجرة من البلاد و هذا ما يسمى بالهجرة الخارجية أو الدولية .

أما إذا انحصرت الهجرة في داخل المنطقة أو الإقليم أو البلد فتدعى الهجرة الداخلية (Migration intereure) .

أنواع الهجرة :
تصنف أنواع الهجرة على أساس المكان الذي يتم الانتقال إليه أو على أساس إرادة القائم بها أو على أساس الزمن الذي تستغرقه هذه العملية .
تصنف الهجرة حسب المكان : تصنف الهجرة حسب المكان إلى هجرة داخلية و أخرى خارجية .
أ – الهجرة الداخلية : و هي تشير إلى عملية انتقال الأفراد و الجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو إلى منطقة أخرى في نفس هذا المجتمع و من أمثلتها الهجرة الريفية الحضرية .
تتميز الهجرة الداخلية بأنها التكاليف و لا تعرض القائم بها لمشاكل الدخول و الخروج من دولة إلى أخرى مختلفة في لغتها و تتميز الهجرة الداخلية بأنها تأخذ تيارات و اتجاهات عكسية بمعنى أن مناطق طرد السكان تجذب في نفس الوقت مهاجرين إليها كما أن مناطق الجذب السكاني تطرد السكان إلى خارجها .
ب – الهجرة الخارجية : و هي عملية انتقال أفراد المجتمع إلى مجتمع آخر يتجاوز الحدود السياسية بين المجتمعين طلبا للعمل أو فرارا من الاضطهاد أو تطلعا لفرص أحسن في الحياة أو غيرها .
و تنحصر الهجرات الخارجية أو الدولية الرئيسية التي شهدها العالم في العصر الحديث فيمايلي :
- الهجرة الأوروبية فيما وراء البحار إلى أمريكا و الهجرات الدولية داخل أوربا و الهجرات الإفريقية و الهجرات الآسيوية .
و قد ساهمت هذه الأنواع من الهجرات في إقامة مجتمعات بأسرها و غير ذلك و في هذا الصدد تعرف الهجرة بالنزوح Migration عندها تكون من الدولة إلى خارجها و قد تعرف بالوفود immigration عندما تكون قادمة إلى الدولة .
* تاهجرة حسب الزمان :
أ – الهجرة الدائمة : هي انتقال من منطقة إقامة معتادة إلى منطقة أخرى و ما يصاحب هذه العملية من تغير كامل لكل الظروف الحياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل لإقامتهم الأصلي بصفة نهائية بحيث لا يعودون إليه مرة أخرى .
و هنا لابد أن نضع في اعتبارنا تحليل موقفين أو وضعين اجتماعيين مختلفين .
1 – الوضع الطارد : الذي يتصف بالحرمان و عدم الإنسان البقاء فيه لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية مثل انخفاض الأجور و قلة فرص العمل و انعدام الضبط الاجتماعي .

2 – **الموضع الجاذب** : الذي يستميل الناس إليه لنفس الأسباب السابقة و لكن على نحو عكسي مثل ما تتوافر فيه من أجور عالية و إمكانيات لتحقيق طموح الأفراد .

ب – الهجرة الموسمية المؤقتة : أي هجرة الأيدي العاملة في موسم معين من السنة من محل إلى آخر داخل البلاد أو خارجها مثال (هجرة الفلاحين وقت الحصاد إلى مناطق تتوفر فيها الحصاد و كذا هجرة أبناء الريف إلى الصحراء وقت كيس التمور . . .) .

و كذا الهجرة ينتقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقتا و من أمثلتها الهجرة بسبب العمل خارج أو داخل البلد لفترة مؤقتة مثلما يحدث لعمال التراحيل في مواسم العمل أو هجرة العمالة الفنية (الفنانين) و غيرهم إلى بعض البلدان التي تتوفر فيما فرص العمل و مستويات الأجور المرتفعة و يطلق على هذا النوع من المهاجرين اسم المهاجرين العائدين و الذين يترددون حين و آخر على موطنهم الأصلي نظرا لارتباطهم بهذا الموطن لأسباب اجتماعية و اقتصادية . (1)

* الهجـرة من حيث الإرادة أو الدافع :

أ – الهجرة الإرادية : و تشمل كل أنواع الهجرة الداخلية و الخارجية التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات بإرادتهم إلى التنقل من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر و تغير مكان إقامتهم المعتاد دون ضغط أو إجبار رسمي بل كان هذا يتم بمحض إرادتهم

ب – الهجرة الاضطرارية : نعني بها تنقل أفراد أو جماعات من أماكن لإقامتهم الأصلية إلى مكان أخرى أو بعبارة أخرى إجبار السلطات لبعض الأفراد و الجماعات على النزوح من منطقة معينة أو إخلائها خشية كارثة كالزلازل أو الفيضانات أو الحروب أو (الإرهاب كما حدث في مناطق عدة في الجزائر) .

و لذلك قد يدخل في هذا النوع كل ما يشير إليه مفهوم التهجير و الأمثلة على ذلك النوع من الهجرة الاضطرارية على المستوى الدولي و المحلي أمثلة كثيرة و لا حصر لها إذا كانت هجرة اليهود من ألمانيا في أعقاب الحركة النازية و هجرة الفلسطينيين قبل و بعد النكبة من أهم الأمثلة على الهجرة

جـ - الهجرة القسرية : ما يميز هذا النوع منة الهجرة أن حركة الانتقال السكاني تكون مفروضة من طرف الدولة الولاية أو أي قوة سياسية أو عسكرية و يحدث هذا بالقوة الممارسة من طرف فرد أو جماعة على غيره من الأفراد أو الجماعات و تتم هذه الهجرة بعجز المهاجرين على اتخاذ قرار الهجرة برغبتهم و كذا عدم اختيارهم الموقع الجديد فكل هذه الأمور تفرض عليهم من قبل غيرهم مثل تجار الرقيق يأخذون العبيد بالقوة و ينقلوهم للعيش في بلدان أخرى و أيضا طرد الحكومة لأشخاص ما من البلد أو نقلهم بالقوة الى مكان آخر و أيضا حركات التهجير و كذا إعادة التوطين للسكان خلال عمليات التنمية أو إعادة البناء . (2)

الهجرة من حيث الشكـــــــل :

أ – **الشكل المحافظ و المجدد** : و لعلى من أكثر تصنيفات الهجرة دقة تلك التي طورها Petrson (1958) و التي ميز فيها بين شكلين أساسيين للهجرة هي :

الشكل المحافظ : فيحدث عندما ينتقل الأفراد من مكان لآخر حفاظا على طريقتهم القائمة للحياة .

---

1 السيد عبد العاطي السيد ، مرجع سابق ، ص 318 – 319 .

2 علي عبد الرزاق جلبي ، مرجع سابق . دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت م .

هذه النقلة بأحداث بعض التغيرات في المكان الراهن للإقامة و حتى البقاء .
في هذا المكان يحدث معه تغيرات في طريقة الحياة التقليدية و المعتادة و لهذا تكون الهجرة جهد أو محاولة من طرف الأفراد للحفاظ على جوانب أساسية و هامة في طريقة حياتهم .

ب – **الشكل المجدد** : عكس الشكل المحافظ فهو عبارة عن حركة و تنقل الأفراد للحصول على طريقة جديدة في الحياة مثل ذلك عند إقامة أحد السدود المنطقة الواقعة خلف السد لابد أن تكون تخلى من السكان بمعنى يتحتم عليهم الانتقال الى منطقة أخرى في هذه الحالة إذا كان السكان يعملون بالزراعة و يفضلون الاستقرار في منطقة زراعية جديدة هنا تكون هجرتهم في الشكل المحافظ أما إذا اعتبروا هذه النقطة الإجبارية بمثابة فرصة خططهم المهني و طريقة حياتهم عندئذ تكون هجرتهم ذات طابع مجدد .
هناك تفسير آخر لهذا الشكل المحدد هو عندما يصاحب تقاعد الفرد عن القوة العمل بهجرة إلى موطنه الأصلي ، أما التفسير الشكل محافظ فيتمثل في انتقال الجماعة الدينية بهدف الحفاظ على ممارستها الدينية و طريقتها في الحياة مثل ذلك هجرة طائفة **المورمون** Mormons **من الميدويست إلى يوتا** لكي يستمروا في ممارستهم الدينية التي تدعو من بين ما تدعوا إليه إلى التقاعد - **تعدد الزوجات** –
جـ - الهجرة البدائية : (الطبيعية) Primative Migation: تحدث هذه الهجرة عندما يكون عجز السكان عن التوافق مع القوى الطبيعية و الإيكولوجية في منطقة فينقلون إلى غيرها بهدف البقاء . وعند محاولة إيجاد السكان لمكان مشابه للأول فيعتبرون محافظون ، و عند محاولة السكان إيجاد السكان لمكان مشابه للأول فيعتبرون محافظون ,وعند محاولة السكان إيجاد مكان جديد و طريقة جديدة في الحياة يعتبرون مجددون مثال ذلك هو تنقل الأفراد إلى المدينة بعد عجز الأرض الزراعية الوفاء بالإكتفاء الذاتي (1)
د- الهجرة الجموعية الجماهرية Mass Migration : تقع بفعل قوى و أنماط اجتماعية ففي مناقشة للهجرة الجمعوية ذكر " **بيترسن peterson** " أن الهجرة أصبحت نموذجا أو نمطا راسخا ، كمثال لسلوك جمعي في الهجرة الجموعية يكون إنتقال نمطا جميعا أكثر منه اختيارا فرديا ، فعندما تحدث الهجرة الجموعية غالبا ما يتخذ الفرد قرارا واعيا بعدم الهجرة بدلا من أن يتخذ قرارا بالقيام بها و قد يبدو من الصعب أن نحدد متى تحدث الهجرة الجموعية ، ولكن غالبا ما يكون من السهل الإشارة إليها كاتجاه لعل من أوضح الأمثلة الدالة على هذا الشكل من الهجرة الجموعية تأسيس مجتمع **الآميش Amish** في الجنوب الشرقي لبنسلفانيا في 1700 كان الآميش يعيشون في أوروبا و لكن بلا ضمان المواطنة و بلى حقوق لامتلاك الأرض ، ولكي يؤسسون مجتمعا يستطيعون فيه ممارسة معتقداتهم الدينية ، هاجروا إلى الولايات المتحدة(2) .
لم تكن هذه الهجرة قائمة على قرارات فردية للانتقال ، بل على العكس من ذلك كان النظام الكلي للأميش هو الذي انتقل ، لقد كانت ظاهرة جمعية لأنه كان من المقرر بالنسبة لجميع الأفراد أن من لم يهاجر مع الجماعة فقد الهوية الآميشية .

---

1 سيد عبد العاطي السيد ، علم إجتماع السكان دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، 1998 ص 321 .
(2) نفس المرجع ، ص

و يرتبط كل شكل من الأشكال السابقة للهجرة بمجموعة خاصة من القوى كما هو موضح في الجدول التالي : (1)

جدول رقم (01)

نمط الهجرة	الأسباب الأساسية
الهجرة البدائية الهجرة القسرية الهجرة الإرادية الهجرة الجموعية	التغيرات الإبديولوجية أو الطبيعية القوى السياسية أو الفيزيولوجية الاختيارات الشخصية الأنماط الإجتماعية و السلوك الجمعي

قد تتداخل أنماط الهجرة بتغير دوافعها و أسبابها ففي الجزائر مثلا عملت الأسباب السياسية والتغيرات الاقتصادية و والتغيرات في الأنماط الاجتماعية إلى تهجير الريفيين نحو المدن و بشكل ملفت للانتباه وباشكال جماعية و فردية، تلاحظ غالبا في القرى و الارياف المهجورة جراء الاوضاع الامنية المتردية،و القوى الطبيعية كالزلازل و انعدام الموارد المائية والجفاف ...تنمية المدينة على حساب الريف

وثمة تصنيف آخر للأنواع الهجرة باستخدام معايير محددة للتطبيق توضح كما يلي

تصنيفات الهجرة باستخدام المعايير المختلفة : (2)

- صورة الهجرة	- فردية	- جماعية
- هدف الهجرة	- العمل	- التهجير أو الفرار
- الدافع	- هجرة طوعية	- هجرة جبرية
- تكرار حدوث الهجرة	- موسمية	- دائمة
- مدة الهجرة (الأجل)	- مؤقتة قصيرة الأجل	- دائمة (طويلة الأجل)
- المكان	- داخلية	- خارجية .

قد تتحقق هذه المعايير في تفسير الهجرة ، ففي الجزائر وحسب التقسيم أعلاه،تلاحظ الهجرة الجماعية الخارجية للسكان المتمثلة في ظاهرة(الحراقة) حيث تعتبر هذه الهجرة غير قانونية وخطرة وتعتمد على المجازفة ،والتي انتشرت اخيرا في الجزائر وادت إلى تعريض العديد من الشباب الجزائري إلى الهلاك ، اضافة إلى ظاهرة (هجرة الادمغة) ذات طبيعة الفردية لانها تخص بعض الفئات المختلفة الكفاءات العلمية،

---

(1) عبد الغاني غانم المهاجرون ، الدراسة السوسيوالإنتروبولوجية المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ط2 ، 2002 ص 17 .

(2) السيد عبد العاطي السيد مرجع سبق ص ، ص 323 .322

2- **دوافـــــــــــــــع الهـــجـــــــرة :**

عند تناول العوامل أو الدوافع أو الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الهجرة بأنواعها داخلية أو خارجية إرادية أو اضطرارية ، مؤقتة أو دائمة أو غيرها ينبغي تقسيم هذه العوامل و التمييز بينهما على أساس مجموعة العوامل التي تكمن في المنطقة المرسلة للمهاجرين و تعرف باسم المنطقة الطاردة ، ثم مجموعة العوامل التي تكمن في المنطقة المستقبلة للمهاجرين و تعرف باسم المنطقة الجاذبة ، ذلك لأن مجموعة هذه العوامل تتفاعل وتتضافر فيما بينها لتحديد حجم الهجرة و اتجاهاتها.

أ- **عـــــوامل الطـــــــرد :**

هي مجموعة العوامل الكامنة في المنطقة المرسلة للمهاجرين و تشمل النواحي الطبيعية (الجغرافية) . الإجتماعية و الثقافية ، الديموغرافية ، الاقتصادية ،و السياسية و لنا في ذلك أمثلة كثيرة :

- **العوامل الطبيعية : (الجغرافية)**

- تلعب العوامل الطبيعية كالمناخ القاسي و التربة الفقيرة إلى صعوبة الحياة مما يدفع السكان المنطقة إلى الهجرة .
- قلة و عدم كفاية الأرض الزراعية و انتشار البطالة ، و سوء توزيع الملكية الزراعية .
- الكوارث الطبيعية التي تصيب المناطق الريفية كالزلازل – الفيضانات و الجفاف أو السيول أو انتشار الاوبئة و الأمراض الفتاكة، إلى أن يخرج الريفيون من قراهم الى اقرب منطقة ملائمة
- العزلة المكانية والموقع الجغرافي للقرية ظروف العمل الزراعي و حجم الملكية الزراعية المحدودة

- **العوامل الإجتماعية و الثقافية :**

- مدى التفاوت الحضاري بين المدينة و القرية و الشعور بالوحدة و الانعزال الثقافي.
- التدهور في شبكات المواصلات و نوع المواصلات التي تربطها بالمدينة
- انتشار المدينة و ازدهار الثقافة و الهوة بين المجتمعين.
- تأثير الأقارب و الأصدقاء والجيران في الريف من خلال ترك بعضهم ا، و الشعور بالوحدة و الانعزال.
- انتشار المدارس و الجامعات و التوسع في التعليم جعلت المدينة محط أنظار أهل الريف على حساب الريف .
- يهرب شباب الريف إلى المدن للتحرر من سيطرة الآباء ، أو رغبتهم في تغيير نمط حياتهم بشكل عام .
- ضعف الخدمات العامة كالصحة و التعليم والرعاية الإجتماعية .

***العوامل الديموغرافية :**

- الانفجار الديموغرافية و عجز الأراضي المتاحة على توفير الرزق لكل الناس .
- الزيارة الطبيعية للسكان أي النضج السكاني في المناطق الريفية له دلالة بالنسبة لكمية الطعام ، أو العمل المتاح عاملا من العوامل الأساسية للهجرة .
- ارتفاع حجم الاسرة الريفية ، وعدم القدرة على توفير مستلزمات العيش

*** العوامل الاقتصادية :**
- الأوضاع الاقتصادية الصعبة و ظاهرة البطالة الناجمة عن التخلف الاقتصادي في استغلال الأرض و ضعف قدراتها الإنتاجية .
- عدم استخدام الأدوات المتطورة في النشاطات الريفية، أدى إلى انخفاض في معدلات الإنتاج و هبوط مستويات المعيشة .
- تحصل الخدمات في الريف على أجر منخفض .
- قلة فرص العمل غير الزراعية و غياب الأنشطة القادرة على إستعاب فائض العمل
- ضيق الرقعة الزراعية و عدم استيعابها للظغط و الكثافة السكانية عليها و بالتالي ضعف الفرص الاقتصادية .
- الطبيعة الموسمية للعمل الزراعي و التي تمتد فيها فترات طويلة بلا عمل انتظار الموسم الحصاد أو الثمار
- تؤدي شدة تأخر الريف و فقره (قلة الأرض بالنسبة للسكان) إلى البطالة و تكالب المواطنين على العمل مما يدفع الفرد إلى الهجرة بحثا عن الرزق
- ضعف و استهلاك المواد الطبيعية .

*** العوامل السياسية :**
- غياب الاستقرار السياسي في بلد ما يدفع بالسكان غالبا إلى مغادرة موطنهم الأصلي إلى أماكن الأخرى بحثا عن الأمن و الاستقرار كما حدث للعديد من الجزائريين في العشرية الأخيرة من القرن الماضي نظرا لعدم الأمن .
- عدم تمركز المراكز الإدارية و مراكز السلطة في الريف وغياب التحفيزات الريفية وعدم جديتها، والبيروقراطية الادراية

ب- عوامل الجذب :

وهي مجموعة من العوامل التي تكمن في البلاد المستقلة للمهاجرين و تشير عوامل الجذب إلى كل العوامل التي تشكل فرص أفضل للحياة في المدن سواء من الناحية الطبيعية ، الجغرافية ، الإجتماعية ، الثقافية ، الديموغرافية ، الاقتصادية و السياسية ....الخ

حيث تمثل المناطق الحضرية مراكز جذب للمهاجرين ليس فقط نتيجة لعوامل اقتصادية خاصة بفرص العمل ، و إنما للتطلع إلى حياة أفضل على كل الأبعاد حيث و يكمن الجزء الأكبر من جاذبية المدينة في نمط الحياة السائد فيها و المختلف عن القرية و الريف من حيث كل الأبعاد ، ومن هنا يشير مفهوم (منطقة الجذب) إلى كل الظروف التي تجذب المهاجرين من القرية إلى المدينة بحثا عن فرص أفضل للحياة و ظروف معيشية أرقى وقد حددت معظم الدراسات عوامل الجذب في :

- **العوامل الطبيعية (الجغرافية) :**

- المناخ الطبيعي الجيد و الملائم يجذب إليه عدد كبير من السكان (التضاريس و النباتات)
- عامل المسافة طبقا لهذا العامل فإن عددا من المهاجرين إلى بلد ما يرتبط عكسيا مع طول المسافة التي تفصل بين هذا البلد والموطن الأصلي ، الذي خرجت منه الهجرة بينما يرتبط طرديا مع فرص العمل المتاحة .
- الموقع الجغرافي للمدينة وسهولة الانتقال .

*العوامل الاجتماعية و الثقافية :
- تتمتع المدن بحياة الترف ومظاهر أخرى مختلفة كوسائل الترفيه .
- انتشار الجامعات و المدارس و التوسع في التعليم، جعلت من المدينة محط أنظار الأرياف
- ارتفاع مستويات الخدمات الاجتماعية و الثقافية و الترفيهية في المدن وما يرتبط بذلك من توفر فرص أفضل للحياة الاجتماعية و الحراك الاجتماعي بشكل عام .
- مرونة التقاليد و العادات الاجتماعية و سهولة الحراك الاجتماعي المكاني بشكل عام إذا ما قورن بمجتمع القرية .
- الإغراء الذي تمارسه المدينة على سكان الأرياف يرجع إلى بعض المزايا الحقيقية لحياة في المدينة كما يرجع في جانب آخر إلى معلومات التي تروج عن المزايا المزعومة للحياة في المدينة بصرف النظر عن درجة الوصول إلى تلك المزايا فعلا مثل الطرق المرصوفة الراديو الأسواق ، المحلات ، المدارس ، وغيرها من مغريات الاتصال التي تؤثر إلى أبعد حد في طبيعة و نوعية المعلومات التي ترد إلى المناطق الريفية و المدينة، و التمييز يبن المزايا و المساوئ
- يؤدي وجود المدارس و ومراكز التكوين و الجامعات الكبرى إلى دفع أهالي الريف على إرسال أبنائهم إلى المدينة للدراسة ، فيستمر هؤلاء في حياة المدينة و يبقون فيها جراء اكتسابهم معارف وحرف ومراكز اجتماعية و تخصصات مهنية لا تتوافق مع الاستيطان الريفي
- ازدياد إنشاء الطرق البرية و السريعة .
- توفر الخدمات كفرص التعليم في المعاهد العليا و الجامعات و توفر الرعاية الاجتماعية و المستشفيات و العيادات الصحية

- **العوامل الاقتصادية :**

- تحسن المواصلات بين الريف و المدينة ، جعل أهل الريف أكثر استجابة للقوى التي تدفعهم للذهاب للمدينة و تجعلهم أكثر طمأنينة عند الهجرة .
- تتمثل في وجود فرص عمل أفضل ترتبط بدخل أعلى مع فرص أكبر لحدوث حراك اجتماعي مهني و بالتالي توافر فرص أفضل في الحياة الاقتصادية و العمل بشكل عام .
- توافر الفرص الاقتصادية و الاختراعات الحديثة و سرعة النمو الصناعي
- يؤدي ظهور مصادر جديدة للرزق في بعض المناطق مثل إنشاء مصانع جديدة كما الحال في المدن الكبرى يؤدي هذا إلى جذب الريفيين على تلك الجهات .
- توفر فرص العمل و تزايد الطلب على القوى العاملة في المدن كانعكاس لبرامج التنمية و التطور العمراني .
- الارتفاع النسبي لمستويات الأجور في المناطق العصرية .

- **العوامل السياسية :**

يؤدي اتجاه مناهج التعليم إلى إعداد الشباب للعمل في وظائف الحكومة أكثر من العمل في الزراعة إلى تكالب الريفيين على الوظائف الحكومية في المدن ، هذا علاوة على ما في تلك الوظائف من مظاهر الإدارة و الامتياز مما يحدو بأهالي الريف إلى محاولة الفوز بها
- المركزية الشديدة المميزة للمدن و التي تتمثل في الوزارات و الإدارات الحكومية

إذا نظرنا إلى عوامل الجذب أو عوامل الطرد نجد أن الفصل بينهما ما هو إلا تجريد يساعد على تصنيف القوة المؤثرة في الهجرة بشكل عام إلا أنه لا يمكن
الفصل بينهما في واقع الأمر ،حيث يصعب إرجاع عملية الهجرة إلى أي منهما فكلاهما متفاعل مع الآخر و بعمق من تأثيره بشكل قوي .
إن الأغراء الذي تمارسه المدينة على سكان الأرياف يرجع في جانب على بعض المزايا الحقيقية التي تتوفر عليها المدينة أو المزعومة فيها بصرف النظر عن درجة الوصول إلى تلك المزايا فعلا .
و يمكن استخلاص أن الهجرة الريفية في الجزائر تقف على حقيقة ثابتة هي أن الظروف الصعبة جدا و ظروف الفقر و العوز و الحرمان و أزمات الإسكان و البطالة ...الخ .
التي غدت ميزة المدن الكبرى في السنوات الأخيرة لم تمنع موجات الهجرات المتواصلة عليها ما جعل ظروفها المعيشية تزداد صعوبة .
ومما سبق نلاحظ أن هناك عوامل متداخلة تمارس تأثيرا نسبيا على طرد السكان الريفيين من مناطقهم الأصلية باتجاه المدن التي تمارس بدورها تأثيرا واضحا لجذب السكان إليها عن طريق الإغراء و المزايا التي توفرها الحياة المدنية الحقيقية منها و المزعوم ، ومن ثمة يمكن الوصول إلى نتيجة مؤداها أنه لا توجد قوانين واضحة تتحكم في الهجرة الريفية نحو المدن ، ولعله من المفيد لأغراض التنبؤ العلمي الإشارة إلى عوامل الهجرة باتجاه المناطق الحضرية في البلاد السائرة في طريق النمو للتأكيد على أن المعلومات المتوفرة حول هذا النوع من الهجرة ما زالت ضئيلة للغاية على الرغم من أن الدراسات الجارية قد تكشف عن مستوى من المعلومات أعلى بكثير مما كان متاحا الآن هناك فهناك على سبيل المثال، الهجرة بعض المدن الصغرى ثم إلى المدن الأكبر مباشرة كما يمكن أن نلاحظها في البرازيل -.

وقد تصدى **" هارلي براونج Harley brownig "** لتنفيذه هذا الرأي لاعتقاده أن الهجرة لا تتم على أساس إتخاذ قرار الهجرة تبعا لنوع معين من التدرج في الإقامة(1)
بل إن ما نلاحظه من زحف لسكان الأرياف على المناطق الحضرية في الجزائر على الأقل يؤكد عكس ذلك تماما و إذ ينتقل سكان الريف من أقصى القرى في الشمال و الجنوب مباشرة إلى أكبر المدن كمدن الجزائر العاصمة و وهران و قسنطينة دون المرور بمدن صغيرة

3- نـظريات و قوانين الهـجرة :
هناك عدة نظريات حاولت تحتل الهجرة في ضوء أسبابها و دوافعها بحيث ينظر إلى الهجرة باعتبارها عملية معقدة و غير متجانسة .
و قوانين الهجرة تنطوي على نظريات نذكر أهمها ما يلي :

أ – نظرية " رافنشتاين Ravenstein (1880-1889) " : في كتابه قوانين الهجرة من أشهر نظريات التي قدمت فيهذا الصدد و لقد كانت قوانين **" رافنشتاين"**
عبارة عن قضايا عامة حول طبيعة اتجاهات الهجرة و منابعها و اختلافاتها في الجماعات السكنية فعلى سبيل المثال أشار **"رافنشتاين"** إلى أن تيارات الهجرة تميل إلى التدفق من المناطق الريفية إتجاه المناطق الحضارية (تلك الملاحظة الأمبريقية التي سجلها **" جرونت Grant" في القرن 17 من قبل**) كما لاحظ أيضا أن الهجرة تحدث خلال منابع أي في

تدفقات متمايزة من الأفراد من موطن أصلي خاص إلى مناطق أخرى تتبعها وعندما تحدث الهجرة خلال منابع أو روافد فإنه يوجد أيضا منابع مضادة للمهاجرين تسير في اتجاه عكسي و مضاد أما اختلافات الهجرة فمسألة يمكن الكشف عنها عن طريق التعرف على خصائص المهاجرين ، لقد أشار " **رافنشتاين** " إلى أن التيارات الهجرة تميل إلى أن تكون من الإناث أكثر منها الذكور عندما تكون مسافة الهجرة قصيرة نسبيا كما وجد أيضا أن الهجرة مسألة مرتبطة بالسن حيث تقع الهجرة في أعلى معدلاتها بين أكثر الفئات العمرية شبابا .

وذهب " **رافنشتاين** " إلى القول أن رغبة معظم الرجال في أن يحسموا أوضاعهم المادية كانت عاملا له تأثيره الفعال في تشجيع الهجرة .(1)

و يمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي :

1- يقطع الغالبية العظمى من المهاجرين مسافة قصيرة و يترتب على ذلك ظهور مهاجرين الذين يقطعون مسافات طويلة اختيار احد المراكز الكبرى للتجارة و الصناعة.

2- يقابل تيار الهجرة تيارا عكسيا يعوض ما فقدته البلاد الطاردة للمهاجرين.

3- ينقل المهاجرون الذين يقطعون مسافات طويلة اختيار أحد المراكز الكبرى للتجارة و الصناعة .

4- يقل ميل سكان المدن إلى الهجرة عن سكان المناطق الريفية .

5- النساء أكثر ميلا إلى الهجرة من الرجال ،

و من خلال ماسبق نجد أن :

- أن وجهة المهاجرين لا تكون دائما إلى أماكن قريبة فأحيانا تتم العملية من أقصى حدود الوطن على أقصاها و كذلك من داخل الوطن إلى خارجه .

- لا يقابل تيار المهاجرون تيار عكسي فبغض القرى تبقى فارغة بعد هجرة سكانها (فلاهم يعودون و لا آخرون يأتون إليها) .

.(1) عبد الغاني غانم المهاجرون ، الدراسة السوسيوالإنتروبولوجية مرجع سابق ص 54

.(1) نفس المرجع السابق

لقد أهمل " **رافنشتاين** " العاملين السياسي و الطبيعي رغم أهميتهان فالظروف السياسية و الحركات الطبيعية تدفع إلى الهجرة . ميل سكان المدن إلى الهجرة عن سكان الريف لأن هذا الميل يخضع لخصوصيات كل مجتمع و ظروفه و يخضع ايضا لا ختلاف الفئات العمرية .

النساء لسن دائما أكثر ميلا للهجرة منها عن الرجال ، فالمرأة الريفية تختلف عن المرآة الحضرية والمراة الجزائرية تختلف عن المراة الغربية، في تنشأتها و ثقافتها واختيار قرارها ففي بعض المجتمعات تجبر المرأة الريفية للهجرة بعد الزواج .

ب- النــظرية الإيكــولوجية للهــــجرة :

هذه النظرية تحاول شرح ظاهرة الهجرة على المستوى المجتمعين، و مفاد هذه النظرية و هو أن التوازن يجب أن يتحقق بين حجم السكان و التنظيم الاجتماعي و التكنولوجي و البيئي، على اعتبار أن أي تغيير يطرأ على هذا المستوى، يترتب عليه تغيرات مصاحبة في المتغيرات السكانية (زيادة أو نقصان) و في الوقت الذي عمل فيه العمليات الثلاثية (الخصوبة، الوفيات، الهجرة) على استعادة هذا التوازن إلا أن عملية الهجرة و حدها تنفرد بكونها استجابة غير مباشرة، و لكنها ذات تأثير فعال ذلك لأنه عندما يحدث التغيير يحدث تحولا مصاحبا في توزيع السكان من خلال عملية الهجرة حتى يتحقق التوازن بين المناطق التي تتوفر فيها فرص النمو، و المناطق التي تتلاشى أو تقل هذه الفرص و لقد كان

النموذج الإيكولوجي أكثر النماذج استخداما لتفسير ظاهرة الهجرة الريفية الحضارية في الولايات المتحدة و في المناطق الريفية أصبحت النشاطات و المعيشية أكثر ميكنة آلية (تغير تكنولوجي)، فانحصرت فرص العمل
(تغير التنظيم الاجتماعي) هذا في الوقت الذي انتشرت فيه الأعمال و المهن الصناعية و عمال الخدمات الجديدة في المناطق الحضارية، لذلك نجد أنه ما لم يحدث التحول في توزيع السكان ، فإن الأمر سيؤدي إلى اختلال التوازن بين أحجام السكان و الفرص المتاحة في كل المناطق الريفية و الحضرية
من هنا كان انتقال بعض السكان من المناطق الريفية إلى المناطق عاملا حقق إعادة التوازن بين حجم السكان و التنظيم الاجتماعي (1) .

---

(1) السيد عبد العاطي ، مرجع سابق ، ص ، ص 327 . 328 .

ج- نظرية اتخاذ القرارات في عملية الهجرة : نظرية Evert Lee 1966

قدم " Evert Lee 1966 " نظرية في الهجرة و ترتبط باتخاذ القرارات و استندت على القضايا التي قدمها " رافنشتاين " حيث وضع أربعة عوامل أساسية و عامة، اشتق منها عددا من الفرضيات المتعلقة بالهجرة حيث يرى أن أي قرار خاص بالهجرة ينطوي على :

- عـــــــوامل إيجابية أو سلبـــية ترتبط بمـــكان الهجـــرة .
- عــــوامل إيجـــابية أو سلـــبية ترتــــبط بالمنطقة المهـــاجر إلـــيها .
- صعـــوبات أو عقبات تشيـــر الى مختلف العـــوامل التي تجعل الهجرة الفعلية من مكان إلى آخر مسألة طبيعية أو عسيرة .
- عــــــــــوامل شخـــصية تشـــير إلـــــــــى: (1).

معنى العامل شخصية : التي تعد خصائص مميزة للفرد أو الأسرة مثل حجم للأسرة ومرحلة دور الحياة الأسرية .

و المعنى الثاني : يشير إلى حساسية الفرد و ذكائه و وعيه أو إدراكه بالظروف في أماكن أخرى

حــاول " إيفرتلي " أن يقتن العلاقة بين عوامل الجذب و الطرد و تواصل إلى عدة حقائق أو قوانين هي :

أ- تباين حجم الهجرة داخل منطقة معينة بتباين الظروف و الاختلافات البيئية التي تختص بها المنطقة و هذا يعني أن اختلاف في الخصائص البيئية بين المناطق، سيؤدي إلى زيادة معدلات الهجرة فيما بينها، فالمدن التي عمرت حديثا هي أكثرها جاذبية للمهاجرين .

ب- اختلاف حجم الهجرة باختلاف التركيب السكاني و الخصائص الديموغرافية، فكلما ازدادت درجة التجانس أو التشابه في الخصائص أو التعلم أو العادات أو العقيدة و الدين ، كلما قلت احتمالات الهجرة إلى المنطقة، و بالعكس تكون المنطقة ذات طابع جاذب للهجرة كلما تغيرت الخصائص الديموغرافية لسكانها .

ج- ترتبط الهجرة بمدى القدرة على تخطي العوائق أو المعوقات بين منطقة الأصل (الموطن الأصلي أو مكان الإقامة المعتاد) و منطقة الأصول، فكلما زادت القيود السياسية أو الطبيعية و الثقافية بينهما كلما زادت معدلات الهجرة .

د- تأثير الهجرة بالتقلبات الاقتصادية بمعنى أن الدورات الاقتصادية تؤثر في حجم الهجرة و في تحديد اتجاهاتها و تياراتها ، فعلى المستوى العالمي و حتى على المستوى القومي يلاحظ أن التوسع الاقتصادي و المشروعات التنموية تعد عوامل جاذبة للمهاجرين من مناطق أو بلدان أخرى تمر بمرحلة كساد اقتصادي .

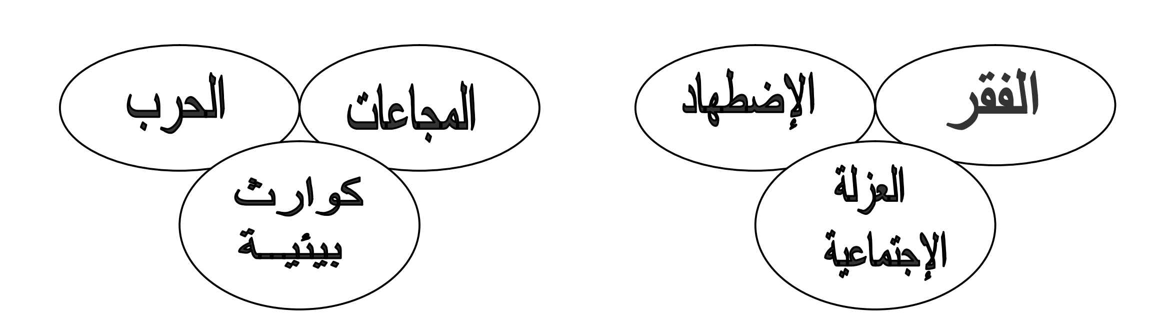
هـ - يميل حجم الهجرة و معدلها إلى الزيادة على مر الزمن ما لم توضع قواعد أو ضوابط صارمة للحد منها ، إذ لا تزال اختلافات الأخذ بأسباب التقدم التكنولوجي واسعة و هي كل عوامل دافعة إلى الهجرة و إلى تزايد حجمها و ارتفاع معدلاتها .

---

(1) السيد عبد العطي السيد ، مـــرجع ســـابق ص ، ص 329 -330

د- نظرية عــوامل الجـذب و الطـــرد :

و قد تصنف أسباب الهجرة الدولية إلى مجموعتين اثنتين :
عـوامل الطرد البسيطة و الصعبة (Soft) **و** (Hard) و عوامل الجذب و يوضـح الشكل التالي أهم هذه العوامل :



و لقد ناقش عدد كبير من الباحثين مثل : " جوليني و هايدن "Golini et Haiden (1991) . عوامل الطرد التـي تـؤثر مـن خلالهـا هذه العوامـل فـي الهجـرة مـن الجنـوب علـى الشـمال ، و يمكـن أن تكـون العوامـل الطـرد عوامـل بنائيـة، مثـل النـوع السكاني السـريع و أثره على عملية التنافس على الغذاء و المـوارد الأخـرى ، و النمو السكاني أكثـر وضـوحا فـي البـلاد الفقيـرة التـي تناضـل فعـلا فـي مواجهـة مشكلات الغذاء الكبيـرة ، ويتمثـل السـبب البنائي الآخر في تلك الهوة المرتبطة بالرفاهيـة بين الشـمال و الجنـوب، و هنـاك أيضـا قـوة بنائية أخرى عديدة ، و لكنها كلها ترتبط فيما بينها في بناء سببي واحد ويمكن أيضا تـرتبط عوامل الطرد بدوافع فردية و ذلك كما يوضحه الشكل السـابق كمـا يوجد الاضـطهاد فـي أجـزاء كبيـرة فـي العـالم كمـا هـو الحـال فـي "السـودان يوغسـلافيا "**سابقا ، " سلفدور** " و تؤدي التوترات العرقية إلى القتل في أوقات الحرب و إلى الاضطهاد في أوقات السلم كمـا أن المجاعـات التـي يترتـب عليهـا معدل الوفيـات عـالي تنتشـر فعـلا فـي بلـدان كثيـرة مثـل " أنغـولا و بيتسـونيا" و الغـابون و موزنبيـق و روانـدا " ، ويحتمـل ظهـور المجاعـات فـي البلـدان الفقيـرة التـي يقـل فيهـا الإنتـاج الغذائي، و كـذلك يحتمل ظهـور المجاعـات فـي فتـرة التوترات السياسية العرقية، و يحتمل أن يكـون الفقـراء أكبـر عامل يقـف خلـف تـدفق تيـارات الهجرة الحالية، و في المستقبل من الصعب أن نحدد فجوات الفقر في أي بلد سوف يزيـد مـن التنافس على المواد يضيف إلـى معدلات الجريمـة العنـف ، و يقللون من مستويات معيشية و بين هذا العدد يمكن أن نجد معظم المهاجرين، و غالبـا مـا كانـت مناقشـة الكـوارث البيئيـة على أنها سببا يشيع في المستقبل و يقف خلف تيارات الجهة الكبرى .

بإمكان محطات القوى النووية و المصانع التي تنتج أسلحة ذرية و بيولوجية أو كيماوية، أن تلوث مناطق كبرى كما حدث في 1986 في أوكرانيا، مع تناقص الحماية من ثقب الأوزون في الجو فهناك مناطق كبيرة سوف تخلوا من سكانها.
ومعظم الكوارث البيئية تقع في البلدان النامية، فالفيضانات و الجفاف و تأكل التربة و التصحر تعتبر من بين المشكلات الدارجة و المنتشرة و التفرقة بين عوامل الجذب و الطرد عادت غير واضحة فالثورة يمكن أن تشكل عامل من عوامل الجذب في مجتمعات الشمال و تجذب المهاجرين من البلاد الفقيرة غير أن هذا العامل يمكن وصفه أيضا على أنه عامل من عوامل الطرد كنقص الثروة في بلاد الجنوب (1) .

هـ - نظرية التفسير الاقتصادي لظاهرة الهجرة :

ينظر أنصار التفسير الاقتصادي إلى العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة ، ورغم أن البعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى الاقتصادية الطاردة في المجتمع المرسل ، مثل : البطالة و التضخم ، قلة فرص التوظيف و العوامل الاقتصادية الجاذبة في مجتمع الاستقبال إلى أن معظم التفسيرات الاقتصادية في مجتمع الإرسال فقط .
وعموما فإن التفسيرات الاقتصادية تقترب من التفسيرات الحتمية للظاهرة، مما يكشف مثل هذه التفسيرات من عيوب تتمثل في تجاهل تدخل العوامل المختلفة المؤثرة في سلوك الإنسان من ناحية، فضلا عن تجاهل التعدد الكبير مثل هذه العوامل، ويوجز البعض ما يعنيه التفسير الاقتصادي للهجرة بقوله :

- إن المهاجر يترك وطنه أصلا بحثا عن العمل ، ويتضمن ذلك تصورا محددا متضمن جانبين .
- إن حدوث الهجرة يرتبط بعوامل طاردة و هي عوامل جاذبة و قد قيل منا أن الحالة الاقتصادية المتاحة في الموطن الأصلي تدفع الناس إلى مغادرته و تركه و في نفس الوقت فإن الحالة الاقتصادية الرائدة و الجاذبة في المجتمع المضيف، تجذب المهاجرين إليه إن السلوك الهجري للمهاجر يساير نموذج تعظيم المنفعة، الذي يفترض أن المهاجر يستهدف تعظيم منفعة اقتصادية من خلال قيامه بالهجرة .
- و طبقا للتفسير الاقتصادي يرى البعض أن الدوافع التي تدفع الأشخاص للهجرة أساسا أنها دوافع اقتصادية بمعنى أخر فإنه ينظر إلى المهاجرين على أنهم باحثين أساسا على الرزق، و أسباب العيش بما يتضمنه ذلك ، بالطبع من اتجاه المهاجر إلى حيث يجد عمل.

و لقد بالغ البعض في القول بأهمية العامل الاقتصادية إلى الحد الذي وجدنا فيه (آكومان) يقول إنه إذا عرفنا اقتصاد منطقة معينة و مواردها الفيزيقية من خلال تاريخ المنطقة و ثقافتها، فإنه يمكن تحديد حجم سكانها و العدد المطلق لهؤلاء السكان من خلال المدخل الاقتصادي وحده (1) .

** و لقد تعرض التفسير الاقتصادي للهجرة لبعض الانتقادات منها :

- أن التفسير الاقتصادي يتجاهل على ما قلنا أن ثمة عوامل عديدة تتدخل في تفسير السلوك الإنساني و أنه أحد أشكال التفسيرات الحتمية، و ليس هناك ما يبرر الاقتصار في دراسة الهجرة على إبراز دور الذي تلعبه الأوضاع الاقتصادية في الموطن الأصلي مع لجوء العناصر المهاجرة، و إغفال النظم و الأنساق الاجتماعية الأخرى التي قد تتعاون فيما بينها، بحيث تجعل من ذلك الموطن منطقة دافئة أو طاردة للسكان.

---

(1) د . علي عبد الرزاق جلبي ن مرجع سابق ص ، ص ، ص 262- 263 – 264 .

- إن التفسير الاقتصادي ينظر إلى المهاجر على أنه سيد قراره متجاهلا ظروف البلد المضيف و سياسة الحكومات المختلفة في الحد من الاستقبال المهاجرين، و كذلك تجاهل الأثر الموانع القانونية و السياسية التي قد تحول دون هجرة المواطن إلى بلد آخر .

- إن التفسير الاقتصادي بنموذجيه التحليليين عوامل الطرد و الجذب نموذج تعظيم المنفعة لا يفسر نمط الهجرة السلسلة ، الذي يعتمد فيه المهاجر على جذب أقاربه و بلدياته إلى حيث يعمل في المجتمع المضيف و يتكفل بإقامتهم و إلحاقهم بعمل إلى جانب ذلك فإن التفسير الاقتصادي لا يفسر هجرة العودة إلى الوطن، فنموذج تعظيم المنفعة حين يركز على العوامل الاقتصادية فإنه يغفل العوامل الاجتماعية و السياسية .

- يتجاهل التفسير الاقتصادي أن الهجرة قد تتم ليس لفقر المواطن الأصلي بالمقارنة بثراء وفرص العمل بالمجتمع المضيف و لكن بسبب سياسة الإفقار المقصودة بمناطق الطرد فقد أشار أحد المهتمين بالهجرة إلى أن هجرة الهنود الأمريكيين من مناطق إقامتهم التقليدية إن مراجع نتج عن سياسة الحرمان التي أتبعتها مع الهمود الأمريكي لإجبارهم على النزوح من هذه المناطق

الآثار المترتبة عن الهجرة من الريف إلى المدينة:

كان قديما ينظر إلى الهجرة نحو المدن بنحو ايجابي نظرا لما تقدمه من طاقات بشرية لخدمة المؤسسات الصناعية في المدن والزيادة في حجم المدن السكاني والعمراني...الذي يؤدي إلى خلق فرص جديدة للعمل ،سواء للنازحين أنفسهم أو في المجتمع المحلي ويمكن الإشارة إلى الآثار الايجابية والسلبية للهجرة نحو المدن.

أولا: الآثار الايجابية:

إن الآثار الايجابية التي تنجم عن هذه الهجرات يمكن ملاحظتها على الجانبين.

- على الصعيد الريفي:

قد نلاحظ أن هناك بعض الآثار التي نعتبرها ايجابية على الصعيد الريفي

(1) تخفيض ضغط السكان على موارد الرزق في الريف: فقد خفضت الهجرة الريفية من ضغط السكان على موارد العيش في الريف...عملت بعد ذلك إلى رفع مستوى معيشة من بقي من سكانه في الريف (1)

(2) خلق موارد غير منتظرة للريفيين: يمكن ملاحظة ذلك في أن المهاجرين في المدن يبقون على علاقة القرابة وعلاقاتهم الأسرية و...مع أوساطهم الأصلية، فالمهاجرين يعتبرون مصادر للرزق بالنسبة إلى ذويهم في الريف

[1]- عبد المنعم شوقي، "مجتمع المدينة: الاجتماع الحضري" القاهرة 1967، ص239.

(3) وذلك عند ملاحظتنا إلى مظاهر التضامن والتآزر الاقتصادي للريفيين وان الكثير من الأسر الريفية تعتمد في معيشتها على ذويهم في المدن إضافة إلى التبادل في المنافع.

(4) ارتفاع الأجور وتوفر فرص الشغل: لقد أدت الهجرة الريفية حقا إلى موازنة الأجور في المناطق المختلفة في الريف...إضافة إلى تخفيف حدة البطالة في الريف الذي يشكو

ضغطا سكانيا. وعملت نوعيا على خلق مناصب شغل وزيادة دخل الريفيين "فهي أداة أساسية في نمو الاقتصاد وزيادة الدخل ثم زيادة الثروة".[1]

أما عن نتائجها بالنسبة إلى الفرد المهاجر فهي تبدو ايجابية في كونها توفر له منصب شغل وأجرا منتظما وهذا للرفع من مستوى معيشته.

- أما على الصعيد الحضري:

فهي بالنسبة للمجتمع الحضري الكبير أداة لرفع كثافة المدن وخلق فرص ووظائف جديدة لسكانها...حدوث التلقيح الثقافي بالتداخل والامتزاج...أي أن الهجرة تساعد على التجانس السكاني بين الريف والحضر، فلو بقي الريفي في قريته والحضري في مدينته لأدى ذلك بمرور الزمن، إلى انفصالية ثقافية تضر وحدة الأمة.[2]

ثانيا: الآثار السلبية:

لقد استعرضنا سابقا الآثار الايجابية للهجرة نحو المدن والتي ما لبثت أن صارت سلبية وانعكست سلبا على كل من المدينة و الريف على حد سواء وأخيرا على المهاجرين أنفسهم.

- على الصعيد الحضري: تبدو الآثار السلبية أكثر بروزا في الوسط الحضري ويمكن تلخيصها كالتالي:

أ) التوسع السكاني على حساب الأراضي الزراعية: إن هجرة الريفيين نحو المدن يتطلب التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها، جراء الضغط السكاني على المدن وزيادة الطلب على الأراضي قصد البناء...ويمكن الاستشهاد بمنطقة متيجة بالبليدة التي أتى عليها الإسمنت من كل جهة والتي تعتبر من أحسن السهول الزراعية في الجزائر في وقت مضى...فهذه مشكلة خطيرة...تقلل من إنتاجية الأرض وتعوق برامج التنمية الزراعية والاقتصادية.

ب) الأزمة السكنية في المدن: إن استمرار التدفق الريفي نحو المدن خلق إلى حد بعيد أزمة سكنية حادة إذ أصبحت المدن لا تكفي لإيواء المزيد من السكان، في ظل التضخم الحضري ،وعدم كفاية الوحدات السكنية المتوفرة حاليا والتي هي في طور الإنجاز، وتشير التوقعات الديموغرافية إلى أن الطلب لا يزال على الوحدات السكنية خاصة في المدن الكبرى والذي يفوق حجم السكنات المنجزة والتي هي في طور الإنجاز. وفي الجزائر تعاني المدن بمختلف أحجامها أزمة سكنية حادة، تضافرت عوامل كثيرة في بروزها ومن بين هذه العوامل نذكر:

- الهجرة من الريف إلى المدينة.
- ارتفاع نسبة التزايد السكاني في المدن.
- ارتفاع ثمن الأراضي ومواد البناء وتكلفته.
- أنظمة التخطيط المدني.

---

[1]- عبد المنعم شوقي،"مجتمع المدينة الاجتماع الحضري"القاهرة1967،ص239.

[2]- عاطف وصفي وعبد الهادي الجوري"دراسات في علم الاجتماع الحضري" القاهرة 1965 ص 92.

- أساليب التمويل والقروض.
- زواج الأبناء ورغبتهم في الانفصال عن أهاليهم(الحصول على سكن خاص بهم).
- كما أن لكثرة الطلب على السكنات دور حتى في رفع ثمن إيجار السكن حتى أنه بلغ قيمة الدخل الشهري لموظف بسيط أو يفوقه.

ج) ارتفاع الكثافة السكانية في المدن والاحتقان السكني: لقد ازداد وبشكل مذهل كثافة وحجم سكان المدن جراء النزوح الريفي فعلى سبيل المثال بلغ عدد سكان مدينة الجلفة أكثر من 380000 نسمة بكثافة سكانية عالية ،تختلف من حي لأخر حسب طبيعة الحي فهي تقل في الأحياء الراقية و العمارات وتزداد وبصورة واضحة في الأحياء القديمة الشعبية والقصديرية والمناطق الجانبية للمدينة، هذا ما يجعل من السكنات ذات الكثافة العالية مجرد مراقد للسكان جراء الضغط على المساكن وتكدس أكثر من أسرة في الوحدة السكنية (باعتبار الأسرة ممتدة) ويزداد هذا التكدس بدرجة كبيرة في الأحياء التقليدية الشعبية وفي أحياء الصفيح حيث تبين الإحصائيات في مدينة الجلفة أن متوسط عدد الغرف في المسكن الواحد بلغ عام 1998 نحو 2.86 غرفة في أحياء المدينة التقليدية الشعبية،

حيث وصلت نسبة التزاحم السكني فيها إلى 4.38 شخص في الغرفة الواحدة[1].

وإذا ما انتقلنا إلى أحياء الصفيح، نجد أن الأحوال هناك تزداد سوءا، حيث بلغ متوسط عدد الغرف في المسكن الواحد 1.63 غرفة، وارتفعت نسبة التزاحم السكني فيها إلى 4.0 شخص في الغرفة الواحدة.

يتبين لنا مدى تأثير حجم أفراد السكن الواحد على الحالة الاجتماعية لهم جراء الضغط على السكن مما يخلق ارتباك ونزاعات أسرية في السكن الواحد أو حتى في الحي المكتظ.

د) انتشار أحياء الصفيح و البيوت القصديرية: تتوزع الأحياء القصديرية غالبا على جوانب المدن وعلى نطاق واسع فلقد ارتبطت هذه الظاهرة بحركة التصنيع في بادئ الأمر لكنها ورغم محاولات الدولة القضاء عليها لا تزال منتشرة وبشكل ملفت الانتباه في جميع مدننا جراء النزوح الريفي وأزمة السكن الخانقة. ولقد أوضح "بترسن" في دراسته عن الهجرة في مدينة القاهرة، أن المهاجرين الريفيين يميلون إلى الاستقرار على الحدود الريفية الحضرية للمدينة مفضلين ذلك على الإقامة في المدينة (الأحياء الداخلية) هذه المناطق التي تتميز بانتشار البيوت القصديرية و الظروف غير الملائمة للعيش وارتفاع نسب الأمية (1).

ه) ترييف المدينة: يقصد بترييف المدينة " الانطباعات و الانعكاسات الاجتماعية لمدى انتقال الأفكار وأنماط السلوك الريفية وانتشارها في المدينة وكيفية ممارستها لعملياتها جنبا إلى جنب مع أنماط السلوك و الأفكار الحضرية ومبلغ ما تحدثه هذه الممارسة من أثار في الأنساق و الوظائف الاجتماعية"[3]. وتعتبر الهجرة المتوالية من الريف إلى المدينة، أهم العوامل التي أدت إلى ترييف المدن. و في المدن النامية عموما والجزائر خاصة أدى تمركز مختلف الخدمات و النشاطات التجارية والاقتصادية في المدن إلى جلب مختلف الريفيين نحوها، مع ملاحظة أن النازحين يصطحبون معهم أمتعتهم وأدواتهم الريفية وطرق عيشهم الريفية(تربية الحيوانات الأليفة، الغنم، البقر، الماعز، الدجاج...الخ) التي ألفو تربيتها في الريف و التي تعتبر كمصدر رزق احتياطي في المدينة، وبالرغم من تواجد الريفيين في الغالب على ضواحي المدن، إلا أننا نشاهد انتقال هذه الممارسات إلى المدن التي تتعايش

---

(1)- مصطفى الخشاب (الاجتماع الحضري)، القاهرة 1976 ص 248.

فيها (الأساليب الحضرية-الريفية) فضلا عما تتمايز به هذه المناطق من تجانس عنصري وروح دينية قوية ومعدلات عالية من الأمية و الخصوبة...الخ، وهذا ما أكدته الباحثة المصرية "جانيت أبو لغد" في بحثها عن الهجرة الريفية في مصر، إضافة إلى كون المهاجرين الريفيين يميلون إلى اختيار الاستقرار على الحدود الريفية الحضرية للمدينة.
وقد يتوجه البعض إلى الأحياء المختلفة القديمة في المدينة لرخص أجورها، حيث تتكدس أسر كثيرة في شقة سكنية واحدة أو تقيم عند الأقارب وأبناء العرش وكل من تربطهم بهم صلة الدم والقرابة وفي كلتا الحالتين (الإقامة في أطراف المدينة أو داخلها) يعمل هؤلاء الريفيون تلقائيا شاؤ أولم يشاؤ على تريف المدينة وتعميق الثقافات الفرعية لاسيما وأن هؤلاء في أولى مراحل اشتغالهم يعيشون غير مستقرين، فأغلبهم تربطهم علاقات بموطنهم الأصلي سواء تعلق الأمر بمصدر العيش أو استمرار الروابط و العلاقات القرابية بين الريف والمدينة. فمن الصعب عليه التخلي عن ماضيه الثقافي خاصة أن الأرض بالنسبة للريفي تعتبر كمعلم لتحديد الهوية والانتماء والتاريخ "فمن الصعب التخلي عن الأرض ،ومن الصعب على القروي أن يتخذ قرارا بالهجرة إلى المدينة". و الملاحظ في مدننا إثناء العطل و الأعياد الانتقال الجماعي للريفيين و حتى الحضريين لمواطنهم الأصلية.
و) تدهور مستوى الخدمات الاجتماعية و الصحية في المدن: أدت الهجرة الريفية إلى تدهور الخدمات الاجتماعية و الصحية في المدن فلم تعد المؤسسات التعليمية و العيادات الصحية و المستشفيات ودور الرعاية الاجتماعية قادرة على امتصاص هذه الأعداد الضخمة من المهاجرين بسبب افتقارهم الشديد لهذه الخدمات، كما أن للكثير ممن نزحوا يأملون في الاستفادة من خدمات التعليم و تحسين مستقبل أبنائهم ورعايتهم صحيا، فالفرق بين الريف و المدينة من حيث توفر الخدمات أدى إلى هذه الهجرات الجماعية نحو المدن وخلق نوع من الضغط عليها في المدينة و أدى إلى العمل على خلق مصالح ومؤسسات جديدة للرعاية في المدينة وزيادة الطلب على هذه الخدمات.
ز) تدني مستوى الخدمات العامة: لقد نجم على التدفق الهائل للريفيين نحو المدن إلى تدني مستويات الخدمات في المرافق العامة كوسائل النقل، شبكات الطرق،خدمات الكهرباء والماء و الصرف الصحي...الخ، ويلاحظ أن أغلب السكنات الرديئة منها والمكتظة التي يزدحم فيها المهاجرون لا تتوفر على الشروط المعيشية الحضرية الملائمة. أمام عجز السلطات عن الاهتمام وتوفير متطلبات جميع سكان المدينة وزيادة حجم المشاكل جراء هذا التدفق.
- على الصعيد الريفي: تتلخص الآثار السلبية الناجمة عن الهجرة من الريف إلى المدينة في الأتي:
أ) اختلال التركيب السكاني في الريف: لوحظ في معظم البلاد المختلفة أن نزوح القرويين إلى المدن يؤدي إلى إقفار الريف ديوغرافيا، وذلك بسبب هجرة الشاب الريفي القادر على العمل الريفي الذي ينتج منها على سبيل المثال :

- زيادة عدد الإناث على عدد الذكور.
- ارتفاع نسبة الكهول و المسنين.
- نقص في مواليد سكان الريف.

رغم أن نسبة سكان الريف لا تتجاوز 34% من عدد سكان الإجمالي إلا أن نسبة الولادات في الريف أكثر منها في المدينة، ويمكن الاستدلال بذلك عن طريق المقارنة بين حجمي

الأسر بين الريف والمدينة. وحسب الدراسات التي أكدت أن المرأة الريفية أكثر خصوبة من المرأة الحضرية في حين أن أمل الحياة في المدينة أكثر منه عند الريفيين بالنسبة للمواليد.

ب) النقص في اليد العاملة الزراعية: من البديهي أن من نتائج الهجرة الريفية نحو المدن، نقص في اليد العاملة الزراعية والريفية وهذا ما يؤدي حتما إلى تقهقر الإنتاج الزراعي وارتفاع ثمن المنتجات الزراعية وندرتها في الأسواق،مما يؤدي إلى التأثير على قيمة الأجور في ميدان الفلاحة وندرة اليد العاملة المؤهلة للعمل الريفي إضافة إلى تأثيراتها على المدينة بخصوص الإنتاج الزراعي و المعيشي وكذا الحاجة إلى يد عاملة زراعية في الريف. ويمكن تفسير تغيرات بنية القوى العاملة الريفية بعاملين أساسيين:[4]

- هجرة الريفيين إلى المدن أو إلى خارج البلاد.
- خلق أعمال جديدة غير زراعية (البناء، ورشات البناء الريفي...الخ).

ج) إهمال الأعمال الزراعية: تتلقى بعض الأسر الريفية وبصورة دورية مبالغ نقدية من أبنائها المهاجرين في المدن سواء تعلق الأمر بالمهاجرين الفرديين أو الجماعيين (الأسر) حيث لا تلبث أن تتعود على هذا النمط المعيشي (دخل خارجي)مما يؤدي بها إلى إهمال النشاط الريفي وإتباع أنماط معيشية تفوق إمكانياتها وقد تلجأ في بعض الحالات إلى التخلي عن الحياة الاقتصادية الريفية ثم إن أمكن الهجرة نحو المدينة بغية تحسين الأوضاع المعيشية.

د) خسارة الريف للعناصر السكانية المتعلمة: إن للتعليم أو المستوى التعليمي دور في طبيعة النشاط الاقتصادي المعيشي، فالشباب الريفي المتعلم الذين أتموا دراساتهم العالية أو حتى الأساسية في المدينة لا يجدون في أريافهم أو قراهم اختصاصاتهم التعليمية حتى ولو كانت تلك التخصصات المدروسة متعلقة بالميادين الريفية(الفلاحة، تربية المواشي...الخ). إن مثل هذا النزيف في القدرات المؤهلة يجعل من خطط تنمية الريف مستقبليا أصعب وقد تتعدى هجرة الشباب المؤهل لخدمة الريف إلى خارج البلاد، أيين يحلم الشباب بالعمل في المزارع و الحقول الأوروبية بأثمان بخسة مقارنة مع ما يجنيه داخل الوطن مما يؤدي إلى خسارة القرية والريف لما أنفقته على تربية شبابها المهاجرين.

ه) نقل الثروة الريفية إلى المدن: يتطلب العيش في المدينة البحث عن المتطلبات الكافية واللازمة لضمان الاستقرار فيها، فبعض المهاجرين عندما يتوفق في إيجاد عمل مناسب ودائم في المدينة يقرر حتما الإقامة الدائمة فيها، هذا ما يرغمه على إيجاد مسكن لائق حضري وأدوات معيشية حضرية تختلف عن سابقتها في الريف(البحث عن الرفاهية) فيلجأ حتما إما إلى كراء أدواته المعيشية الريفية أو بيعها وصرف ما يجنيه منها في الحصول على حياة حضرية أفضل (مسكن لائق، سيارة، أدوات منزلية...الخ) هذا إضافة إلى بعض المشاكل الأخرى المتعلقة بالريف:1

- خلخلة البناء الأسري في الريف.
- وقف الخدمات و إغلاق المؤسسات الخدماتية في الريف.
- هجر المنازل وتعرضها للتلف والانهيار.

أثر الهجرة الريفية على المهاجر:

- عبدالله البارودي (مجتمعنا الريفي):الحلقة الدراسية لعلم اجتماع الريف، مصر ص 144.

قد يكون تأثير الهجرة الريفية على المهاجر ايجابيا فيما يتعلق بالحصول على مصدر رزق أفضل أو التمتع بالرفاهية وفرص العمل و التعليم لكن رغم ذلك نرى أن التأثير السلبي للهجرة أكبر منه على المهاجر و نذكر منها:

أ) البطالة: إن استمرار هجرة الريفيين نحو المدن حتما يؤدي إلى تفشي ظاهرة البطالة في المجتمع الحضري في شتى ميادين العمل جراء انعدام فرص العمل ولضغط على فرص التشغيل وعدم كفاءة اليد العاملة الريفية غالبا في المجال الحضري وهذا راجع لغياب المؤهلات العلمية والثقافية للمهاجرين في أغلب النشاطات الحضرية كل هذا يزيد من أزمة البطالة العامة في مجتمع المدينة. هذا دون التطرق إلى نسب البطالة فالتشغيل في وقتنا الراهن لا يتعلق بالكفاءة المهنية أو التعليمية لغياب فرص التشغيل و انعدام الأمل في الحصول على عمل في المدينة جراء المزاحمة على طلب العمل مما قد يخلق أنواعا أخرى وسبل أخرى للحصول على عمل أو لقمة العيش.

ب) انتشار السلوك الإنحرافي وتفشي الظواهر والآفات الاجتماعية: إن تدهور الوضع لمادي والمعيشي نتيجة البطالة وعدم كفاية الدخل وعدم كفاية السكن وملاءمته للمهاجرين يجعل من المهاجرين عرضة لكل أنواع الانحراف وإتباع السبل غير القانونية لضمان لقمة العيش حيث يقع المهاجرين في الانحراف الخلقي والسرقة وتعاطي المخدرات والمسكرات وارتكاب الجرائم والعنف الأسري إضافة إلى الرشوة في الوسط الحضري بغية تحسين الأوضاع المعيشية ودفع الأبناء نحو العمل و تسربهم من المدارس وإتباع كل الطرق وبأي وسيلة للحصول على مصادر معيشية، كما توضح سامية حسن الساعاتي"إن الازدهار الاقتصادي الذي يسرع نحو المدن مسؤول أيضا عن جذب العمال من مختلف المناطق الريفية حيث يتوافدون على المدن الصناعية سعيا وراء الأعمال ذات الأجور المجزية ولكنهم وفي الوقت نفسه يجابهون مشكلات كثيرة، تكمن في حياة المدينة المعقدة، تركيبا ونظاما، فالمهاجر الذي يتصور حياة الحضر، سرعان ما يغدو فريسة للقلق الذي يثيره الإحساس بالعزلة وعدم الأمان الذين يميزان النمط المعقد لحياة المدينة".(1)

ج) الهجرة الريفية تخل بعملية التكامل الاجتماعي: لاشك أن الهجرة الريفية نحو المدن تخل بعملية التكامل الاجتماعي أو بمعنى أخر الاندماج في هذا المجتمع الجديد لأن التكامل يفترض البقاء في الجماعة أو الرغبة في البقاء، ومن جهة أخرى يحدث الخلل في الجماعات الأصلية للمهاجرين حيث يبعدهم جماعاتهم الأصلية ويصبح في هذه الحالة،عاملا من عوامل انعدام التكامل الاجتماعي في الريف والمدينة على حد سواء ،وإذا كان التحرك يتجه نحو ترك ثقافة ما و الانتماء إلى ثقافة أخرى فإن مشكلة التكيف مع القيم الجديدة تصبح أهم موضوع يواجه المهاجر.(2)

ومن هنا يجد الريفي نفسه في بيئة تختلف عن سابقتها ويجد نفسه في صراع حتمي فهو بين المحافظة على عاداته وتقاليده وطرق عيشه الريفية وبين الانتماء الحضري الجديد الذي يتطلب منه التخلي على الإرث الريفي واكتساب ثقافة جديدة وممارسات جديدة. والجدير بالذكر أن "من خصائص المجتمع الريفي الالتفاف حول الذات، والخضوع إلى سلطان العادات والتقاليد والحياة فيه بسيطة تسودها العلاقات الشخصية الوثيقة والعميقة، أي ذلك النوع من العلاقات التي يطلق عليها اسم (علاقات أولية) وظواهر التعاطف و التودد والمشاركات الوجدانية قوية بين القرويين، في حين أن مظاهر الحياة في المدن تختلف عنها

في الريف، فهي ذات مقومات ثقافية حضارية ذات طابع خاص يسودها التقليد وينتشر بينها النزعات و التيارات الإنسانية ويضعف أثار العادات والتقاليد ويقوى أثر القانون الوضعي.

- نتـــــائج الهجـــــرة :
إنما يترتب عن عملية الهجرة من نتائج يرتبط مباشرة بنوع هذه الهجرة و يمكن أن نحصرها من خلال نوعين أساسيين :

أ- نتائج الهجرة الداخلية :
- تتركز الأيادي العاملة في المدن و خاصة في المجال الصناعي و هذا ما يترتب عنه انخفاض أجر العامل في بالمدينة مما يؤثر سلبا على المستوى المعيشي و ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية.
- زيادة الاستيطان نظرا للهجرات الداخلية أنتج العديد من المشاكل الاجتماعية كالإسكان و المواصلات ، الصحة العامة ، و الترفيه و مؤسسات الخدمة العامة.
- زيادة السكان في المدن نتيجة الهجرة و تنتج انتشار الكثير من مظاهر السلوك المنحرف و ارتفاع الجرائم على اختلاف أنماطها .
- أدت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة إلى تفكك الروابط الاجتماعية للفرد بينه و بين مختلف الجماعات التي تربطه به رابطة القرابة و خاصة أسرته الممتدة .
- أدت الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة مع الاهتمام الكبير بالسكان المدينة إلى تخلف أهل الريف عن أهل المدينة و القيام بهوة ثقافية بين قطاع المجتمع الواحد و كذا الهوة الاقتصادية .
- ظهور قطاع الأنشطة غير الرسمية و بروز شريحة من الباعة الجائلين حيث يشكل هؤلاء شريحة اجتماعية من شرائح الطبقة الحضرية الدنيا ، و جزء لا يتجزأ من البناء الاجتماعي لمدن البلدان النامية خاصة التي تمر أغلبها بأزمة مالية خانقة نتيجة للتفاوت الكبير بين عدد المرشحين للعمل و المناصب التي تخلق سنويا و الذي أدى بدوره إلى اتساع نطـــاق البطالة .
- اختلاف التوازن في توزيع السكان حيث عدد الذكور في الغالب من المناطق المهاجر إليها لأن الذي يلجأ إلى الهجرة عادة هم الشباب من الذكور من صغار السن الذين لا تربطهم بمجتمعاتهم الأصلية التزامات كبيرة .
لكن هذا كله لا يعني أن النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا النوع من الهجرة السلبية حيث يمكن لبعض المهاجرين من الأرياف أن يفرضوا أنفسهم في الوسط الحضري عن طريق النجاح في نشاطهم التجاري أو المهني و قد يساعدهم ذلك في الارتقاء في السلم الاجتماعي .

<u>الهجرة الريفية نحو المدن و الاختلال بين الريف و المدينة :</u>
لوقت ليس بالبعيد كانت الهجرة الريفية نحو المدن أمرا محمودا في أبيات التنمية الاقتصادية ، " فقد كان يتم اعتبارها عملية طبيعية لسحب ... تدريجيا قوة العمل الفائقة من القطاع الريفي إلى المؤسسات الصناعية في المدينة "
وهذا الأمر لابد منه في مجال التنمية الصناعية أي انتقال الموارد البشرية من الأماكن التي يكاد يكون فيها الإنتاج الاجتماعي معدوما إلى الأماكن ذات الحاجة للموارد البشرية قصد النهوض بعجلة التنمية اجتماعيا و اقتصاديا .

مقابل هذا الطموح اتضح لنا إلى حجم هذه الهجرات فاق و إلى حد كبير ، قدرات المؤسسات الاجتماعية و الصناعية في المدن بشكل متصاعد و مستمر بشكل فاق قدرتها على الاستيعاب ، والذي أدى إلى إحداث فجوات في التنمية بين الريف و المدينة ، إذ يرى الاقتصاديون بأن الهجرة نحو المدن عملية غير مفيدة في حل مشاكل الطب المتزايدة على الأيادي العاملة في الصناعات الحضرية و أدى إلى خلل في مسيرة التنمية على الجانبين (الريف و الحضري)

- تزيد الهجرة من الإختلالات الهيكلية بين الريف و المدينة من ناحتين

أولا : من جانب العرض :
تزيد الهجرة الداخلية بشكل غير متوازن عدد الباحثين عن العمل بنسبة أكبر من الازدياد الطبيعي للسكان في المدن و هي نفسها تعاني ازديادا عاليا بمستويات غير مسبوقة فهي تزيد من فائض العرض في المدينة و تسبب إضمئلال رأس مال بشري كبيرا .
ثانيا: من جانب الطلب : أي خلق فرص عمل في المدينة أكثر صعوبة و تكلفة في تحقيقه من خلق فرص عمل في الريف ، وذلك للحاجة إلى مداخيل مكملة تكلف كثيرا في معظم أمكنة العمل في القطاع الصناعي بالإضافة إلى ذلك إن الضغوط على طلب العمل و ارتفاع العرض المريع للعمل يتجهان معا نحو تحويل إختلالات قوة العمل، من مشكلة ذات طابع قصير إلى أخرى ذات طابع طويل الأحد .
كما تخلف الهجرة من الريف إلى المدينة بعض المساوئ و الآفات التي تقترن بالفقر و البطالة و انخفاض الأجور و الدخل زيادة السكان في المدينة على حساب الريف ، إضافة إلى إكتظاض المساكن وعدم كفايتها و صلاحيتها ، فهناك الكثير من السكنات في المدينة دون المستوى المطلوب و معظمها آيلة للسقوط في حالة الكوارث

<u>النـزوح الريفي ومشكلة الأحياء الفوضوية :</u>

- **اختلف العلماء و الباحثون** في إعطاء مفهوم للأحياء الفوضوية و مفهومها ، حيث نجد أن المعجم الفرنسي يعرفها بأنها " الإشكال الخاصة التي تمثل البؤس الاجتماعي لسكانه (بؤس السكن الحضري) و لقد استعمل هذا التعريف أيضا في الغرب الأوروبي بين الحربين الأولى و الثانية للدلالة على الأحياء المكتظة بالسكان و الكرتون و القصدير "
- وفي تعريف آخر فهي المكان الذي توجد به مباني تتميز بالازدحام الشديد و التخلف و الظروف الصحية و السكنية الغير ملائمة .
فهي نتائج النزوح الريفي و التطور الصناعي في المدن و غالبا ما توجد في أطراف المدن و تتسم بكل مظاهر التخلف و الفقر و سوء التغذية .
و يمكن تعريف الأحياء الفوضوية على أنها مجموعة من المساكن المزدحمة بالسكان بنيت بطريقة فوضوية غير منتظمة أو بعيدة عن النظام البناء دون مراعاة للمقاييس و الشروط المعمول بها و قد بنيت من صفائح القصدير أو من بعض مواد البناء (**الطوب**)

و قد انتشر استعمال الطوب في البناء بنسبة كبيرة مع تقليص استعمال القصدير ، الشيء الذي يجعلها أمام نمطين من البناء ، نمط قصديري قديم النشأة و نمط صلب حديث ، هذا الأخير هو الذي لا يزال منتشرا في التوسع على النمط القصديري الذي عرف نوعا من التقلص .

كما تعتبر هذه الأحياء هدفا مرغوبا فيه من طرف المهاجرين الريفيين للمدن الذي يسعون إلى إنشاء أو شراء هذا النوع من السكنات السهلة المنال من طرف الريفيين وتعتبر الحل السهل للسكن في المدينة سواء في الأحياء الفوضوية أو العتيقة .

وقد نتج عن هذا مباني وأحياء هشة و ضيقة إضافة إلى أحياء مختلفة وطرق غير مخططة هامشية مما جعلها تدخل في إطار قاسمي البناءات الفوضوية .

1- **البنـــــاء الفـــوضوي :** ساهم النزوح الريفي في خلق أنماط جديدة من السكنات مباشرة في التنمية الذي يعتبر من أنماط السكنات الغير مخططة و التي تؤثر **صورة** مباشرة في التنمية الجضرية و الضغط على برامج الإسكان .

فالبناء الفوضوي يعط نمط من أنماط الأحياء الغير مخططة ، و الذي يؤثر بصورة في الشكل و النسيج الحضري العمراني و التطور العمراني الحديث ، و الذي يعرض ثقله على حياة المجتمع (1)

مما يجعل فرصة التخطيط بهدف الانسجام مع هذا التطور ، بسبب أصل هذا النمط و ارتباطه بالحياة الريفية للمهاجرين و طبيعة معيشتهم ، هذا ما يجعل فرص التنمية تواجه العديد من القصبات على جميع الأصعدة ، كما أنها تسهل من عمليات النزوح و النزيف الريفي نحو المدن و عدم خضوع اغليها إلى المراقبة خاصة بما يتعلق بالبناء و امتلاك الأراضي في المدينة فهي عامل محفز نحو الهجرة الريفية .

و قد نرى أن هناك نمطين من البناءات الفوضوية :

* **نمط فوضوي صلب :** الذي يعرف انتشارا كبيرا حيث تتوضع مساكنه بطريقة عشوائية **مع ملاحظة التداخلات في المساكن و تباين** في حجم السكنات و ارتفاعها و التوسع الأفقي و العشوائي و ضيق المسالك بين السكنات و اتساعها أحيانا و عدم كفاية غرفها مقارنة بحجم الأسر الساكنة فيها و عد توفر الشروط الضرورية للعيش (**قنوات صرف وجلب** المياه ، الغاز ...)

* **نمط فوضوي قصديري :** وتشمل السكنات المبنية دون سابق تخطيط و مصطلح عليه مفهوم الأحياء القصديرية و استنادا للمواد المستعملة في البناء .

تمتاز بمستوى واحد ، أرضي أفقي و لا تتوفر على أدنى شروط الحياة و عدم وصلها بمختلف الشبكات و تتميز بفناء البيت (**الحوش**) و أحيانا تستعمل للنشاطات الاقتصادية الريفية (تربية المواشي و الدواجن)...

وذات مناظر مشوهة للطابع العمراني للمدينة فتنوع أشكال البناء يؤدي إلى إحداث نوع من الاختلال و عدم التوازن بين المنظر العمراني و الايكولوجي و الجانب الاجتماعي و الاقتصادي للمدينة ، وكذا عند ملاحظة وجود مساكن منتظمة و بجوارها مساكن فوضوية قد يؤدي هذا إلى خلق نمط سكين فوضوي آخر و إعطاء واجهة مشوهة على حساب المنظر الجمالي للمدينة .

---

(1) سبـــيل نظـــيرة : التخـــــطيط الحضري و مقوما ته ، جامعة قسنطينة 1996 . ص 33 .

(2) عبد العزيز براون : المشكلات الاجتماعية – النمو الحضري في الجزائر، جامعة قسنطينة 2001 ص 230 .

الفصل الثالث

المجتمع الحضري بين النمط التقليدي والعصري

المبحث الأول : المجتمع الحضري و التحضر

المبحث الثاني : التمييز بين الريف **والحضر**

المبحث الثالث :. خصائص الحياة الحضرية

المبحث الرابع : المداخل النظرية التي تناولت (المدينة ، الحضرية)

المبحث الخامس : بعض خصائص الحياة الحضرية والتحضر في المجتمع الجزائري

تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى توضيح خصائص المجتمع الحضري ذلك لأن المقارنة بين نوعي الحياة الحضرية والريفية يكشف عن مدى التغير والتطور ، ومدى بعد هذين النوعين (الحياة الاجتماعية) إحداهما عن الأخر ، وما يكون وراء هذا الاختلاف من ظروف اجتماعية واقتصادية ثقافية وجغرافية ، من أجل فهم طبيعة المجتمع الحضري ، وكيف ينبغي أن تكون الحياة في المدينة .

1. تعريف المجتمع الحضري :

حظي المجتمع الحضري بتراث نظري ضخم ، زاد من تنوعه تعدد التخصصات والخلفيات كالتاريخ و الجغرافيا والاقتصاد والسياسة وعلم الآثار ، وكان اهتمام علماء الاجتماع بالمجتمع الحضري ، مغايرا لنظرة العلوم الأخرى ، ونظر علماء الاجتماع إلى المدينة على أنها شكل متميز من أشكال المجتمعات المحلية وأن طريقة الحياة فيها أيضا مميزة ، فعكفوا على دراسة الثقافة الفريدة للمدينة .

" وأجري عدد كبير من البحوث في العشرينات والثلاثينيات من هذا القرن عن الاتجاهات الاجتماعية لسكان المدينة ، قام بها علماء الاجتماع في مدرسة شيكاجو وخاصة بارك Robert Park ، إرنست برجس Ernest Burgess ، كليفورد شو Clifford Chaw ، ألزرويت فارس Ellswarth Fariss ، ولويس ويرث Louis Wirth " (1) .

والمجتمع الحضري هو مجتمع المدينة عند علماء الاجتماع " ويتميز هذا المجتمع بعدة سمات مثل التعقيد والتباين وتقسيم العمل ، وارتفاع ومستوى التكنولوجيا وتباين السلوك والعلمانية وتقدم التنظيم الاجتماعي ، وتعقد أنساق التفاعل الاجتماعي و اللاتجانس وشدة الحراك الاجتماعي وكثافة السكان وكبر الحجم " (2) .

يوضح هذا التعريف خصائص المجتمع الحضري ، أي خصائص الحياة الحضرية حيث يبرز عدة سمات تتميز بها المدينة كبيئة يسكنها الحضر ، وجاء هذا التعريف من منظور علماء الاجتماع الحضري الذين يركزون أثناء دراستهم للمدينة على أنها ظاهرة اجتماعية واجتهدوا في إبراز خصائص هذه الحياة الاجتماعية . كما جاء في المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية أيضا أن المجتمع الحضري نمط مثالي أو مجرد طوره روبرت ردفليد كجزء من تصنيفه المجتمعي إلى حضري شعبي ، ويتميز المجتمع الحضري بعدد السكان الكبير، و باللاتجانس والاتصال الوثيق بالمجتمعات الأخرى من خلال التجارة وعملية الاتصال .

---

(1): مصلح الصالح ، النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية ، عمان : مؤسسة الوراق / 2000 / ص 175 .

(2): تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع ، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ب .ت ، ص 497 .

يسوده تقسيم العمل المعقد وسيطرة الاهتمامات المتبادلة العلمانية على المقدسة،بالإضافة إلى غير ذلك فهو يتميز برغبة أعضائه في تنظيم السلوك على نحو عقلاني نحو أهداف محددة وذلك في مقابل الانقياد وراء مستويات السلوك ومعاييره التقليدية دون جدل. ومن أبرز خصائص
المجتمع الحضري أن العلاقات غير شخصية وتعاقدية وأن ضوابطه الاجتماعية من النوع الرسمي (1) .

واضع هذا التعريف هو الأنثروبولوجي الأمريكي "روبرت ردفليد " Robert Redfield الذي انطلق في تعريفه للمجتمع الحضري من نموذج تصوري، من خلال دراسات ميدانية امبريقية لعدد من المجتمعات المحلية وهي أربعة مجتمعات محلية في شبه جزيرة اليوكاتان بالمكسيك " yucatan peniusula of Mixico " (2) .

وتوصل إلى عشرة متغيرات أساسية وهي (3) :

إنه أقل – أو أكثر تغايرا .
إنه أقل – أو أكثر تقسيما للعمل .
إنه أقل – أو أكثر تطويرا لاقتصاد السوق والمال .
إنه أقل – أو أكثر احتواء على تخصصات مهنية أكثر علمانية .
إنه أقل – أو أكثر بعدا عن الاعتماد على الروابط والنظم القرابية .
إنه أقل – أو أكثر اعتمادا على مؤسسات ذات طابع غير شخصي للضبط .
إنه أقل – أو أكثر بعدا عن التمسك بالعادات والأعراف التقليدية .
إنه أقل – أو أكثر تسامحا وتأكيد للروح الفردية في الفعل أو الاختيار .

1.1 التحضر من منظور سوسيولوجي :

في إطار الحديث عن المجتمع الحضري استخدمت بعض المصطلحات تمثل اشتقاقات لغوية من اللفظ الحضري وذلك مثل " التحضر " و " الحضرية " ، وحري بنا أن نوضح ولو بصورة موجزة المعاني المرتبطة بهذه المصطلحات و مدلولاتها المختلفة ، ومن هذه المصطلحات التحضر .

---

(1) المرجع نفسه ، ص 497 .
(2) السيد عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع الحضري ، الأزاريطة : دار المعرفة الجامعية ، 2001 ، ج 1 ص 74 .
(3) المرجع نفسه ، صفحة نفسها .

للتحضر معان كثيرة استخدمها علماء الاجتماع للإشارة إلى العمليات التي يتم من خلالها اكتساب النمط الحضري ، كما استخدمه الآخرين للإشارة إلى الثقافة الحضرية .

ويشير المعنى العام للتحضر إلى " أنه ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن ، وهو أساسا يعني تمركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغيير اجتماعي وثقافي ، وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية " (1) .

وفقا لهذا التعريف يشير التحضر إلى مختلف العمليات الاجتماعية الأساسية التي تصاحب عملية التحضر وتفرضها الحياة الاجتماعية الحضرية وهي :

1-الحراك الجغرافي للسكان .
2-التمركز السكاني في المدن .
3-التكيف التدريجي للسكان مع شروط الحياة في المدينة .
4-التحول في العلاقات الاجتماعية من العلاقات الأولية إلى العلاقات الثانوية .
5-الاتجاه نحو الفردية .

و التحضر كما يعرفه " عبد المنعم شوقي " العملية التي تتم به زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية ، أو عن طريق هجرة القرويين للمدن المقصودة بما في ذلك التغيرات التي قد تحدث لطابع وعادات وطرق

---

(1): فوزي رضوان العربي ،" أنماط التجمعات في الوطن العربي " في كتاب : دراسات في المجتمع العربي اتحاد الجامعات العربية : الأمانة العامة ، 1985 ،ص 137 ، 138 .

معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن (1) .

هذا التعريف لا يختلف كثير عن المعنى العام للتحضر ، حيث أشار صاحب التعريف إلى العمليات الأساسية المصاحبة للتحضر وهي :

- التحضر عملية تتم من خلالها زيادة عدد سكان المدن عن طريق الهجرة .
- التغير الذي يحدث لطبائع الناس وعاداتهم (عملية التكيف) .
- اكتساب الطابع الحضري .

ولكن يجب أن ننوه إلى أن عملية التكيف واكتساب الطابع المميز للحياة الحضرية يتطلب وقتا طويلا ولا يحدث بصفة آلية بمجرد الانتقال إلى السكن في الحضر.

ويمكن أن نميز بين خمسة معاني للتحضر ، وتتمثل في المعنى الجغرافي و الديموغرافي و الايكولوجي والتنظيمي و السسيولوجي ، وسنعتمد في عرض هذه المعاني على كتابات " محمد بومخلوف " (2) .

أ). المعنى الجغرافي :

يشير التحضر في معناه الجغرافي إلى اتساع الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكنية الحضرية ، سواء بتوسع التجمعات الحضرية القائمة نحو محيطها الريفي،أو بتحول القرى إلى تجمعات حضرية بسبب ما يطرأ عليها من تحول اقتصادي أو إداري أو غير ذلك ، أو بظهور تجمعات حضرية جديدة تماما ، كما في حالة المدن الجديدة والمدن الصناعية ، إن التوزيع الجغرافي للمدن على الرقعة الجغرافية الوطنية له دلالة بالغة الأهمية وعلى أكثر من صعيد اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا وإستراتيجيا ، فهو مؤشر على الصحة الحضرية للمجتمع (3) .

---

(1): عبد المنعم شوقي ، مجتمع المدينة – الاجتماع الحضري ، بيروت : دار النهضة العربية ، ط 7 1981 ، ص 23 .

(2): محمد بومخلوف ، التوطين الصناعي و قضياه المعاصرة – الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية التحضر ، الجزائر : دار الأمة ، 2001 ، ص 25 .

(3): المرجع نفسه ، ص 25 .

ب- المعنى الديموغرافي :

" يشير إلى ازدياد عدد سكان التجمع السكاني الحضري إحصائيا نتيجة لعمليتين ديموغرافيتين أساسيتين هما : النمو السكاني الطبيعي للمجتمع والنمو السكاني الناتج عن الحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة " (1) .

ج- المعنى الأيكولوجي :

يشير هذا المعنى إلى جانب البيئة الناتجة عن عملية التحضر من ازدياد عدد البنايات وتجاورها ، وتوسع حجم المدينة ، وارتفاع كثافتها وظهور الأحياء والمناطق ذات الأنشطة المتخصصة ، ينتج عن كل ذلك بيئة اجتماعية خاصة
وكثافة التفاعل الاجتماعي والاتصال المباشر وغير المباشر ولذلك فإن البيئة الحضرية قد تؤدي إلى تلاقح الأفكار وانتشارها وتبادل الخبرات ، وما يتولد عن
كل ذلك ابتكار وإبداع فتتحول إلى بيئة إشعاع فكري وثقافي وحضاري .
وذلك لأن البيئة الحضرية بطبيعتها توفر فضاء واسعا للحرية والتفاعل ، وتتميز بالتباين الشديد و المجهولية والميل نحو الفردية والنفعية في العلاقات الاجتماعية وهكذا فإن التحضر يؤدي إلى **إنتاج بيئة ذات طبيعة خاصة** (2) .

د- المعنى التنظيمي :

المدينة هي تنظيم اجتماعي كبير ، تبرز فيه سيطرة الإنسان على المجال والنشاطات والعلاقات الإنسانية بوضوح ، بفضل التنظيمات المختلفة التي تسهر
على ضبط الحياة الجماعية وعلاقاتها في البيئة الحضرية بصورتها السابقة ،من أجل ضمان فعالية هذا التجمع البشري الكبير ، وابرز مظهر تنظيمي يصاحب التحضر يتمثل في نظام الضبط الاجتماعي الذي ينتقل من الاعتماد على
الأعراف إلى الضبط القائم على القوانين (.....) وهذا إلى جانب أن الفرد الحضري يصبح فردا تنظيميا ينتمي في ذات الوقت إلى تنظيمات عديدة حتى تستقيم حياته في المدينة إلى درجة القول أن المدينة تتميز بتنظيماتها التي تنتظم في إطارها العلاقات والجهود والأعمال الفردية والجماعية لتلك الجموع البشرية **التي تجوب** أرجاءها وهكذا **فالتحضر تنظيم** (3) .

---

(1): محمد بومخلوف ، التوطين الصناعي و قضياه المعاصرة المرجع السابق ، ص 26 .
(2): المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .
(3): المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

ه- المعنى السوسيولوجي :

يشير إلى تلك العمليات الاجتماعية التي تصاحب التحولات المجالية والديموغرافية والبيئية والتنظيمية التي تصيب التجمع السكاني الحضري ، فالمسافات المكانية السائدة بين السكان في التجمع الحضري ،قربت أو بعدت،تترك أثارها واضحة على علاقات الأفراد والجماعات بعضهم ببعض كما هو الشأن بالنسبة لكثافة الاتصل ودرجة التفاعل وحجم التجمع السكاني والانتماء التنظيمي القسري والطوعي ، كل ذلك يحدث نمطا جديدا تماما من العلاقات و السلوكات والتصورات و الذهنيات ينتج عنه ما يسمى بثقافة المدينة أو الثقافة الحضرية التي لها قيمها ومعاييرها يكتسبها الفرد المتنقل إلى المدينة أو ينشأ عليها المولود فيها،وهكذا فالتحضر يؤدي إلى حالة من الوجود الاجتماعي بشقية المادي واللامادي ، يتسم بالتعقيد يفرض نفسه على الأفراد والجماعات للتكيف معه ، وهو معنى الحضرية عند لويس ويرث (1) .

2.1. الحضرية :

يشير مصطلح الحضرية للطابع المميز للمجتمع المحلي الحضري ، والأسلوب الخاص الذي تتسم به طريقة الحياة في المجتمع الحضري ، والذي ينتج عن طبيعة الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية للمدنية ، ولذلك يمكن أن ننظر إلى الحضرية باعتبارها صفة تجريدية للخصائص المميزة للمدينة ، التي يكتسبها ساكني الحضر سواء بالميلاد أو عن طريق الهجرة، حسب ما تبين لنا في المعاني السابقة للتحضر.

فيشير مفهوم الحضرية إلى " أنماط الحياة الاجتماعية التي يعتقد أنها مميزة لسكان المناطق الحضرية ، وهي تتضمن مستوى عال من تقسيم العمل ونمو الذرائعية في العلاقات الاجتماعية وضعف العلاقات القرابية، ونمو المنظمات الطوعية والتعددية في المعايير والتحول العلماني وزيادة الصراع الاجتماعي ، وتعاظم أهمية وسائل الاتصال الجماهيري " (2) .

وهناك من ينظر إلى الحضرية أنها نموذج معين من الثقافة تنشأ عن تركز عدد كبير من السكان فهي تشير إلى " نماذج الثقافة والتفاعل الاجتماعي الناتج عن تركز عدد كبير من السكان في مناطق محدودة نسبيا ، وتعكس الحضرية تنظيم المجتمع في العمل حدود تقسيم العمل

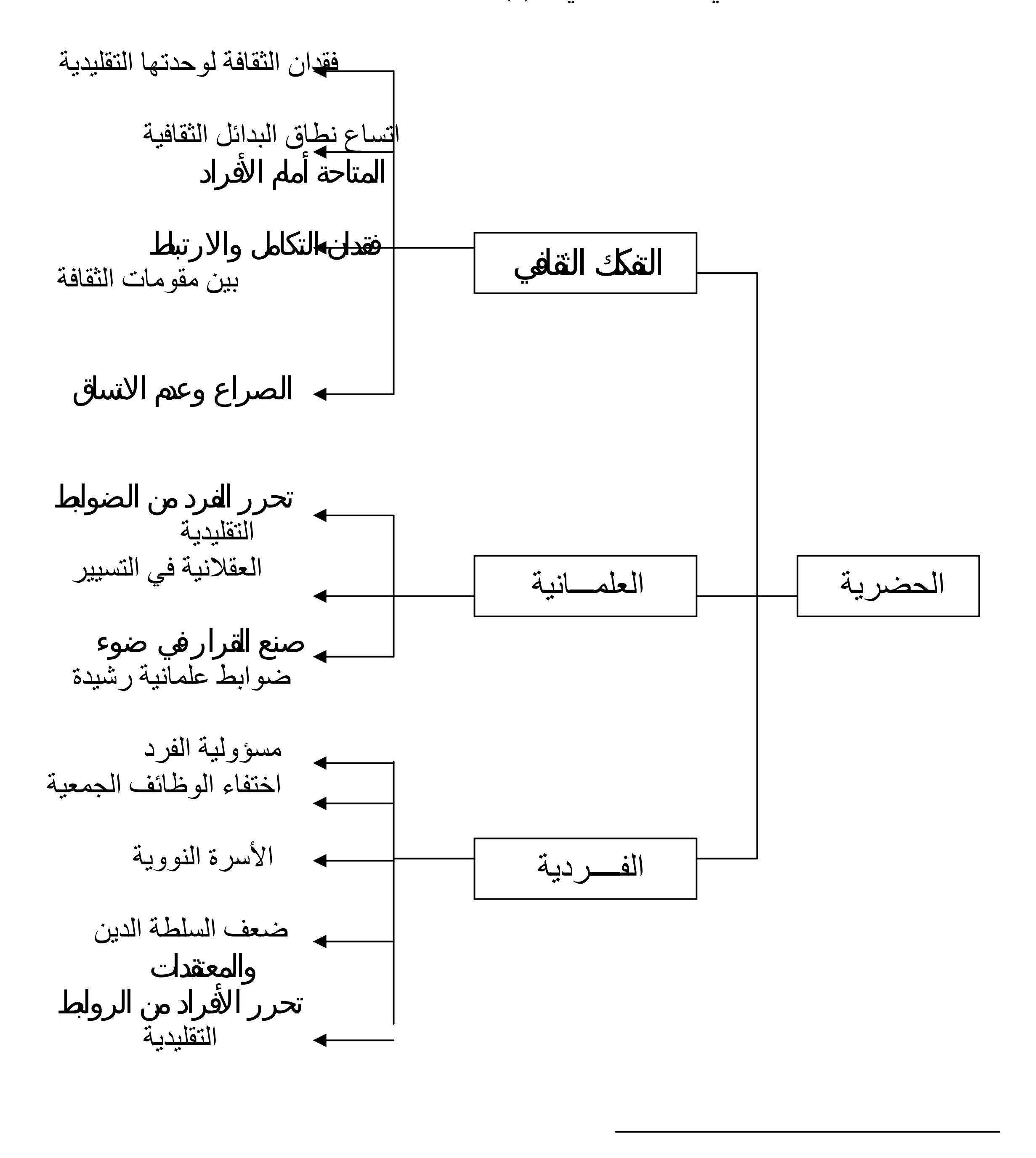
---

(1): محمد بومخلوف ، مرجع سابق ،ص 26-27 .

(2): جوردن مارشل موسوعة علم الاجتماع : ترجمة أحمد زايد وآخرون . المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، 2000 ص 653.

المعقد ، ومستويات التكنولوجية المتفوقة ، والتنقل الاجتماعي السريع ، والاعتماد المتبادل بين أعضائه في أداء الوظائف الاقتصادية ، والعلاقات الاجتماعية غير الشخصية " (1) .

قدم صاحبي التعريفين السابقين الحضرية وخصائصها على أنها الحصيلة النهائية لعملية التحضر وبالتأكيد هذا ينتج عنه ثقافة فريدة للمدينة ،ودائما في إطار حديثنا عن الحضرية،وإبراز التغييرات المصاحبة للتحضر،قدم " رد فيلد " في دراسته لمجتمعات الفولك ، الحضرية ملخصة في الشكل التالي : (2)



---

(1): تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع ، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص 498 .

(2): حميد خروف ن بلقاسم سلاطنية ، إسماعيل قيرة ، الإشكاليات النظرية والواقع – مجتمع المدينة نموذجا سلسلة علم الاجتماع ن قسنطينة : منشورات جامعة منتوري ، 1999 ، ص 65 – 66 .

وتلخصت أفكار مدرسة شيكاجو عن الثقافة الحضرية ولخصت في مقالة مشهورة نشرت عام 1938 من قبل لويس ويرث بعنوان الحضرية كطريقة للحياة ، وتتمثل الخصائص التي قدمها ويرث في يلي " تقسيم معقد للعمل يعتمد على بناء مهني يتسم بالتباين بحيث يشكل أساسا لنسق التدرج الاجتماعي،معدل عال للتنقل(الحراك المكاني الاجتماعي)،الاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الناس ، اللاشخصية في العلاقات وانقسامية الأدوار الاجتماعية ، الاعتماد على أساليب غير مباشرة للضبط الاجتماعي الانحراف المعياري (1) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن مفهوم الحضرية حظي بدراسة كثير من العلماء باختلاف مدارسهم ، وقد تضمنت كتابات كل من "جورج زميل " و" بيترم سوروكن " و " زمرمان " و " بارك " و " سبايك مان " عرضا لبعض الخصائص الحياة الحضرية باعتبارها أسلوب خاصا للمعيشة أو لطريقة الحياة . ويرى " السيد عبد العاطي السيد" أن معظم هذه المحاولات التي قدمها العلماء ، أجمعت على التأكيد على الخصائص التالية (2):

1- تطوير نسق أكثر تعقيدا لتقسيم العمل يعتمد على بناء مهني يتسم بالتباين ، بحيث يشكل أساسا لنسق التدرج الطبقي .
2- ارتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والفيزيقي (المكاني) .
3- الاعتماد الوظيفي والتساند المتبادل بين الأفراد .
4- انتشار وسيطرة نسق من العلاقات يتسم بالطابع السطحي وغير الشخصي إلى جانب سيطرة الطابع الانقسامي على الأدوار الاجتماعية .
6-الاعتماد على الأساليب غير المباشرة للضبط الاجتماعي .

ووجهت عدة انتقادات إلى صاحب الحضرية كطريقة للحياة (لويس ويرث) يمكن تلخيصها فيما يلي : (3)

1- حاول أن يعمم النتائج التي توصل إليها من أبحاثه وملاحظاته المستندة أساسا من مدينة شيكاجو ، وكان من المناسب والأجدر قبل أن يجري عدة مقارنات تاريخية بين المجتمعات .
2- ذلك أنه حتى في داخل أمريكا أيضا يوجد تنوع في مسار المقيمين الحضريين (أهل الحضر)، تنوع في أسلوب الحياة في الأوساط شبه الحضرية ، حيث أن كل مدينة تنتج نموذجا للثقافة الفرعية الخاصة المرتبطة بالبناء الاجتماعي .
3- إن الكثافة السكانية ليس لها أثر موحد مهما كانت خصائص السكان ، على

---

(1): تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ص ص 498 – 499 .
(2): السيد عبد العاطي السيد ،علم الاجتماع الحضري ، مرجع سابق ، ص 96 .
(3): محمد بومخلوف ، مرجع سابق ، ص ص 30-31 .

العكس من ذلك فإن هذه الآثار تتغير حسب درجة تحكم الجماعات المعنية في مستقبلها وحسب النموذج الثقافي المرجعي لديها .
4- أن العلاقات الاجتماعية الثانوية ليست بالضرورة بديلة عن العلاقات الأولية، فكل نوع منها يمكن أن ينمو بصورة متكاملة ، والمثال على ذلك العلاقات المعروفة في العائلة الممتدة فإنها في نطاق التحضر يمكن أن تعرف تجديدا في المعنى .

2. التمييز بين الريف والحضر :

لقد صدرت العديد من الدراسات التي حاولت حصر مميزات المجتمع الحضري من أجل فهم المعايير الاجتماعية التي تنظم العلاقات تتحكم في الصلات والتصرفات السلوكية بين أعضاء المنتمين إلى المدينة ، لكن هذه الدراسات لم تتفق حول تحديد دقيق لهذه السمات ، حيث ركزت على تمييز المجتمع الحضري من خلال مقارنته بالخصائص الاجتماعية والثقافية للمجتمع الريفي .

1.2. استخدام المعيار الواحد في تمييز الريف من الحضر :

يقوم هذا الاتجاه على الرجوع إلى محك أو معيار واحد في تمييز المجتمع الريفي من المجتمع الحضري وقد اتبعت في هذا الصدد عدة طرق منها مايلي :

أ- الحجم أو عدد السكان

ويركز أصحاب هذا الاتجاه على حجم المجتمع وعدد سكانه ، فالمجتمع الريفي هو ذلك المجتمع الذي يقل عدد أفراده عن عدد معين ، والمجتمع الحضري هو ذلك المجتمع الذي يزيد عدد سكانه عن حد معين بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى
ويفترض أصحاب هذا الاتجاه أن كثرة عدد السكان يستتبعه حدوث العديد من المتغيرات مثل استحداث العديد من المنظمات الاقتصادية والمرافق والخدمات المختلفة في كافة المجالات التربوية والترفيهية وهذا المحك هو الذي تأخذ به هيئة
الأمم المتحدة ، كما تعتمد عليه كثير من دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية "إذ تجعل الرقم الفاصل بين التجمعات السكانية الريفية والحضرية هو 2500 نسمة حيث إذا زاد عن هذا كان التجمع السكاني حضريا وإذا قل كان ريفيا . (1) .
ولعل الاعتراض الأساسي على هذا الاتجاه يتمثل في أن الخصائص الديموغرافية لا تتضمن الخصائص الاجتماعية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن هذا المحك ربما يخدم الأغراض الإحصائية ، إلا أنه غير مقيد من الناحية الاجتماعية ، فمعيار الحجم معيارا نسبيا يختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر .

---

(1): عبد القادر القصير ، الهجرة من الريف إلى المدن ، مرجع سابق ، ص 34 .

ب- المعيار الإداري : ويقوم هذا التصنيف على أساس الوحدات الإدارية داخل الدولة فالتقسيم الإداري للدولة هو الذي يحدد المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية وتأخذ جمهورية مصر العربية بهذا الاتجاه إذ " يعتبر التجمع السكاني حضريا وفق المعيار الإداري كل ما هو عاصمة للمركز ، باستثناء المناطق الصحراوية ، على أن يكون التجمع السكاني القروي هو ما ليس عاصمة لمحافظة أو مركز من المراكز الإدارية " (1) .

ج- المعيار الضريبي :

إن بعض دول العالم تتخذ من هذا المعيار أساسا للتفرقة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية ، فإذا كانت الضرائب المفروضة خاصة بالإنتاج الزراعي والأراضي الزراعية فقط ، صنفت هذه المنطقة على أنها ريفية ، أما إذا كانت الضرائب خاصة بالعقارات ، أي تلك التي تقع على المباني والمنشآت الصناعية والتجارية صنفت المنطقة على أنها حضرية .

د- المعيار العمراني :

تتميز المدينة عن الريف ، بالأبنية الشاهقة والشوارع العريضة والمرافق المختلفة كالأسواق والجسور والفنادق والمدارس والمطاعم والمقاهي ودور السينما والمسارح والأندية والجامعات والمدارس والمعاهد ،ولهذا اعتمد البعض على هذا المعيار .
ويبقى هذا المحك هو الأخر غير كاف للتصنيف بين المجتمعات الريفية والحضرية .

هـ - المعيار المهني :

وأساس التصنيف عند أنصار هذا الاتجاه هو المهنة التي يمارسها غالبية أعضاء المجتمع ، ومن بين رواد هذا الاتجاه المفكر العربي " ابن خلدون " ، والذي أورد فصولا في التمييز بين البدو والحضر وأرجع ابن خلدون الفروق بين البدو والحضر إلى فروق في مصادر الإنتاج والمهنة . فحسب رأيه أن البدو يقومون على الزراعة أما الحضر فهم أهل صنائع وعمران وجاء بعده بعدة قرون من يؤيد الاتجاه .

ويرى أنصار هذا الاتجاه أي المحدثين منهم أن المناطق الريفية هي المناطق التي يعمل أغلب أفرادها بالزراعة ، أما المناطق الحضرية فهي تلك المناطق التي يمتهن أغلب سكانها منها أخرى غير الصيد والزراعة ، ومن بين الدول التي تعمل بهذا الاتجاه نجد إيطاليا .

---

(1): المرجع نفسه ، ص 35 .

ومن شأن هذا الاتجاه أن يخرج العديد من المجتمعات من الإطار الريفي إلى الإطار الحضري مثل القرى السياحية أو الصناعية ، كذلك فإن العمل الزراعي قد يمارس بأساليب حديثة من خلال استخدام التكنولوجيا .

2.2. استخدام مركب السمات في التمييز بين الريف والحضر :

نظرا لفشل أنصار المعيار الواحد أو المحك الواحد في التمييز بين الريف والحضر ونظرا لخصوصية المجتمع الريفي والمجتمع الحضري والتي تجعل من الصعب الارتكاز على عامل واحد من أجل التمييز ، فحجم الوحدة العمرانية التي يعيش فيها السكان أو تعدادهم أو نشاطهم المهني ، أو تقسيم إداري معين هي محكات غير كافية ولهذا جاء أنصار الاتجاه الاجتماعي الذين يرون أن المعيار الحقيقي في التمييز بين الريف والحضر هو شكل العلاقات ، فالعبرة ليست في عدد السكان ولكن بنوعية العلاقات الإنسانية التي تميز الحياة الحضرية عن الريفية ، وكذلك نماذج الجماعات المنتشرة ونوعية المعايير التي تنظم سلوك الناس وأنماط الضبط السائدة داخل المجتمع ولذلك لجأ بعض الباحثين إلى استخدام عدة معايير أو ما يعرف **بمركب السمات .**

ومن أقدم المحاولات التي بذلت لتحديد خصائص المجتمع الحضري عن طريق مقارنته بالمجتمع الريفي ، محاولة كل من " سوروكين P.Sorokin " و" كارل زيمرمان Carl Zimmermann " ، وقد ميز سوروكين وزيمرمان بين الريف والحضر وفقا للأسس التالية : (1)

- الاختلافات المهنية .
- الاختلافات البيئية .
- حجم المجتمع .
- كثافة السكان .
- تجانس السكان أو عدم تجانسهم نفسيا واجتماعيا وثقافيا ولغويا وكذلك من ناحية المعتقدات وأنماط السلوك ، درجة الحراك الاجتماعي ، معدلات الهجرة ، شكل التباين الاجتماعي ، أنساق التفاعل الاجتماعي .

---

(1): هالة منصور ، محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري ، الاسكندرية : المكتبة الجامعية 2001 ، ص ص 120- 121 .

وتتلخص محاولة سوروكين وكارل زيمرمان في نظرتهما إلى " المهنة " على أنها المحك الأساسي بين نموذجي المجتمع من فروق واختلافات (1) .

كما طور ردفيلد ثنائية تقابل بين مجتمع شعبي أو قروي وآخر حضري، فالمجتمع الشعبي أو القروي كما يقول " مجتمع صغير ، منعزل ، أمي متجانس يربط بين أعضائه إحساس قوي بالتضامن ... والسلوك فيه تقليدي وتلقائي وشخصي ، وفي هذا المجتمع يطغى كل ما هو مقدس على كل ما هو علماني ، كما أن الاقتصاد يعتمد على المكانة أكثر من اعتماده على السوق " (2) .

وفي نفس السياق كانت نظرية ويرث الذي يرى أن المدينة تتميز عن الريف بعدة خصائص وضعها في مايلي : (3)

الحجم الكبير للسكان ، شدة الكثافة ، النمو المصحوب بظهور نظام علماني وانهيار المعيار الأخلاقي ، اللاتجانس ، شيوع الضوابط الاجتماعية الرسمية ، سيادة الضوابط الرسمية .

ولكن حتى أعمال هذا الاتجاه (المحكات المتعددة) لم تسلم من النقد وخاصة رد فيلد وويرث فقد تم نقد هذه الأعمال من طرف الأنتروبولوجي لويس أوسكار (4) .

3.2. المتصل الريفي الحضري ودراسة الفروق الريفية الحضرية :

نظرا للنقص الواضح الذي ميز أعمال نظرية الثنائيات الريفية الحضرية والتي لم تنجح في تقديم نظرية شمولية تفسر الفروق الريفية الحضرية ، وأصل بعض العلماء جهودا أخرى مغايرة لتطوير نظرية أكثر كفاءة من النظريات السابقة وبرزت نظرية المتصل الريفي الحضري .

---

(1): للمزيد من التوضيح انظر السيد عبد العاطي السيد ، مرجع سبق ذكره ، الصفحات ، 68-70 .
(2): عبد القادر القصير ، الهجرة من الأرياف إلى المدن ، مرجع سابق ،ص 39 .
(3): محمد الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، الأزاريطة ، دار المعرفة الجامعية ص ص 195 – 196 .
(4): للتطلع حول هذه الانتقادات أنظر : السيد عبد العاطي السيد ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 80- 80 .
وهالة منصور ، محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 130- 133 .
ومحمد الجوهري ، المرجع السابق ، ص ص 206 – 208 .

أخرى مغايرة لتطوير نظرية أكثر كفاءة من النظريات السابقة ، وبرزت نظرية المتصل الريفي الحضري .

ويذهب أصحاب هذه النظرية إلى وجود نوع من التدرج القائم من المجتمعات في درجة التريف والتحضر ، حيث يصبح من السهل بعد ذلك تصنيف أي مجتمع على نقطة من هذا المتصل ، فهناك تدرج واضح يبدأ من القرية الصغيرة إلى الكبرى ثم المدينة الصغيرة فالمدينة الكبيرة ثم المجتمع المسيطر ، فتصنيف الريف ثم الحضر يتم وفقا للفروق الكمية في السمات المميزة للريفية والحضرية . " وتستند فكرة المتصل الريفي – الحضري من الناحية النظرية إلى افتراضين أساسيين الأول هو أن المجتمعات المحلية تتدرج بشكل مستمر من الريفية والحضرية ، وفقا لعدد من الخصائص Continuos Graduation ، والثاني أن هذا التدرج يصاحبه بالضرورة اختلافات أو فروق متسقة Consistent Variation في أنماط السلوك (1) .

ومع أن أصحاب فكرة المتصل الريفي – الحضري لم يحرصوا تلك الفروق المتسقة التي تحدث في أنماط السلوك والمصاحبة للتدرج المستمر في بعض المجتمعات ، إلا أن علماء الاجتماع الحضري وضحوها كما يلي : (2)

- البناء المهني .
- التدرج الاجتماعي .
- الحراك الاجتماعي .
- المشاركة في التنظيمات الطوعية .
- العزلة السكينة .
- التساند الوظيفي .
- العلاقات الاجتماعية .

ومع هذا فإن أصحاب نظرية المتصل الريفي الحضري ، وعلى الرغم من أنهم تغلبوا على بعض المشكلات القياسية التي واجهت استخدام المعيار الواحد أو مركب السمات ، فإن أهم الانتقادات التي وجهت إلى جميع الدراسات ، سواء منها ما استخدم المعيار الواحد أو المعايير المتعددة ، إن هذه الفروق التي تميز الحياة في الريف عن الحياة في الحضر يمكن أن تختلف من ثقافة إلى أخرى .

3. خصائص الحياة الحضرية :

لم تستقر الآراء بين العلماء في مجال علم الاجتماع الحضري حول العناصر الاجتماعية التي تميز المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي ، حتى أن هناك أربعين عنصرا يعتقد العلماء أنها تميز المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي أهمها

---

(1): محمد الجوهري، المرجع السابق ، ص 209 .
(2): هالة منصور ، محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري ، مرجع سابق ، ص 136 .

1.3. اللاتجانس أو التغاير الاجتماعي :

من أبرز مميزات المجتمع الحضري عدم التجانس النسبي ، فالمجتمع الحضري يضم في جعبته الكثير من الفئات السكانية المختلفة والانتماءات والخلفيات القومية والطائفية والاقتصادية .. وهذا ما ينعكس بصورة واضحة على سلوك الأفراد، فنجد أن هذا النمط من الحياة يشجع ويؤكد الفروق الفردية ،وكل هذا يجعل المدينة موطنا للتغاير و اللاتجانس ، فتصبح كبوتقة تختلط فيها الأجناس والثقافات المتغايرة ويتحقق تكامل المجتمع من خلال ما يطوره هذا الاختلاف والتغاير من تضامن بين الأفراد يكون على أن هذا الاختلاف والتغاير من تضامن بين الأفراد على أساس نفعهم لبعضهم البعض ، وليس على أساس تماثلهم وتشابههم ، كما هو الحال في المجتمع الريفي .

2.3. الطابع الثانوي للعلاقات الاجتماعية وسيطرة الضبط الرسمي :

إن أهم ما أوجده اتساع حجم المدينة هو التحول الحاصل في العلاقات الأولية وسيطرة الضبط الرسمي محل الضبط الثانوي للأسرة ، وذلك نتيجة لاحتكاك سكان الحضر في حياتهم اليومية بحلقات من المؤسسات والأشخاص لقضاء حاجاتهم وذلك على نحو ما هو حادث في المكاتب والنوادي والجامعات ، وارتباط الإنسان الحضري بالآخرين يكون على أساس نشاطهم وأدوارهم أو ما يقومون به من وظائف ، وهذه الجماعات تختلف عن الجماعات الأولية ، والتي تميز المجتمعات الريفية ،والذي يكون التفاعل بين أعضائها بشكل مباشر،وما تقوم به هذه الجماعات من ضبط لسلوك أفرادها وذلك على النقيض مما هو موجود في المجتمع الحضري الذي يمارس الضبط من خلال جماعات ثانوية مثل الشرطة ، المحاكم إلى غير ذلك.

وفي هذه الحالة تفقد الأعراف والتقاليد الشعبية إلى حد ما تأثيرها كموجهات للسلوك ، ولكن رغم سيطرة علاقات الجماعة الثانوية في المدينة ، إلا أن هذا لا ينفي القول بأن مجتمع المدينة في ذات الوقت عبارة عن مجموعة من الجماعات الأولية المتداخلة التي تمارس قدرا لا يستهان به من ضبط السلوك ، ولكن ليس بالطريقة نفسها كما هو معمول به في الريف .

3.3. التنقل والحراك الاجتماعي :

من بين الخصائص التي ركز عليها علماء الاجتماع الحضري في وصف خصائص الحياة الحضرية الحراك الاجتماعي ، إذا يوجد في مجتمع المدينة أهم المنظمات الاجتماعية التي تعتبر وسائل للحراك الرأسي كالمؤسسات الدينية والقيادات العسكرية و البرلمانات والجامعات التي يستطيع الفرد من خلالها صعود السلم الاجتماعي الحضري إضافة إلى الحراك الاجتماعي لأعلى ولأسفل في معدلات الدخل التي ترتفع وتنخفض ،والحراك الأفقي كالانتقال من جماعة أسرية إلى أخرى فيما يخص الزواج والطلاق .. بالإضافة إلى وجود الانتقال من منطقة إلى أخرى ومن عمل لآخر ، والانتقال من مكان إقامة لمكان آخر .

4.3. الفردية :

تشجع الحياة الحضرية وباستمرار تأكيد روح الفردية ، وذلك كنتيجة حتمية للتزايد الهائل للسكان والتوسع الكبير للجموع البشرية ، بالإضافة إلى الطابع الثانوي والطوعي للروابط الحضرية ، وسهولة التنقل والحراك الاجتماعي ، وتعارض المصالح وتعدد هذه العوامل من شأنها أن تؤثر على الفرد حيث يصبح هو المسؤول

الوحيد عن قراراته وأفعاله وسلوكه ، وبالمقابل تتلاشى روح الجماعة وتتهاوى القيم المشجعة على ذلك من تماسك وتعاون في خضم الروابط والمنظمات الكبرى في المدينة .

5.3. سطحية العلاقات والروابط الاجتماعية :

إن الروابط بين السكان تتميز بالسطحية ، وأن هذه الخاصية ترتبط ارتباطا وثيقا بنمو وتباين السكان ويترتب على ذلك سيطرة الضبط الاجتماعي وظهور وسائل الاتصال بين الجماهير .

6.3. التخصص :

تكشف الدراسات الحضرية المتنوعة على وجود تأكيد واضح على التخصص باعتباره سمة من سمات الحياة الحضرية في المدن ، فالحياة في المدن تعتمد على التخصص بصفة بارزة ، وهذا مرده إلى كثافة السكان واختلافهم ، وينتج معه اختلافات في الحاجات من خدمات وسلع وأكل وغذاء ، كما أن الكثافة السكانية تفرض وجود نوع من التخصص لتلبية المطالب المتزايدة ، والتخصص يفرض تنظيم اجتماعي معقد لتقسيم العمل ووجود تخصصات متنوعة في مختلف المهن في مجل الخدمات والإنتاج .

7.3. الارتباط على أساس المصالح :

إن خاصية الترابط على أساس المصالح أكثر وضوحا في المدينة عنها في المجتمع الريفي ، ويبدو هذا في علاقة الإنسان بغيره من الناس . فبالرغم من أن سكان المدينة يسكنون بجوار بعضهم البعض إلا أن حياتهم قائمة على أساس ارتباط كل منهم بالآخر ، على أساس المصالح ويبدو ذلك في العلاقات الاجتماعية مع الأصدقاء والالتحاق بالنوادي أو جمعيات خيرية ، وغير ذلك من الأشكال التنظيمات الاجتماعية المميزة للمدينة .

يستطيع ساكن الحضر أن يحدد دائما آخرين لهم نفس المصلحة ،ولهذا نجد معظم الجماعات في المجتمع الحضري تستند أساسا على المصالح المتخصصة ، نجد من بينها القوميات والنوادي ، وأصبحت مصلحة الفرد ترتبط بمصالح جماعة معينة كما أن الروابط تكون اختيارية وطوعية سواء على مستوى السن والسلالة ، ولهذا نجد في المجتمع الحضري كيانات مختلفة إدارية ، سياسية ، جغرافية تفتقر دائما إلى الولاء والانتماء .

تعبر الخصائص السالفة الذكر عن واقع غريب عن المجتمعات العربية ، ومن ثم فإن هذه الخصائص تنطبق على واقع المدن الغربية والذي ميز نشأتها ونموها وبناءها الاجتماعي فهي (المدن الغربية) نتاج لنظام اقتصادي واجتماعي وفكري وحتى تاريخي .

إن مثل هذه الظروف التي ساهمت في بروز خصائص بعينها للحياة الاجتماعية الحضرية في الغرب (أمريكا ، أوروبا) لا تنطبق على واقع المجتمع العربي ، ولهذا فإن دراسة المدن العربية حاجة أكثر من ملحة للتوصل إلى بناء نماذج نظرية علمية تساعد في دراسة وفهم المجتمع العربي ، وفي إعطاء تفسير للظواهر الاجتماعية ومنها ظاهرتي التحضر والحضرية .

4. المداخل النظرية التي تناولت (المدينة ، الحضرية) :

إن المتصفح للتراث النظري الضخم ، والكتابات الخاصة بالنظريات السسيولوجية الحضرية في كتب علم الاجتماع الحضري ، يجد النظريات والتفسيرات النظرية للظواهر الحضرية تصب في خمسة اتجاهات نظرية أساسية هي الاتجاه النفسي الاجتماعي ، الاتجاه الايكولوجي ، الاتجاه الثقافي ، الاتجاه القيمي ، الاتجاه التكنولوجي .

1.4. الاتجاه النفسي – الاجتماعي :

ويمثل هذا الاتجاه حسب بومخلوف المدرسة الألمانية في علم الاجتماع " **و تعرف من** الناحية الزمنية بالمدرسة الكلاسيكية، كما تعرف بالاتجاه السلوكي، أو الاتجاه التنظيمي

وبؤرة اهتمام أصحاب هذه المدرسة هو السلوك أو الفعل والعلاقات الاجتماعية والأشكال التنظيمية للحياة الاجتماعية الحضرية ، فلا نطلق على الفرد صفة الحضري انطلاقا من مكان إقامته في المدينة فحسب ،ولكن المعيار الأساسي والذي على ضوئه نخصه بهذه السمة هو نمط السلوك ، كالفعل العقلاني والابتعاد عن الاستجابة العاطفية نتيجة لتعقد الحياة الحضرية .

وتبرز معالم هذا الاتجاه في نظريات وأفكار كل من " فردينا ندتونيز"**و**" ماكس قبير" **و**" جورج زيمل " ، **و**"**شبنجلر**" " Oswald Spengler " . الذين يرون أن السلوك الحضري ينتج من التعقيد النظامي غير المحدد للمدن ، الذي يتميز بكثافة الحجم مما يدفع ساكني الحضر إلى التكيف مع أنماط معنية من السلوك والاستجابات لكي يتوافق مع الشخصية الحضرية مثل سيطرة الروح العقلانية والعلاقات اللاشخصية **والإحس**اس بالكم والوقت والاتجاه نحو الرشادة في التعامل ،وهكذا فإن الطبيعة المعقدة لنمط الحياة الحضرية يطبع سلوك الساكن الحضري بمميزات خاصة وهذه السلوكيات ما تلبث أن تنعكس على المدينة في حد ذاتها (المؤسسات والتنظيمات .....) وذلك انطلاقا مما يحمله سكان المدن من تصور وأفكار وعقلانية ورشادة في حياتهم الخاصة وفي تعاملاتهم وهكذا فالعقلانية والمدينة شيئان متلازمان (1) .

فبالنسبة لـ " جورج زيمل " الذي انطلق في عملية تحليله للمدينة على خصائص اجتماعية ليلقى الضوء على أهم صور التفاعل الاجتماعي المميزة للحياة الإنسانية في البيئة الحضرية وانتهى زيمل إلى أن ساكني الحضر بحاجة ماسة إلى مزيد من الدقة والتوقيت ليتمكنوا من الوفاء بالتزاماتهم وسط هذه الشبكة المعقدة لوظائف الحضرية من أهم نتائج هذا التعقيد تطوير اقتصاد السوق والتنظيمات البيروقراطية الكبرى وسيطرة روح العقلانية والعلاقات اللاشخصية ، وهذا ينعكس بدوره على شخصية الحضري فلكي يتوافق الحضري .

علاقات المصلحة : فالناس يعيشون مع بعضهم لا لأنهم متشابهون بل لأن الواحد منهم ضروري للآخر .

التقسيم الاجتماعي للمجال الحضري : فالسكان يتوزعون على أحياء ا لمدينة وفق مدخولهم الاقتصادي كما يتوزع المتفرجون على قاعات السينما .

المدينة من إنتاج الطبيعة البشرية : ففي المدينة تظهر وتبرز الطبيعة البشرية على حقيقتها حيث تسود فيها المنافسة والفردية وعلاقات المنفعة والعقلانية واختفاء السلوك.

---

(1): محمد بومخلوف ، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة ،مرجع سابق ، ص 71

العاطفي والتقليدي .
يجمع العلماء والمتخصصون في علم الاجتماع الحضري أن هذه النظرية تجاهلت العوامل الثقافية في سبيل تبسيط مشكلة البحث،وبهذا المعنى فهي تسلب البيئة الإنسانية خصوصيتها وتجردها من كل معنى ، فالمدينة هي بناء التفاعل وليست بناء الحجر والصلب والإسمنت والإسفلت، كما أن هذه النظرية تنطبق على مدينة شيكاجو والمدن الأمريكية ، وبذلك تفتقد هذه النظرية إلى التعميم .

3.4. اتجاه الثقافة الحضرية :

هو أحد المداخل النظرية الذي يحاول بصفة خاصة تقديم صورة لنموذج المجتمع الحضري وما يميزه من خصائص من خلال منظور ثقافي باعتبار الحضرية ناتجة عن الحياة في المدينة نظرا لما تتمتع به من سمات وخصائص اجتماعية تميزها عن الحياة الاجتماعية الريفية .
ويتفق علماء الاجتماع الحضري على أن هذا الاتجاه من تطوير لويس ويرث وهو من مدرسة شيكاجو ، وتتضمن مقالة ويرث الشهيرة الحضرية كطريقة للحياة " as a way of life Urbanisme " الدعائم الأساسية لهذا الاتجاه ، بالإضافة إلى إسهامات ردفيلد الذي عرضنا أفكاره في العناصر السابقة من هذا الفصل .

4.4. الاتجاه العلمي :

تؤكد هذه المدرسة أهمية القيم الثقافية أو الاجتماعية كمتغير محوري عند دراسة أنماط استخدام الأرض والبنايات الحضرية الاجتماعية ، وتدخل كتابات " ماكس فيبر " في إطار تراث هذه المدرسة "فقد اعتبر فيبر قيم الإنسان الاجتماعية والثقافية المتغير المفسر المستقل ،على حين اعتبر البناء الاجتماعي متغيرا تابعا " (1) ، " ولقد كتب بعض المؤلفين "فون جرونبوم Von Grunebaum " عام 1955 مقالا يؤيد هذا الاتجاه ويطبق أفكاره على المدن الإسلامية التقليدية التي تهين القيم الدينية فيها على أنواع النشاط المختلفة في الحياة الحضرية وقد توصل إلى ذلك حين استنتج من الصلات التي تقام خمس مرات في اليوم وصيام شهر كامل في رمضان نتائج تتصل بغلبة القيم والمعتقدات وتأثيرها في طابع الحياة الحضرية " (2) .

5.4. الاتجاه التكنولوجي :

يقوم هذا الاتجاه بدراسة تأثير وسائل التكنولوجيا (من وسائل الاتصال والمواصلات ...) على البناء الايكولوجي للمجتمع الحضري ، وعلى العلاقات الاجتماعية ودور التكنولوجيا في اختيار نوع المسكن ونوع الجيران ، وهذا بفضل تطور الدراسات العمرانية .
ويعد " وليم أوجبرن " " W.Ogburn " و " أموس هولي " " A . Wauley " من رواد هذا الاتجاه وقد حرصا على تأكيد دور وسائل النقل في التأثير على الأنماط المكانية و الزمانية للمدن والمراكز الحضرية .

---

1): إبراهيم الموسوي ، مرجع سابق ، ص 07
(2): محمد بومخلوف ، مرجعسابق ، ص 124 .

" إن طبيعة سكان المدينة ومواقع إقامتهم وأعمالهم ، تعد في نظر أوجبرن نتاجا مباشرا لوظائف النقل المحلي ، بل أن المدن ذاتها تعتبر من خلق وسائل النقل الخارجية والبعيدة المدى ، كما أن تشتت سكان المراكز الحضرية ن وإعادة التوزيع
السكاني الذي تشهده هذه المواقع الحضرية وغير ذلك من عمليات ايكولوجية هي نظر هولي استجابة مباشرة لما يشهده مجال النقل الداخلي والخارجي من اتساع ملحوظ في إمكانية الحركة وتسهيلاته "

لا أحد يمكن أن ينكر ما للتكنولوجيا من أثار على الحياة الحضرية من تجهيز للمباني وتقريب للاتصالات وهذا ما يقلل من العزلة الاجتماعية ويؤثر على المركزية في المدن من عدمها . "كما قد تزيد وسائل الاتصال من فرص التماسك الاجتماعي عن طريق كثافة الاتصال الذي توفره التكنولوجيا الحديثة ، كما أنها في ميدان البناء وفرت فرصة ظهور الأسرة النووية في كنف العائلة الممتدة أي الاستمرار في نفس
البناء الاجتماعي ، من خلال التنقل مثلا إلى الضواحي والحصول على الأرض والبناء جماعة ، ومع ذلك فإن هذه
المظاهر تبقى كفرضيات تحتاج إلى تحقيق امبريقي واسع " (1) .

5. بعض خصائص الحياة الحضرية والتحضر في المجتمع الجزائري :

كانت الجزائر في عهد ما قبل الاستعمار تعتبر مجتمعا تتوفر فيه علاقات عائلية أو قبلية ، وكان الاقتصاد ولاسيما في الوسط الريفي يقوم بصفة خاصة على إنتاج الحاجات بالنسبة للجماعة الاجتماعية القائمة (القبلية أو العشيرة) التي تجد في تحقيق عيشها مما تتجه بيدها ، ومن ثم لم يكن المجتمع في أزمة بل كان في توازن على أن
هذا التوازن لم يكن إلا نسبيا .

فقد وقع من التغيرات والتقلبات البنيوية ما هر المجتمع وزعزعة ، إن التقلبات الكثيرة ، التي انتابت المجتمع الريفي التقليدي منذ بداية القرن العشرين أخلت بالتوازن النسبي الذي كان قائما بين الإنسان والطبيعة ،وأساءت إلى المعيشة البشرية
وحتى الحيوانية وأدخلت على المجموعة عناصر جديدة غيرت شكلها .

" إن هذه السياسة الاستعمارية أنتجت وضعا اجتماعيا يمثل حالة نموذجية لمخطط كولونيالي متكامل لنقل شعب ذي تقاليد حضارية عريقة إلى وضع شبه بدائي
تمهيدا لإخضاعه وإبادته " (2) .

فوقع تفكيك للبنى العائلية أو القبلية وتغيير بعيد في عادات السكان ولاسيما الريفيين منهم وفي نمط معيشتهم ، حيث تحطم نمط الإنتاج الرعوي الذي كان يجمع أفراد العائلة أو القبلية في وحدة واحدة ، والذي كان أي (النمط الإنتاجي) يحقق لهم العيش والاستقرار وقامت مقامه شيئا فشيئا أنظمة زراعية من النوع الخفيف الواسع
التي لا تؤتي إلا القليل من الفائض الغذائي فأصبح التعلق بالأرض مهدد الأركان ، وبدأت ظاهرة النزوح من الريف محدثة عدم الاستقرار الاجتماعي ومكونة لبداية ما قد يسمى بهامشية السكان النازحين ، وتحولت فجأة أزمة الأرياف إلى أزمة البنى الحضرية (المسكن ، التسيير ، التموين ، أوقات الفراغ) التي تخضع لصعوبة متعاظمة من زحمة السكان الجدد ، إنها كذلك أزمة لمدينة هشة .

---

1): المرجع نفسه ، ص 81 .
(2):لمحمد المختار بوراكي ،" السلطة الأبوية في العائلة الجزائرية وحركة التغير الاجتماعي " ، بغداد معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات
الاجتماعية ، 1987 الصفحات 59- 67 .

وكان للاستعمار أسوأ الآثار على سكان الريف بالخصوص لعزلتهم و هامشيتهم ومن آثاره تمزيق الأملاك الزراعية العائلية وتحطيم نظام إنتاج المواد الغذائية مما جر تعمم الفقر وأزمة غذائية ونشأت من ذلك كله من تمييز مختلف المجموعات الاجتماعية فوارق اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة الخطورة ، وهكذا أخذ المجتمع الجزائري التقليدي من جراء التغيرات البنيوية المتعددة يتحول شيئا فشيئا **إلى مجتمع** متغاير الصفات سواء في الميدان الاجتماعي أو الاقتصادي العام أو في مجال العلاقات السلوكية الأساسية للسكان ،وأن هذا التغاير لا يبدو بصورة أوضح في ذلك الوسط الريفي الذي تغير وأصبح يعرف مجموعة من الأنماط العائلية الزواجية ذات الطابع الحضري .

إن التطور التاريخي لنمط الحياة الاجتماعية في الجزائر خلق تقلبات كثيرة في بنية المجتمع الجزائري مجتمع شديد التنوع ، وكثير التناقضات ، حيث جعلت واقع المجتمع الجزائري يتسم بازدواج نمط الحياة التقليدي و الحضري الأول يظهر في تقديس الحياة القديمة ، والآخر يظهر في التطلع إلى الحياة العصرية ، ولكن ليست الحياة الحضرية ، مدنية بوجه الحصر ، بل تقليدية إلى وجه كبير بحيث أن البلد تقليدي أساسا مع وجود دائم لتجمعات سكنية مدنية .

المنطقة الريفية : وبدأت هذه المنطقة بعد الاستقلال تعرف التغيرات الاجتماعية التربوية والاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية المهنية ن كما أن هذه المنطقة الريفية هي التي يوجد فيها البناء الاجتماعي العائلي التقليدي traditionnelle – familiale Socio – structure وهي أكثر ثباتا في الوقت الحاضر ، وتغيرات هذا البناء ليست داخلية للجماعة الاجتماعية العائلية ، التي تحتفظ بنفس النسق للمراجع الاجتماعية لكنها خارجية للجماعة بمفاهيم التربية المدرسية للأطفال والعمل المأجور في ميدان عصري للرجال وبإدخال باستمرار فوائد عصرية في الوسط الاجتماعي العائلي (**ماء ضوء ، غاز**) إلى غير ذلك ، كذلك الجماعة الاجتماعية لهذه المنطقة وفيه لنسق القيم التقليدية ومرتبطة دائما بالبناء التقليدي ، لكن عناصر خارجية قوية وإيجابية بدأت تقتحم النظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام العرفي (**القضائي**) لهذا البناء الاجتماعي العائلي .

المنطقة الحضرية : متكونة من مدن صغيرة ومتوسطة وكبيرة باستثناء المدن الصغيرة التي تدخل في منطقة شبه حضرية ،والمنطقة الحضرية كما تشير التقديرات إلى أن نسبة **التحضر بلغت 55% عام 1994 بعدما كانت 30% عام 1960 " ولذلك** يمكن القول أن المجتمع الجزائري من الناحية السسيولوجية لا زال يعتبر مجتمعا ريفيا أو نصف متحضر ، أو حديث التحضر

وذلك لأن تقريبا نصف السكان لا زالوا يقيمون في المناطق الريفية ، وأن النصف الآخر من السكان المقيمين في المدن معظمهم من أصول اجتماعية ريفية وتحضرهم حديث لا يتعدى عمر الجيل الواحد في أعظم الحالات (1) .

إن هذه الحقيقة بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الحضري على المستوى السسيولوجي لفهم ومعالجة الظواهر الحضرية والأنظمة الحضرية (نظام الزواج ، العائلة) ، حيث نجد النظام العائلي والبناء الاجتماعي ، يعرف أكثر تنفيفا ولكن بدون أن يرفض نسق المراجع الاجتماعية ونسق القيم التقليدية .

بالإضافة إلى ما تقدم نجد القرية والمدينة ترتبطان بشبكة من العلاقات الاجتماعية ريفية حضرية ، وقد علمت مراكز الأسواق على استقرار علاقات القرية بالمدينة كما أن التحرك على الصعيد المكاني ينحصر في انتقال مركز الثقل في الجزائر من الأرياف نحو المدن التي يعيش فيها أكثر من نصف السكان ،وقد تجرد أهل الريف بأمواج هائلة متتالية من طابعهم الريفي .

وينبغي في نفس الوقت الذي يجري فيه (تحضر الريف التقليدي) أن نلاحظ (عملية تربيف المدينة) ، إضفاء الطابع الريفي التقليدي على المدينة ، حيث أن مساكن المدن تنتشر بعيدا عن مركز المدينة حتى تصل إلى قلب الريف ، ولا يمكن تخطيط حدودها بشكل قاطع على الخريطة ، وهناك أقاليم ظلت ريفية بأكملها حتى وقتنا هذا ، وينمو في هذه المناطق نمط من الحياة يعد ريفيا نسبيا ،إن لم يكن ريفيا خالصا ، وهكذا فإن الصراع بين ما هو تقليدي وما هو حديث ، يحسم غالبا لصالح الطرف الأول ، أي التقليدي ، فأبناء ثقافة المجتمع الجزائري لم يتخلوا عن أساليبهم الريفية على الرغم من تحولهم إلى حياة المدنية ، واشتغالهم بالوظائف الحكومية وانفتاحهم على العالم الخارجي والسبب في ذلك يعود إلى سيطرة القدرة الاستعمارية على المجتمع الجزائري ، ودماره العميق جعله يميل إلى الانطواء على بقايا معدات نظام المراجع الاجتماعية الثقافية المعروفة قبل الاستعمار ، لأنها تمثل الأصل في نظر الفرد الجزائري لا يمكن التخلي عنها والإنكار التام للعلاقات الاجتماعية المميزة للنظام الرأسمالي الاستعماري ، ويمكن أن نجد هذا الإنكار في نواحي مختلفة في كل القطر الجزائري وخاصة في المجتمع الريفي الذي يكون فيه التغيير بطيئا .

---

(1): محمد بومخلوف ، مرجع

وعلى الرغم من قبول المجتمع الكثير من التغيرات المادية التكنولوجية الحديثة معنى ذلك أن التغيير يمكن أن يصيب الجانب المادي من الثقافة بينما يظل الجانب الروحي منها صامدا يقاوم التغيير ،وهذا يعني أن التغير في الجوانب المادية أسرع منه في الجوانب اللامادية مما يؤدي إلى حدوث التخلف الثقافي ، ومن جهة أخرى فإن الثقافة التقليدية للمجتمع مستمرة في التجلي بطريقة أو بأخرى لكنها تبقى هامشية في الوظائف الاقتصادية الاجتماعية والتربوية الحديثة .

خلاصة

بناء على ماسبق ، يتضح أن المجتمع الحضري أو مجتمع المدينة يرتبط بأسلوب حياة معين يتبلور في ضوء أفكار الناس وتقاليدهم وعاداتهم ، ويؤثر بالتالي في تحديد أنماط سلوكهم وفق ما يعتقدون من قيم وما يلتزمون به من أعراف ، كما يتأثرون بالنظام الاقتصادي ، فهو المحدد للنشاط السائد في المجتمع الحضري ، ومن خلاله تتحدد الإمكانيات المادية المؤثرة في الجوانب السالفة الذكر ، ولهذا تختلف الحياة الحضرية الخاصة بالحياة الاجتماعية المتأثرة بالتصنيع ، مما يؤدي إلى ظهور

خصائص معينة تتسم بها الحياة في المدينة عنها في الريف من جملتها الكثافة السكانية العالية ، وضعف الروابط القرابية وضعف العلاقات الاجتماعية وغيرها .

الفصل الرابع

المبحث الأول : الأسرة الجزائرية

المبحث الثاني : التطور التاريخي للأسرة الجزائرية

المبحث الثالث : خصائص الأسرة الجزائرية (الريف - المدينة)

المبحث الرابع : عملية التكيف بالقيم و العادات الحضرية

لقيت الأسرة اهتماما كبيرا ومحاولات بحثية ودراسية متعددة الداخل و المعارف ، ولذلك نرى تعدد تعاريفها السوسيولوجية والقانونية والاقتصادية والنفسية ... " إضافة إلى ارتباط وتأثر نمطها بالبيئات الجغرافية (الريفية – الحضرية) ، كما تعتبر الأسرة من المصطلحات والوحدات الإحصائية الأساسية للديوان الوطني للإحصاء في تعدادات العامة للسكن والسكان " (1) .

(1): محمد بومخلوف . التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية ، سلسلة الوصل ، منشورات كلية العلوم الاجتماعية و الأنسانية – حاجة الجزائر 2006 ، ص 74.

أ- مفهوم الأسرة :

تعتبر الأسرة من الوحدات الأساسية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي ، إذ أن جميع الناس في المجتمعات ولدوا و تربوا في أسرة تتكون كل منها ثلاثة أعضاء **على الأقل** ينتمون إلى جيلين فقط (جيل الآباء و جيل الأبناء) ، وهي تشتمل على شخصين بالغين و هما الذكر و الأنثى اللذان يعرفان بأنهما الأبوان البيولوجيان للأطفال ، إلا أنهما يقومان في العادة بالالتزامات الاقتصادية تجاه الوحدة الأسرية ، وتتحد معظم القواعد و المعايير للأبناء و الأزواج و الآباء طريقة سلوكهم و تعاملهم و شعورهم في هذا النوع من الوحدة الاجتماعية .(1).

ولقد عرفت الأسرة عبر تطورها التاريخي أشكالا ووظائف كثيرة متنوعة ، حيث يرى **مصطفى بوتفنوشات** " أن العائلة هي المؤسسة الأساسية التي تشمل رجلا **أو عددا من** الرجال يعيشون زواجيا مع امرأة أو عددا من النساء معهم الخلف الأحياء و أقارب آخرين **و كذا الخدم** " (2)

في حين اعتبر "**علي الحوات**" الأسرة بأنها "وحدة اجتماعية صغيرة تتكون من الزوج و الزوجة و أولادهما غير المتزوجين و أحيانا المتزوجين كما هو **الحال في الأسرة الممتدة** ، و هذه الأسرة لها وظائف محددة ترتبط بالمجتمع ومؤسساته الاجتماعية المختلفة .(3).

وقد نظر "**مورغان**" إلى الأسرة نظرة تطورية حيث قال أن الأسرة ليست أبدا متوقفة إنها تنتقل من شكل أدنى إلى شكل أعلى بالموازاة مع التطور الذي يعرفه المجتمع من درجة أدنى إلى درجات من التقدم نتيجة لتطور التقنية و الاقتصاد (5) .

---

1 **سناء الخولي** : الأسرة و الحياة العائلية ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ،بيروت 1984 ،ص36

2 **مصطفى بوتفنوشات** : العائلة الجزائرية ، التطور و الخصائص الحديثة ، ترجمة دمري أحمد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1984 ،ص14.

3 **علي الحوات** : مبادئ علم الاجتماع ، دار الكتب الوطنية بنغازي ، 1995 ، ص228.

(5) Andreè Michel : La Sociologie de la famille et du mariage .puf . paris . 1986 .p40

وقد خلصت نتائج الإحصائيات التي أجريت في كندا سنة 1980 إلى أن الأسرة عبارة عن " زوج أو زوجة مع الأطفال غير المتزوجين أو بدونهم مهما كان سنهم ، أو أب بمفرده مهما كانت حالته الأموية ، مع طفل أو مجموعة من الأطفال غير المتزوجين يعيشون في نفس المسكن "(1)

وعمـوما فإن هذا التعريف يحمل الكثير من سمات الأسرة الغربية التي تختلف عن خصائص و طبيعة الأسرة العربية و الجزائرية خصوصا .

تعريف الأسرة الجزائرية :

با لرجوع إلى مؤلف الأستاذ بوفنوشت نجد انه يؤكد انه لا توجد فروق واضحة عند الناس في المجتمع الجزائري بين مفهومي الأسرة و العائلة،فعندما نطلب من شخص تعريف عائلة ،فسيذكر لك عائلته الخاصة،أي الثنائي الزواجي و أبنائهم كما يعني الأسرة الذي يعيش فيها و الجامعة لإسلافه والتابعين الآخرين للدار الكبيرة

و تعرف الأسرة الجزائرية بأنها أسرة ممتدة ذات الأصول الريفية حيث تعيش فيها عدة أسر نووية معيشة مشتركة تحت سقف واحد ، و هي أسرة من النوع "الإبريسي" حيث يتولى الأب أو الجد رئاسة الأسرة ، فيسهر على تنظيمها و المحافظة على التراث المشترك لها ، وهي أسرة " إكنانية " الانتماء فيها أبوي فالمرأة يبقى انتمائها لأبيها ، و المراثين تقل في خط أبوي ، من الأب للابن الأكبر عادة ، وهذا للحفاظ على للانقسام للمراث و هي أسرة غير منقسمة الأب مسؤول عن أبنائه و حفيده ، و الذكور لا يغادرون الأسرة بل يكونون أسر نووية داخل الأسرة الكبيرة نفسها (2).

من هذا التعريف يمكن القول أن الأسرة النووية تكون خارج إطار الأسرة الكبيرة شكليا – الإستقلال الشكلي – و لكن ضمينا فهي ليست مستقلة تماما ، ذلك لأن أفرادها دائما في علاقات ،و هذا يظهر من خلال عدة ممارسات إجتماعية ، كالأفراح و المناسبات حيث يجتمع أفراد الأسرة كلهم ، وبهذا يمكن القول بأن الأسرة الجزائرية ليست أسرة ممتدة بمعنى الكلمة – كما كانت عليه الأسرة الريفية و المقصود هنا الأسرة الحضرية – و لا نووية بالمعنى الكامل ، مثل الأسر النووية في البلدان الغربية ، خاصة الصناعية منها حيث يستقل الأفراد المتزوجين عن بقية العائلة و يكونون حياة خاصة .

و نميز ثلاثة أشكال من الأسر في الجزائرية من حيث الحجم و هي (1):

1- الأسرة الصغيرة : و هي التي تحتوي على طفلين وتعتمد على تحديد النسل و هي تعيش عادة في المدن .

2- الأسرة المتوسطة : و هي التي تتكون من 3 إلى 5 أطفال إلى جانب الوالدين ، وهذا النوع من الأسر كان موجود في فترة الاستعمار ، حيث كان الفقر و الأمراض الفتاكة سببا في قلة الأطفال .

3- الأسرة الكبيرة : وهي تتكون من 11 طفل فأكثر ، وهي عادة توجد في الأرياف حيث تمارس مهنة الزراعة ووجود ظاهرة تعدد الزوجات .(2)

1مصطفى بوتفنوشت ، مرجع سابق ، ص :15

2نفس المرجع ص :37

1- مقومـــات الأســـــــــرة الجـــزائرية :

تقوم الأسرة الجزائرية على مجموعة من المقومات التي تضمن لها الاستمرار و أهمها ما يلي :

- و جود دخل اقتصادي مناسب يسمح لها بإشباع حاجياته الأساسية من مسكن و ملبس .
- تحتاج إلى صحة نفسية تساعد على مواجهة أزمات الحياة .
- تحتاج إلى توفر علاقات اجتماعية سليمة قائمة على التعاون و الود .
- وجود قيم دينية تدعوا إلى التمسك بالأخلاق عند التعامل بين أعضاء الأسرة وفي علاقات الأسرة مع الجماعات الأخرى .
- وجود التكامل داخل الأسرة من خلال استقامة الأبوين و عملهم على تلطيف محيط الأسرة و التقرب من نفوس الأبناء و عقولهم عن طريق الرعاية ، الحب ، الحنان و الالتزام بأصول التربية السليمة .

فأي خلل يصيب هذه المقومات فإن كيان الأسرة يهتز ، وينعكس ذلك على شخصية أبنائها و على سلوكهم مما قد يؤدي بهم إلى الانحراف . (1)

2- التطور التاريخي للأسرة الجزائرية :

يتفق معظم العلماء الاجتماع و الأنتربولوجية على أن الأسرة قد خضعت من خلال مراحل تطورها إلى تغيرات و تحولات مختلفة على مستوى البناء و الوظيفة ، ولكن السؤال المطروح هنا هو هل الأسرة الجزائرية من خلال تطورها خضعت لنفس التغيرات و التحولات ؟ .

و للإجابة عن هذا التساؤل ، يجب علينا التمعن في تاريخ الجزائر منذ أقدم العصور ، إذ نجد أن الجزائر على غرار دول المغرب العربي تعرضت إلى دخول شعوب و أجناس مختلفة تتمثل في الاحتلال البيزنطي و الوندالي و الروماني ، ثم الفتوحات الإسلامية فالاستعمار الفرنسي .

وقد كان لكل عصر من تلك العصور تأثيرها الخاص و المميزة على المجتمع الجزائري بصفة عامة و على الأسرة الجزائرية بصفة خاصة .

---

(2) بن قطيب عائشة ، ص43 .

وما يمكن الإشارة إليه هنا أن الدراسات حول الأسرة الجزائرية نادرة وقليلة جدا إذ لم نتمكن من الحصول إلا على ثلاثة دراسات حول الأسرة الجزائرية وهما : دراستان للأستاذ " **مصطفى بوتفنوشت** " **و تتمثل في** " العائلة الجزائرية " **و** " system social et changement " "social en algerie" **و دراسة** " محمد السويدي " **تمثلت في** " مقدمة في دراسة أهم مظاهر التغيير التي طرأت على المجتمع الجزائري " و الملاحظ أن هذه الدراسات قديمة نوعا ما .

إذ يرى الأستاذ "**مصطفى بوتفنوشت**" أن الأسرة الجزائرية لم تعرف نظام العشيرة الخاضع لتوتم سواء في الماضي البعيد أو الماضي القريب ، وذلك لعدم وجود مؤشرات أو أدلة **تثبت وجود ذلك النمط من المجتمع الإنساني** .(1)

بمعنى أن أول شكل من أشكال الأسرة الذي عرفته العائلة الجزائرية هو شكل القبيلة أو النظام القبلي ، الذي كان يحكمه شيخ القبيلة ، حيث يخضع أفراد تلك القبيلة لسلطة العادات و التقاليد التي يسنها شيوخ القبيلة .

كما عرفت الأسرة الجزائرية النظام الأموي الذي يخضع فيه الأفراد لسلطة الأم ، باعتبار أن الأب يكون كثير الغياب عن أهل بيته بكثرة رحلاته ، وهذا الشكل نجده منتشرا في جنوب الصحراء ، حيث أنه ما يزال ممارسا إلى يومنا هذا خاصة في منطقة الهقار (2) .

و يرجع إلى كون أن الجنوب الجزائري ظل بعيدا عن تحولات و التغيرات التي تطرأ **على الشمال** .

حيث نجد أن الأسرة الجزائرية في الشمال تأثرت بنظام الأسرة الرومانية من ناحية الشكل أو البناء فقط ، لا من ناحية الوظائف فالأسرة في العصر الروماني كانت أسرة أبوية **عرفت بقسوة الأب ، الذي** كان يعرف بكبير العائلة حيث كان يمارس كل الحقوق فهو الوحيد الذي يملك الحق في الاعتراف بأولاده أو إنكارهم ، كما له الحق في تطليق زوجته ، و تزويج ولده أو ابنته و تحرير عبده ، كما له الحق في الحكم بالموت أو الحياة على زوجته و أطفاله ، و له الحق في تبني من يشاء من الأبناء ، فهو السلطة الحاكمة في الأسرة ، ولا توجد أية سلطة أو قوة أخرى تستطيع منعه من أداء حقوقه ، بينما الأسرة الجزائرية لم تعرف هذا النوع من و في عصر الحضارة الإسلامية ، وعند مجيء الإسلام إلى المغرب العربي و إلى الجزائر بصفة خاصة ، لم يؤثر مجيئه على شكل الأسرة ، ذلك لأن النمط الاجتماعي الذي جاء به الإسلام كان مقربا للنمط الاجتماعي الموجود في **المغرب العربي** (1) ، و أن الفتوحات الإسلامية لم تمارس الوحشية التي مارستها البزنطيون و الوندال و الرومان من قبل ، و الفرنسيون من بعد ، فبعكس ذلك جلب الإسلام معه أكسوجينا روحانيا ، حيث كان تأثيره واضحا للعلاقات المبنية على الاحترام و التعاون بين أفراد الأسرة وفقا مبادئ الإسلامية ، وأصبح للمرأة حق في الميراث كما أصبحت المساومات قائمة بين الرجل و المرأة في قيمة كل منهما .

و من ثمة لم تعد الأسرة الجزائرية الأبوية قائمة على قرابة العصب ، و إنما تحولت إلى أسرة أبوية قائمة على قرابة الرحم (2).

و مع دخول الاحتلال الفرنسي شهدت الأسرة الجزائرية تصدعا و تشتتا بسبب سلب الأراضي من أصحابها ، لأنها كانت محور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للأسرة في ذلك الحين و اتجاهها إلى النشاط الصناعي عن طريق الهجرة من الريف الى المدينة .

---

(1) Moustapha Boutefnouchet .Système Social et Changement sociale En Algérie Office de publication Universitaires , Alger , sans Année . P 14

و تميزت هذه الفترة بوجود نوع من تسلط داخل الأسرة للزوج على زوجته التي كان عملها الأساسي هو طاعة الزوج المطلقة و القيام بشؤون البيت و لم يكن لها الحق في إبداء الرأي حتى فيما يتعلق في أسرتها ، فالرجل هو رب الأسرة و تبعا لذلك فهو الذي ينظم كل أمورها و حده .

أما في فترة الحرب التحريرية و نظرا لما كان من قهر و عنف مسلط من طرف المستعمر ، جعل الأسرة الجزائرية تعيش أنواع التخلف و الحرمان جراء قتل الآباء و الزج بهم في السجون ، وترميل النساء و تشريد الأطفال ، هذا ما جعل الأسرة الجزائرية تعرف تحولات كثيرة على صعيد بين أفرادها

---

(1) مصطفى بوتفنوشت مرجع سابق

(2) محمد السويدي ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ص :46.

أما بعد الاستقلال فقد احتفظت الأسرة بشكلها الواسع و وظائفها إلى غاية ظهور المشاريع التنموية ، أين ظهرت الهجرة الواسعة إلى المدن ، وبدلك شهد المجتمع الجزائري تحولات و تغيرات شملت كل أنظمته الإجتماعية بما فيها الأسرة هذه الأخيرة التي تأثرت بالظروف الاقتصادية للبلاد فتقلص حجمها و زادت مسؤوليتها و وظائفها ، و بدأت يظهر التمرد على نمط العائلة التقليدية و أساليبها و التوجه إلى أساليب الحديثة في التنشئة الإجتماعية ، وفي هذا الشأن يشير الباحث " يورماس" إلى أنه نتيجة للتطورات التي مرت بها الأسرة الجزائرية ظهرت ثلاث أشكال :

- شكل الأسرة المحافظة : نجده خاصة في القرى مع قلته في المدن .
- شكل الأسرة الانتقالية : يجمع في نفس الوقت بين الأفكار الداعية إلى العصرنة و الأفكار الداعية إلى المحافظة ، و يسود المراكز الحضرية مع وجوده بقلة في الريف ، و يشمل الأسر التي انتقلت من الريف إلى المدينة .
- شكل الأسرة المتطورة أو المتحضرة : يميل إلى الحياة الأوروبية في اللغة ، الثقافة ، العادات و اللباس غير أن هذا الشكل وجوده قليل في المدن و يكاد ينعدم في الأرياف (2) .،

و بالرغم من كل التحولات التي مرت بها الأسرة الجزائرية ألا أن الأسرة الممتدة لا تزال إلى حد الآن ، و يرجع ذلك إلى عامل ذاتي ينبع من قيم العائلة بحكم تقاليد التي لا تزال راسخة حتى الآن ، وعامل خارجي نابع عن أزمة السكن التي ظهرت في الوقت الراهن .

---

(2) عبد القادر حمر الراس ، الأسرة و تعاطي المخدرات دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر سنة 1992 (غير منشورة) .

4- خصائص الأسرة الجزائرية :

في هذا الجزء سنحاول أن نبرز خصائص الأسرة الريفية و الأسرة الحضرية الجزائرية و تلك التي تتميز عن الأخرى من الناحية الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية .

1- خصائص الأسرة الريفية :

- من خصائص الأسرة الريفية الأساسية اعتمادها على الزراعة التي تعتبر الأساس و مهمتها الأولى ، و كل الأعمال التي تقوم بها هي مجرد عمليات تابعة للزراعة .
- البساطة و كون الإنسان الريفي تربطه علاقة وطيدة مع الأرض ولا تعتبر وسيلة لكسب العيش أو من أجل البقاء فحسب ، ولكنها كانت طريقة للحياة ، كما كان العمل وسيلة و طريقة للحياة أيضا
- اختيار القرين فيها يكون من طرف العائلة و لاسيما من طرف الجد.
- أما **مصطفى بوتفنوشت** من خلال دراسته للعائلة الجزائرية ذكر الخصائص التالية :

1- العائلة الجزائرية هي عائلة موسعة تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية تحت سقف واحد ، و يوجد من 20 إلى 60 شخص يعيشون جماعيا .

2- هي عائلة أبوية أي الجد هو القائد الروحي للجماعة العائلة ، و يقوم بتنظيم و تسيير المكسب المشترك ، كما له وضعية خاصة له تسمح بإثبات ذلك التنسيق في المجموعة الأسرية .

3- العائلة الجزائرية هي عائلة إكناتية ، النسب فيها ذكري ، الانتماء أبوي و انتماء المرأة لأبيها و الميراث ينتقل في خط أبوي .

4- الأسرة الجزائرية هي عائلة غير منقسمة أي الأب له مهمة و مسؤولية على أبنائه و الأبناء المنحدرين من أبناء و الأبناء من أبناء أبنائه

ب- خصائص الأسرة الحضرية :

- تتميز الأسرة الحضرية أنها وحدة بسيطة ، تتكون من أب و أم و أطفالهما في غالب الأحيان .
- فهي أسرة متغيرة وتتصف بتناقص حجمها و ضعف السلطة الأبوية و نوع من الحرية سواء في الأفكار أو في التصرف ، وحقق أفراد الأسرة نوع من الديمقراطية ، وخفت شدة المراقبة الاجتماعية المدعمة بالضغوط و العرف الاجتماعي و الالتزام .
- الأسرة الحضرية ليست وحدة تامة تقوم بجميع الوظائف التي تقوم بها الأسرة الريفية ، فتتقلص وظائفها و الأدوار التي كانت تقوم بها و أصبحت أكثر تخصصا و إن تقلص وظائف الأسرة الحضرية خاصة التنشئة الاجتماعية للطفل أو التدريب الاجتماعي ، الذي كان يقوم بدور الضبط ، جعلها لا تتدخل في تنظيم الحياة الاجتماعية كليا ، و أن تعويضها بمختلف تنظيمات و المؤسسات المختصة جعل من الوقت المخصص للأسرة ضيقا جدا .
- تقلص حجم الأسرة من النظام الممتد إلى النظام النووي ، ويعود هذا لنزوح العائلة الجزائرية من الوسط الريفي إلى الوسط الحضري أين أصبح من الصعب الاحتفاظ على النظام التقليدي .
- توهن أو ضعف الأب في الأسرة الحضرية و حلت حلها سلطة الأم في إشراف على شؤون المنزل ثم أنها تظهر إلى العمل الخارجي لتساهم في ميزانية الأسرة .

- فقدان الأسرة مقوماتها البينية و الأخلاقية و أصبح الدين شيئا شخصيا ، فسلطة الأسرة تكون في أضيق الحدود فقط .
- وهذا ما شجع ظهور الانحرافات داخل الأسرة و خارجها و تشتد التوترات العائلية التي غالبا ما تنتهي بالطلاق و انتشار سيمة العزوبة نظرا لزيادة الأعباء الأسرية.

عملية التكيف بالقيم و العادات الحضرية :

تحمل الأسرة المهاجرة إلى المدينة عناصرها الثقافية الخاصة بها إضافة إلى أساليبها في العيش ، دون إدراكها بمدى رفضها أو التمسك بها .

وموقف الأسرة أنها وفي هذا الوسط الجديد وأمام عادات وسلوكيات جديدة ترفض بوعي أو غير وعي هذه الثقافة الجديدة في أنماط الحياة المختلفة ، مثلما يقول" بوتفنوشت " : " فما يزال عضو الجماعة المنتمية إلى العائلة المندمجة في عشيرة مصغرة والتي تنتمي هي نفسها إلى العشيرة ، لا زال يحافظ على يومنا هذا على وعي الواضح انتمائه ".

وهذا الانتماء يوجه في عدة مفاهيم تعبر عن ، (الدوار ، الفرقة ، العرش ، المسلف المسمى به ، التاريخ الأسطوري للعائلة ... فهي مفاهيم يحتفظ بها الأفراد والجماعات و تعبر عن الذاكرة الجماعية للأسرة أو العرش أو ... .

وتعتبر عملية التكيف الاجتماعي من العمليات الديناميكية و ذلك لأن المجتمع كما يقول ماكيفر : دائم التغير ، فإذا ما استقرت أوضاعه في بعض الأحيان ، من قبيل المصادفة ، فسرعان ما يصيبه شيء من الاضطراب ، وتعود إليه حالة عدم التوازن ، ولهذا فإن الإنسان في نظر ماكيفر في حاجة دائمة إلى تكيف سلوكي مع المجتمع باستمرار .(1)

فالتكيف مصطلح من مصطلحات علم الأحياء و يقصد به تغير التغير الذي يصيب الكائن الحي في الوظيفي أو الشكل الذي ييسر له البقاء بوصفه فردا أو جماعة فهي تلك العمليات التي تتوافق بواسطتها الكائنات الحية مع جماعتها في أوضاعها الجديدة، وعند نقل هذا المصطلح إلى العلوم الاجتماعية الإنسانية ، نجد أنه في علم النفس يقصد به تغير في نمطه السلوكي الفردي الذي يظهر في محاولته التوافق مع الوضع الجديد ، أما في علم الاجتماع فيقصد به تعديل السلوك وفقا لشروط التنظيم الاجتماعي ، وتقاليد الجماعة و ثقافتها (2) ، ... ويمكننا أيضا التعبير عنها بأنها كل العمليات الواعية التي يحاول فيها الأفراد و الجماعات التلاؤم مع الأوضاع المختلفة التي يوجدون فيها ، و أن يتمكنوا من تغيير سلوكهم أو تطويره طبقا للظروف المحيطة (3)

يجب الإشارة إلى أن المهاجرين الريفيين يأتون إلى المدينة من الأماكن التي لها ثقافتها الفرعية الخاصة أي أنهم يأتون و هم مزودين بأساليب مستقرة في السلوك و طرق العمل ، و أنماط محددة من الولاء و الالتزامات و الأوضاع الاقتصادية و أنساق الضبط وقنوات الاتصال ..كل هذه ليست من السهل أن تموت ف بالبيئة الحضرية الجديدة ، بل سيستمر أثرها و فاعليتها داخل الإطار الحضري ..لمدة قد تطول و تقتصر حسب قدرات المهاجرين عن التكيف معها في الوسط الجديد بوجه عام (1) .... فالوجود الجسماني في المدينة لا يعني بالضرورة مشاركة القروي أو الريفي في الحياة الحضرية .(1)

---

(1) عبد القادر لقصير : الهجرة من الريف إلى المدينة ، مرجع سابق ص .233.
(2) نخبة من الأساتذة :معهد العلوم الاجتماعية) الشعبية القربية للتربية و العلوم الثقافية اليونيسكو القاهرة 1975ص177
(3) حكمت أبو زيد : (التكييف الاجتماعي في الريف المصري) .القاهرة .1961 ص 11

رغم الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر التي أدت إلى التكدس الحضري في المدن إلاّ أن الأسر حافظت ولا تزال ، تحافظ عن ميزتها الريفية .. .. من خلال السكن الجماعي في المناطق الفوضوية أو حتى خلق أحياء خاصة بها وفق الأسس القرابية والعشائرية وذلك ما نلاحظه في أغلب مدن الوطن من خلال أن بعض الأحياء الفوضوية أو القصديرية ... تسمى نسبة إلى سكانها على أساس أصلهم الجغرافي أو العشائري .

قد تدعوا الثقافة الحضرية إلى التخلي وترك ما هو ريفي أو على الأقل انتقاء الأسرة لبعض العادات الحضرية دون التخلي عن ارثها الثقافي المميز لها ، ولقد أشار بوتفنوشت إلى أنه لا توجد قطيعة حقيقية للبنيات الاجتماعية التقليدية . بل العلاقات الاجتماعية التقليدية الموجودة في الوسط الحضري مدعمة بالروابط القرابية العائلية وبالالتزام بالمساعدة والتضامن والتعاون العائلي والقبلي .

وكل هذه العوامل تتميز بالدوام والإصرار على البقاء حتى عبر الأجيال في الوسط الحضري ، وكما يمكن اعتبار بعض المقاييس الحضرية التي لم تتأثر بها العائلات الريفية حتى عبر الجيل الثاني الحضري كالزواج الخارجي ، المسكن في العمارات .

فالزواج هو الأخر يعتبر عند الريفيين ليس فقط من أجل تكوين أسرة والحفاظ على العائلة بل يتعداه إلى في كونه وسيلة للحفاظ على الإرث العائلي والممتلكات الأسرية والقبلية ويعتبر أيضا وسيلة لتدعيم للتضامن والتماسك العائلي والمحافظة على روح العلاقات الأسرية والقبلية وكذا إقامة علاقات جديدة خارج العرش أو القبلية ومن هذه الاعتبارات ينشط الاختلاف بين الريف والمدينة باعتبارها نسقين اجتماعيين مختلفين كما أشرنا سابقا .

وعلى ضوء اختلاف الخصائص والميزات تتحدد مستويات تكيف الجيل الأول من المهاجرين الريفيين مع مجتمع المدينة . إمّا بالتمسك بقيم الريف والحفاظ عليها ، أو التحرر منها الصالح قيم المدينة وسلوكيات الأوساط الحضرية وهذا هو المبدأ الذي شكل المؤشر المعتمد في هذه الدراسة لقياس مدى تكيف المهاجرين الريفيين في مجتمع المدينة .

ولقد أشار (حسين خريف) إلى بعض المقاييس الحضرية التي من شأنها أن تعبر عن مدى التكيف الاجتماعي في مجتمع المدينة .

1- الارتباط بالأرض وثوابت القيم: الشخص الريفي يتميز بعلاقة متينة اتجاه الأرض ليس لكونها مصدر للرزق ، بل للاعتبارات العائلية وملكيتها وتوارثها عبر الأجيال ، ويتخذوها كموروث مقدس ، ففكرة بيع الأرض غير واردة إطلاقا أو حتى منحتها كحق في الميراث للمرأة خوفا من دخول الغرباء عن أرض العرش عبر الأجيال من خلال الزواج الخارجي، .

2- تعليم وعمل المرأة : بالرغم من إجبارية التعليم وتعميمه في المدينة خاصة ، إلا أن حظ المرأة من التعليم أقل بكثير عند الرجل والملاحظ أن الريفيين في المدينة حتى وإن يسمح للبنت بالتعليم والدراسة إلاّ احتمال مواصلتها ضئيل جدا خاصة بعد سن البلوغ إلاّ عند الضرورة ، حيث الاعتماد السائد أن مكان المرأة هو البيت والعمل المنزلي .

أما العمل فعند الضرورة الاقتصادية غالبا .

3- تكييف المسكن : إن إقامة المهاجرين في المدينة سواء أكان ذلك في الشقق العصرية أو المساكن التقليدية أو القصديرية ... لا تخلوا الأسرة حينئذ من السعي دوما إلى تكييف المسكن مع الطبيعة الجديدة ، لكن مع مراعاة اختلاف الأساليب المعتمدة ، أمّا الهدف فيضل واحدا ، وهو محاولة إيجاد بيئة القرية أو الريف أو الموطن السالف ، بحيث توفر ما يمكن من الظروف لممارسة بعض العادات والتقاليد المتوارثة منذ القدم ، فيمكننا اعتبار السكن كمقياس لدرجة تقبل الأسرة للظروف الحضرية حسب الإمكانيات "يعبر المسكن عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .... لسكانه والمرافق وادوات البناء والموقع والمميزات الداخلية والخارجية هي المؤشرات الأساسية التي تبين نوع السكن"(1) .

يمكننا تمييز خصائص تكيف المسكن مع مدى ممارسات العادات والتقاليد المكتسبة إلى انتيبلي فئات من المهاجرين الريفيين في المدينة وهي :

*- الفئة الأولى : وتمثل سكان العمارات ، حيث تلجأ الأسر في هذا النوع من السكنات إلى إدخال تعديلات جزئية حسب الحاجة من أجل تكييفها مع متطلبات الأسرة ، "كتغيير النوافذ في حجمها أو نوعية الزجاج المستعمل فيها .ووضعية الشرفات وحجمها خاصة إذا كانت في اتجاه الشوارع الكبرى .. " (2) .

ويمكن اعتبار هذه الفئة أكثر التزاما بتحسين السكن في المدينة .

*- الفئة الثانية : وتتمثل في الأسر ذات الأصول الريفية المقيمة في الأكواخ والبيوت القصديرية ... هذه الأسر عموما تعمل على خلق أو توفير بيئة شبيهة بوسطها الحضري ، فيلاحظ مدى تجنب سكانها الفضوليين وتسعى دائما لحماية محيطهم من الغرباء إذ تعتمد على التجاور والتقابل في السكنات وتعتمد اغلبها على فناءات قد تستخدم لجمع بقايا الأغراض الريفية وتربية الحيوانات ... هذه الفئة أقل تكيفا مع مجتمع المدينة .

*- الفئة الثالثة : التي تظم الأسر الريفية المقيمة بنوع آخر من المساكن الذي يتمثل في السكنات الفاخرة أو البسيطة التي تتميز عن باقي السكنات أنها تقع في الأحياء العمرانية الراقية والمنتظمة . والتي تتميز أيضا بتوفر مرافق السكن الحضري (إنارة تصريف وجلب المياه ، غاز ، هاتف ....) ففي العينات الظافرة .. نرى أن سكانها يعتمدون على استغلال المساحات القريبة من مدخل السكن و إحاطتها بسور لضمان ستر إضافي أكبر لمحيط الباب ... فهي أقل تمسكا بطريقة السكن الريفي .

تقل الأسرة غالبا إلى تكييف المسكن الجديد في المدينة وفق متطلباتها ومدى رغبتها في توسيع مجال الاتصال مع مجتمعها الخارجي .

---

(1):عبد الحميد دليمي ، دراسة لواقع الأحياء القصديرية - خبير الإنسان والمدينة – دار الهدى 2007 ص 29 .

(2): حسين خريف ... مرجع سابق ص 238 .

4 العلاقات الاجتماعية : من صفات الإنسان وجود العلاقات التي تربطه بالآخرين بغض النظر من كونها ايجابية أو سلبية ، فوجود الأفراد في جماعات بشرية يفرض عليهم وجود تفاعل اجتماعي سواء كان في الحي أو مكان العمل أو المجتمع المحلي دون اعتبار لحجم هذا المجتمع ومدى تطوره ونشأته .
والفرد بكونه اجتماعي لا بد أن يعيش ضمن الجماعة الموجود فيها ، ويسعى باستمرار إلى التكيف فيها ، "ويتنازل عن بعض خصائصه الفردية دون أن يؤثر ذلك سلبا على مفهوم الذات لديه وذلك لضرورة وجوده داخل الأسرة أو المدرسة أو الجماعة أو الشغل أو المؤسسة التي يعمل فيها " (1).
*- إن لموضوع العلاقات الاجتماعية مكانة هامة في علم الاجتماع العام . فهي أساس علم الاجتماع وقد عرفت العلاقات الاجتماعية بأنها (الروابط والآثار المتبادلة بين أفراد المجتمع والتي تنشأ من طبيعة اجتماعهم وتبادل مشاعرهم واحتكاكهم ببعضهم البعض وتفاعلهم في المجتمع (2).
ويمكننا حصرها عبر عامل الزمن ومدى تواصلها إلى : (3)

- علاقات اجتماعية محدودة : فهي نموذج للتفاعل بين شخصين أو أكثر ، ينطوي الاتصال الهادف والمعرفة المسبقة لسلوك الشخص الآخر . كما تعتبر وحدة من وحدات التحليل السوسيولوجي .
- علاقات اجتماعية دقيقة : لها وقت معين ، تبدأ وتنتهي مع انتهاء غرضها .
- علاقات اجتماعية طويلة الأجل : العلاقات الأكثر استمرارا وتؤدي إلى ظهور توقعات اجتماعية ثابتة كعلاقات الزواج ، الجيرة ، العلاقات القرابية ، من خلال حصر مدى دوام العلاقات حسب الوصف وآخر من يمكننا القول أن الأسرة إلى المدينة تنشأ علاقاتها في المدينة على هذا الأساس حسب :

8- العلاقات الاجتماعية الجوارية :
تعتبر العلاقات الجوارية لدى المجتمع الغربي والجزائري خاصة من أهم مقاييس التضامن والتعاون في المجتمع فبغض النظر عن الحاجة إلى إقامة تلك العلاقات يحث الدين الإسلامي على التآزر والاهتمام بالروابط الجوارية والإحسان للجيران والاهتمام لانشغالاتهم باعتبار العلاقة الجوارية من الواجبات المقدسة عند الشعوب الإسلامية من خلال رعاية أحوال الجيران والإحسان لهم وحفظ ممتلكاتهم في غيابهم في حين أننا نجد في وقتنا الحالي أن العلاقات الاجتماعية الجوارية قليلة جدا ، فهي توجد من خلال الحاجة إليها ، "فالجار لا يشاهد الجار فترة طويلة بسبب الانشغال الدائم وكثرة الالتزامات الاجتماعية سواء بالنسبة للمرأة أو الرجل " (1).
وهي أيضا تتأثر بنوعية الحي السكني ومدى وجود فضاءات الالتقاء والمراكز الاجتماعية للسكان وتغلب عليها طابع المبادرة كما تتحدد بحجم الأسرة وتفاعلات العلاقات بين الأبناء ... إضافة إلى صلة القرابة وتقارب السكنات .
9- العلاقات مع الوسط الأصلي :
يقصد بها تلك العلاقات التي تربط الأسرة المهاجرة بوسطهم الأصلي سواء تعلق الأمر بالعلاقات الأسرية (الأبناء، الآباء ، وعلاقات الروابط الدموية) أو العلاقات التي مع

السكان الريفيين والتي قد تكون ذات أبعاد اقتصادية ومعيشية (نوع العمل ازدواجية العمل ، الأملاك والميراث ...) .

(1): عبد القادر القصير . الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية . دار النهضة .ص 80

(2): محمد الجوهري وآخرون – علم الاجتماع الريف الحضري ، سبق ذكره ، ص 507

إن العلاقات بين المهاجرين قد تتسم بالدوام كدوام العلاقات ف المجتمع الريفي التي تتميز بأنها علاقات أولية وتقل عنها في القرية ثم المدينة أين يتسع نطاق التفاعل وتضعف الروابط الاجتماعية فهي نسبية في المدينة (1) .

فهذا المفهوم يضعنا نريد تفسير كيفية إحداث هذه القطيعة بالنسبة للمهاجرين تدريجيا " بسبب انخفاض كثافة هذه العلاقات ، وضعف التفاعل ،وهي الأمور الناجمة عن البعد المكاني وتكون محصلتها في النهاية ، ضعف روابط الاتصال بين الأقارب ، وفتور العواطف وبروزها ... " (2) .

إن الحفاظ على العلاقات مع الوسط الأصلي قد تكون أطوال مدة ممكنة بعد الاستقرار في المدينة ، لأنهم لا يستطيعون قطع صلاتهم مرة واحدة فهم يستمرون في تبادل الزيارات مع الأقارب والمقيمين في الريف ، كما يحافظون على ممتلكاتهم التي هي غالبا مصدر رزقهم ويمارسون بعض النشاطات الاقتصادية فيها ، إذ نجد أن معظم البحوث توضح ذلك ، إذ يقول بن عطية "الريفي يصل إلى المدينة بموقفين: فهو لم يأتي إلى المدينة في إطار اقتصادي محدد جدا ، لكن في انتظار غير مخطط لاندماج اقتصادي اجتماعي إلى المدينة – إنه يأتي إلى المدينة ويجلب ويحافظ على كل العلاقات العائلية الاقتصادية ، الاجتماعية التي تربطه بأصله الريفي " (3) .

إن الاندماج في الوسط الحضري يتطلب التنحي عن كل الروابط الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية الريفية تدريجيا وفق الحاجة إليها .

فهناك مفهوم آخر للهجرة من الريف إلى المدينة المرتبط بإحداث القطيعة مع الوسط الأصلي " المهاجر ينتزع نفسه من الانتماء إلى القرية وينخرط في العلاقات السطحية التي تميز الحياة الحضرية ، ويبتعد عن الجماعة الصغيرة المتجانسة في القرية لكي يكيف نفسه مع الجماعات المرجعية المتفرقة في المدينة ... " (4) .

---

(1): محمد الجوهري وسعاد عثمان ، دراسات في الانثروبولوجيا الحضرية ط 1 . دار المعرفة ، 99 ، ص 507

(2): تيغزت خوفة : استمرار الرواسب الريفية في الوسط الحضري . رم . الجزائر .2002 . ص 90.

(3) : غريب محمد السيد . علم الاجتماع الريفي ، دار المعرفة الجامعية ص 114 .

(4): محمد الجوهري وآخرون – علم الاجتماع الريف الحضري ، سبق ذكره ، ص 507

إن التجمع السكاني للمهاجرين الريفيين في المدينة يدعم ويحافظ على استمرارها فنجد أن بعض الأحياء أو التجمعات السكنية في المدينة تسمى على حسب تسمية أعراش المهاجرين أو قراهم أو المنطقة التي جاءوا منها ويمكن ملاحظتها أكثر في المراسم والأحياء ... .

ويمكننا ملاحظة لدى استمرار العلاقات مع الوسط الأصلي فهي أحيانا تتجاور مظاهر الزيارات للوسط الأصلي وتتعداه في مظاهر أخرى تعبر لنا عن مدى التمسك ببعض القيم والممارسات الثقافية الريفية إضافة إلى التعاون والتضامن بين العائلات الريفية الحضرية أو الريفية الريفية ، مثلما يحددها بوتفنوشت فهي " في شكل التعاون الجماعي " التويزة " وهي تآزر عدة عائلات تتجمع كلها لفائدة عائلة واحدة .... وهذا المحتوى الأخلاقي الاقتصادي والاجتماعي توصل إلى تحديد هوية الفرد التي تستجيب لإقتضاءات التعاون الجماعي ، الذي يميز باستفادة الجميع ، بالكرامة والاحترام الاجتماعي " (1) .

ويمكن ملاحظة ذلك عند انجاز النشاطات الاقتصادية أو إقامة الأفراح أو مساعدة بعض الأفراد اقتصاديا واجتماعيا سواء في الريف أو المدينة ، إن المهاجر الريفي عند انتقاله على المدينة يصعب عليه نقل ثروته أو ما يملكه إلى المدينة خاصة إذا تعلق الأمر بالأرض التي هي غالبا تعتبر جزءا لا يتجزأ من الموروث الثقافي للعرش والعائلة ، حتى وإن لم يستغلها فإنه يشارك فيها غيره من الريفيين في استغلالها ، ولا يمكنه التفريط فيها حتى وإن لم يستغلها

---

(1): تيغزرت خوفة : (مرجع سابق) ص 92 .

6- التجمع العائلي والعشائري :
يعتبر التجمع العائلى و العشائري القرابي احد اشكال و صور العصبية،حيث..يقدم لنا ابن خلدون بادئ ذي بدئ هذه العصبية في حالتها الاصلية،التي تميزها القرابة الدموية،حيث يضل الفرد محا فظا على نسبه الأصلي
ولاحظ ابن خلدون على المجتمعات المغاربية ان الحي المغربي حي منطو على نفسه فهو جمهورية ابناء العم والزواج يتم بين افراد الجماعة الاصلية..فالامر في هذه الحالة يتعلق بقرابة العصب الثنائية، قرابة من جانب الام و قرابة من جانب الاب الذي ليس له سوى ابن العم الشقيق لزوجته.. (1)
تستمر في الوسط الريفي أنظمة القرابة والنظم الاجتماعية التقليدية التي تقوم على أساس الدّم "وتعرف من هذه الزاوية بالعصبية ،وتخضع كأي نظام اجتماعي آخر لمجموعة من القواعد و المبادىء المنظمة للعلاقات فيما بينها " (2) .
فبعد استقرار المهاجرين الريفيين في المدينة ، كان يجب عليهم أن يخلقوا نموذج جديد للدفاع إزاء الوسط الجديد المختلف أحيانا عن وسطهم الأصلي إذ تعتبر التجمعات السكنية التي ظهرت خاصة في ضواحي المدن كشكل جديد من التجاوز بين الجماعات الأسرية و القرابية والعشائرية في الحي الواحد . الذي يعبر عن مدى تماسك وتجانس ساكنيه سواء في الأحياء القديمة أو الجديدة في المدينة .
إن الأسرة الريفية في المدينة تنجذب نحو أقاربها وجماعاتها العشيرية القادمة من نفس الوسط الأصلي . فقط يكون السكن إما جواريا في الأحياء أو معهم في نفس السكن ومؤقتا يعنيه تدبر سكن ملائم ، فهذه التجمعات توفر عنهم مشبهة المعانات في المدينة ومن جهة أخرى تربطهم بجماعاتهم التي يشترك معهم في ثقافاتهم وتصوراتهم الاجتماعية فهذا ما يجعل من هذا التجمع منطقة عمرانية واحدة أحيانا تنتمي إلى جماعة أصلية واحدة ذات ثقافة وقيم واحدة .

---

(1) عبد الغني مغربي الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون،تر محمد الشريف بن دالي،الجزائر، م و ك،1986.ص 143
(2): محمد بومخلوف –سلسلة الوطن – مرجع سابق ص 199

وكما يؤكد بن عطية : " أن عدد المستأصلين المستقرين في المدينة منذ وقت قريب يحاولون نقل إلى الوسط الحضري (قواعدهم) تكتمل من الأكواخ ، فهم يجتمعون حسب شبكة العلاقة العائلية التي تمنح لهم الأمن .... في الجزائر العاصمة وبعد الاستقلال كل أسرة ممتدة تجلب أسرة أخرى ،و يظهر أن بعض الأحياء تتشكل من تجمعات قروية تجمع من 15 إلى 20 أسرة .. " (1) .

فالأسرة الريفية القديمة في المدينة تعتبر كسند لكل أسرة ريفية ترغب في قضاء حاجاتها في المدينة أو الهجرة لها ، والعلاقات الريفية الحضرية العائلية عموما تعمل على القرب المكاني للوحدات القرابية المهاجرة للمدينة ، إن هذا الأمر ... " أن يشجع على استمرار تدفق المهاجرين واستقرارهم في نفس ا لمنطقة التي تقطن بها الوحدة القرابية التي ينتمون إليها ، ويجدون داخل هذه الوحدات القرابية الريفية نفس سمات الثقافة التي جاءوا منها من القرية إلى المدينة ".

هذا الأمر يعمل على هامشية الأسر الريفية في الوسط الحضري ويخلق نوع من المناطق الريفية الحضرية التي تدرج ضمن مظاهر ترييف المدن وبروز مظاهر الحياة الريفية فيها ، وتبرهن على مدى جمود الرواسب والثقافات الريفية فيها . حتى و إن لوحظت بشكل مكيف مع الوسط الحضري فهي كما تزال محافظة على إبقائها .

إن الانتماء إلى تجمع عائلي أو عشائري في المدينة من جهة يضمن الأمن والتضامن والمساعدة للعائلة الخارجية ومن جهة أخرى يؤدي إلى نقل بعض العناصر الثقافية الريفية وبالتالي يصعب من عملية التكيف الحضري ويخلق نوع من الصراعات خاصة مع عدم التحلي بثقافة المدينة ، كما تعمل التجمعات على إبقاء الأنظمة التقليدية لها جراء تحكم نظام الجماعة على الأفراد .

إن النازحين الريفيين يميلون إلى التمركز في مناطق سكنية متجاورة غالبا تكون هامشية وعلى ضواحي المدن لتحكم العامل الاقتصادي في اختيار للسكن ، إمّا لتدني سعر وأجور السكنات فيها أو الرغبة في الحصول على مساعدات اجتماعية واقتصادية سواء من طرف أبناء عرشهم أو من طرف الدولة ، كما تعمل هذه التجمعات إلى المحافظة وصمود العلاقات العائلية و القرابية والعشائرية .وتعمل على رفض القيم والقوانين الحضرية الداخلية.

---

(2): مصطفى بوتفنوشت . مرجع سابق .

خـــلاصـــــة :

العائلة الجزائرية هي عبارة عن وحدة اجتماعية و اقتصادية ترتكز على علاقات الالتزام المتبادل والتكافل و التعاون بين أفرادها و الخضوع لسلطة رب الأسرة ، هذا ما جعل الأسرة الجزائرية تتصف بالثبات و الاستقرار من حيث البناء ، و الانضباط في توزيع الأدوار على الرغم من تعاقب الأجيال و المراحل التاريخية ، حيث النظام الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية قائم على علاقات قرابية تنتظم حسب انحدار أبوي ، فالأب له سلطة مطلقة و معتبرة داخل الأسرة و مكانة مرموقة كما أن التآزر و التماسك القرابية هو أساس قوتها و صمودها ، لكن مع التغير الذي عرفته الأسرة الجزائرية التي تعيش في الوسط الحضري جعلت منها وليدة ازدواج تاريخي ثقافي بين العادات و التقاليد و بين التحضر العصرنة ، فأصبحت أسرة في مفترق الطرق بين نموذج أسري ممتد الذي يمثل التقاليد و القيم العرقية للأسرة الجزائرية ،و بين نموذج أسري نووي الذي يسير التحضر و التطور العلمي و الحضري .

الفصل الخامس

الوسط الحضري

(المدينـة، مدينـة الجـلفةنموذجـا)

تمهيـــــد

أولا : المدينـــــــة

1 : نـــشأة المـــدن و نموهـــــا .

2: **مـــــراحل نشأة المــــدن .**

3: **مـــا** يمـــيز الريف عن الحضر.

4: **خـــصائص الوسط الحضـري.**

ثانيا : **الوسـط الحضـري في الجــزائر**

1: **النمــــو الحضـري في الجزائر.**

2: النزوح الريفي و أثره على بناء الأسرة الجزائرية .

ثالثا : مدينـة الجــلفة كنمـــوذج

1: لـــمحة تاريخية عن مدينة الجلفة .

2: تقديـــم مجـــال المدينــــــة .

3: تقــديـم مجـال التجمع الحضري.

4: المعـــطيات الديموغـــرافــــية.

خـــــــــلاصة

تمهـــيد :

تعتبر المدينة أو المجتمع الحضري من مواضيع الهامة التي أثارت انتباه العديد من الباحثين و الدارسين ، فبحثوا في تاريخ نشأتها و تطورها عبر العصور المختلفة ، كما بحثوا أيضا في الخصائص التي يميزها عن الريف و التي تختلف من مجتمع لآخر.

و ازداد اهتمام الباحثين بالمدينة خاصة بعد بروز ظاهرة النزوح الريفي المكثف إليها هذه الظاهرة التي مست جميع أقطار العالم بصفة عامة و العالم النامي بصفة خاصة ، حيث تعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي تعاني من تكدس السكان في المدن جراء الهجرة الريفية نحوها.

و عليه سنتطرق في هذا الفصل إلى نشأة المدن و مراحل تطورها و الخصائص التي تميز الوسط الريفي عن الحضري ، كما سنتطرق إلى توضيح نسبة النمو الحضري في المجتمع الجزائري خلاله ، و أثر النزوح الريفي في بناء الأسرة ثم سنتناول بعد ذلك مدينة الجلفة كنموذج باعتبارها المجال الجغرافي العام الذي ستتم دراستنا الميدانية فيه.

أولا : المـــــــــــديــــنــة

1: نـــشأة المدن و تطــورها :

من المعروف انه لكل مدينة تاريخ ، يمكن من تتبع أصلها و نموها وانتشارها و تعتبر نشأة المدن نتيجة لظروف روحية و مادية و اجتماعية ، بالإضافة إلى ظروف أخرى كالعادات و العلاقات الاجتماعية ووسائل الإنتاج و العيش و انساق الاتصال و قد انعكس تطورها على العمارة في المدينة و على التوزيع السكني و المنظر العام للمدينة ، حيث يقول " **بارنش** " إن العمارة هي السجل القائد المجتمع .(1)

- و الحياة الحضرية لا تعتبر حديثة العهد ، بل تعود إلى أكثر من 4500ق.م حيث تؤكد على ذلك شواهد مختلفة تاريخية ، حيث كانت معظم المدن القديمة تقع في السهول والهضاب أو على ضفاف الانهار **كما في مصر و العراق** ... ففي مصر ظهرت مدن تتمثل **في** (مصر، طيبة، ممفيس و بابليون)

ولقد كان السومريون يعتبرون أنفسهم هم من وقف وراء هذا التحضر وهم القوة الدامغة له **و لقد امتزجوا بسكان وادي العراق** الثديم و انتشرت ثقافتهم في كل الإقليم و أصبح العراق يعرف بسومر كما ظهرت عند" نهر **الأردن** " مدينة قديمة مثل : مدينة جريكو في الصحراء التي لا تبتعد كثيرا عن البحر الميت و تسمى هذا الأرض بأرض كنعان و كذلك نجد مدينة " صور وصيدا " اللتان تقعان بين العالم الشرقي و الغربي في نفس الوقت ظهرت مع حضارات السومريون و البابليون في الشرط الأوسط حضارات و مدن أخرى مثل "**سوسا** " في إيران و تروي في تركيا و "إبنيانج" في الصين ... (2)، فقد كان المدن في القديم صغيرة مقارنة بما هي عليه اليوم سواء من حجم السكان أو من جانب آخر.

---

(1) حسين عبد الحمـــــــــــيد رشـــــــوان – مشــــــكلات المـــدينة ، مرجع سابــق ص 14 .

(2) نـــــــــــــــــفس المــــــرجع السـابق ص 15 .

أما اليونانيون فقد تأثروا في بناء مدنهم بالنظام الاجتماعي ، و اتسمت مدنهم اليونانية بصغر حجمها وإنسانيتها ثم بعد ذلك بدأت تعرف تحضرا ينتشر على أراضيها فظهرت مدن " سبارتا و كورنثيا و أثينا " ، أما المدن الرومانية فقد تميزت ببناء عظيم و هو الإمبراطورية و قد بنيت عمارها حسب احتياج التنظيم المحلي ، حيث أن أول مدينة بلغت إلى المليون ساكن وكان ذلك مع بداية السنة الأولى من التاريخ الميلادي .(1)

هذا عن الدن القديمة ، أما ما يلاحظ عن المراكز الحضرية في عصر النهضة التي انتقلت فيه اكتشافات جديدة و ثورات علمية من فنون و علوم فكان لهذا التأثير ، تأثير على شكل الدن و حجمها و توزعها ....

أما في العصر الحديث فالمدن تنموا بسرعة نتيجة العمل الصناعي و يحكم المدن الصناعية المعاصرة مستويات اقتصادية ومادية و دولية . فهناك عمارة الديكتاتورية و عمارة النازية و الديمقراطية و الاشتراكية و الشيوعية و الرأسمالية .

و نظرا لاختلاف المدن بناءا : أي على شكلا وحجما بين القديم و الجديد و عصر النهضة ، والعصر الحديث و التغير السريع في مستويات النمو و المستويات القومية و الاقتصادية و الدولية في كل عصر من هذه العصور يمكننا القول بأن ليس هناك معدل ثابت ومجدد للنمو الحضري في أي منطقة مما يسمح بتناوله كمعيار وحيد للنمو في أي منطقة أخرى ....

إن لكل مجتمع ظروفه الخاصة به التي تتعدد من خلالها مميزات النمو الحضري للمدن .

إذ يرى " **لويس ممفورة** " (2) أن قيام المدينة أو بمعنى آخر ..تطور الشكل الريفي إلى قروي ثم إلى الشكل الحضري ... إذ يرجع ذلك إلى عدة عوامل و أسباب توضح دراستها أن القرية هي الشكل السابق للمدينة و إن التحول من الشكل القروي إلى المدينة .

لا يرجع فقط إلى التحول في الحجم السكاني ..بل لمدى تحول الوظائف المتعلقة بالمجتمعين بسبب الزيادة السكانية التي تعتبر مؤشرات مجتمع المدينة

---

(1) عبد الحميد رشوان - مشكلات المدينة مرجع سابق ص 14.

(2) عبد الحميد رشوان - نفس المرجع السابق .

2 – مراحل نشأة المدن :
قد تختلف مراحل نشأة المدن من مكان لآخر و من مجتمع لآخر ... حسب المعطيات الاقتصادية و التاريخية و السياسية ... و يمكننا الاعتماد على رؤية العالم **" لويس ممفورد** " و التي يمكن حصرها في ما يلي :
أ – مرحـلة النـشأة :
ويقصد بها أن المدينة تكون في فجر قيامها و نشأتها ، إذ تتميز باستقرار الحياة الاجتماعية و انضمام بعض القرى إلى بعض ، وتوفر الشروط الملائمة للحياة و مجاورة الأراضي الخصبة و مصادر المياه ... وقد ظهرت هذه المدن الأولى في العصر الحجري الحديث و عصر استكشاف المعادن و قد كانت هذه الجماعات التي تكون هذه المدن في البداية مرتبطة بروابط الدم القرابية و الأصل الجغرافي ... كما تتميز بممارسة رجال الدين نشاطات أساسية فيها ، حيث نجد أنها تفتقر إلى ما يميز مناطق الإقامة و التجارة و الحــرف ...
ب- مرحــلة المدينـــة :
تتميز هذه المرحلة بوضوح معالم التنظيم الاجتماعي و الإداري و التشريع و تنبثق التجارة فيها و تتسع للأسواق ، وتنوع الأعمال و الوظائف و الاختصاصات كما نجد أنها تتسم بالتميز الطبقي بين مختلف الفئات و اتساع الأسواق ... و الاهتمام بأدوار العلم و المعرفة و بروز مؤسسات الثقافية و الفنون و نشأة المدارس و المراكز الخدماتية ، والترفيهية .
جـ- مرحلة المدينة الكبيرة :
و تعرف أيضا بالمدينة الأم و ذلك لتكاثف عدد سكانها و كبر حجمها وتوفر الطرق السهلة داخلها و كذلك الطرق الخارجية المرتبطة بباقي المناطق الريفية منها و الحضرية ، و توافر فرص المواصلات و تكون الحكومة فيها مطالبة بتحقيق مطالب السكان ، و تنفرد بممبزات خاصة كالصناعية و التجارة و تنوع الوظائف وتعدد المهن و نشأة المعاهد الفنية العليا و قد ترتقي في بعض المجتمعات أحيانا إلى عاصمة الدولية أو عاصمة فرعية و توفرها على مراكز رئيسية للحكومة أو الإدارة المحلية ... حيث تبرز فيها مظاهر النشاط الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي بحيث تصبح مدينة أم ..
د- مرحـــلة المدينـــة العظمى :
لوحظت هذه المرحلة من المدينة ..خلال القرن الـ 19 ، حيث نجد أن المناطق الريفية تحولت إلى أراضي بناء ... جراء التضخم السكاني و فقدان الريف لوظيفته والضغط على المدن الكبرى وبروز العناية و البيروقراطية في الإدارة و الحكم و تظهر كل مظاهر التنظيم الآلي و التخصص في العمــل .
هـ - المدينــــة الطـــاغية :
هذه المدينة تمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة .... حيث تبرز مظاهر الهجرة و النزوح الريفي نحوها باعتبارها مراكز جذب للسكان ... حيث من مميزاتها المسيطرة فيها ، نجد مسائل الميزانية و الضرائب و النفقات ، كما تبدو المشكلات الإدارية و السلوكية الناجمة عن كبر حجمها و انتشار بعض الآفات و الظواهر السلبية في مجتمعها و كذا مظاهر الهجرة نحو الريف للهروب من سوء الأقوال المعيشية .

و- مرحلـة المدينة المنـــهارة :
قد تـؤدي مرحلـة المدينـة الطـاغيـة ...إلـى مرحلـة تفكك المدينـة و فقدان مظاهرها الحضـرية .فتأمـل الحضـرية و تظهـر مظـاهر الريفيـة و ترييـف المـدن و ظهـور الآفـات و الفوضـى الإدارية و العمرانية .
و ينعدم الأمـن و تنتشـر الجريمـة و تصـبح مدينـة راكـدة و تقل الخـدمات و ظـروف العيش خاصة في الليل ... وتظهر مظاهر الفوضى الحضرية ...

3- مـا يمـيز الريـف عن الحـضر:
لقد وضع " سوركين " و" زيمرمان " ثمانية خصائص يختلف بها المجتمع الحضـري من المجتمع الريفي هي :
أ- المهنة في المجتمعات الحضرية و الريفية .
ب- البيئة في كلا المجتمعين و تأثيرها على النشاط الاجتماعي و الاقتصادي (فالمدينـة بها مصـانع و مراكز تجاريـة و خدمات ترفيهيـة و الريـف لـه أرضـي زراعيـة و مخازن و أنشطة رعوية ...)
ت- الكثافة السكانية فـي الريـف و الحضـر ، حث تكـون الكثافـة السكانية عاليـة فـي المدينـة مقارنة بالريف ..إضافة إلى قلة التجمعات السكانية الريفية .
ث- التمايز الاجتمـاعي :ففي المدينـة توجد طبقات و مراكـز اجتماعيـة مختلفـة علـى خـلاف الريف الذي يحتوى غالبا على طبقة واحدة (الفلاحين) .
ج- عمليات التنقل : نرى أن الريفيين أكثر انتقالا خاصة إلى المدينة و بإعداد هائلـة جدا ... لما توفره من خدمات و فرص العيش و قضاء للمصالح المعيشية ..
ح- حجم المجتمع المحلي .
خ- عملية التجانس أو اللاتجانس السكاني في المجتمعين ، حيث يكون التجـانس بين أفراد المجتمع واضحا في الريف ... لاعتماده على التجمعات القرابية و العشائرية ، عكس المدينـة التي تتميز بلا تجانس لاختلاف أصولهم الجغرافية و الثقافية و الدينية و القرابيـة ، فالتبـاين فـي الثقافـة و تمـايز الأدوار بـين المجتمعين حيـث تتميـز العلاقـات و الأدوار فـي مجتمعـات المدينة و تكون سطحية ، و الفرد في المجتمـع الحضـري يتميـز بالعزلـة و الانفصـال خلافا للريفي ، فدور الفرد فـي مجتمعـه الحضـري يجعلـه محـدود فـي اتصـالاته مـع الآخـرين توافقا مع دوره في مجتمعه الموكل له ، و تتميز العلاقات الاجتماعية جزئية و سطحية ، عكس الفرد الريفي حيث تكون دائرة معارفه محدودة وذات علاقات وطيدة و نابعـة عن معاشره دامت لسنوات طويلة .
د- التفـاعل الاجتماعي وأنماط الاتصل : يوجد التفاعل الاجتماعي في كـلا المجتمعين فهو قي المجتمـع الريفي أكثـر منـه فـي المدينـة ، نظـرا للاحتكـاك الـدائم بـين الـدائم بـين الأفـراد و أنفسهم نتيجة لتواجدهم في مكان واحد و لروابطهم الاجتماعية القرابيـة و الدمويـة ، أمـا عن أنماط الاتصال فنجد أن للظوهى الآلة و قنوات الإدخال الحديثة دور فـي تقريـب الجماعـات بعضـها ببعض خاصـة فـي مجتمـع المدينـة ، و الاختراعـات الـلا متناهيـة فـي جميـع الميـادين جعلت من المدينة مركزا رئيسيا للانتشار الثقافي في المجتمع .

4- خـــــــصائص المجتمع الحضري:

قد تتعدد خصائص المجتمعات الحضرية من مجتمع لآخر .... فالحضرية تعتبر مرحلة من مراحل الحضارة المرتبطة بنمو المدينة و بروز مظاهر التخصص و تقسيم العمل فيها بالمجتمعات الشعبية أو التقليدية ثم تبدأ بالتطور و تظهر بعد ذلك أنماط جديدة من الحياة و ذلك ناتج عن النمو الحضري للمدن الأفقي ، حيث يصبح المجتمع **الحضري أكثر تفاعلا** و تزداد حدة العادات و التقاليد كضوابط اجتماعية تناقصا ... لتحل محلها الضوابط القانونية ..و عندما تتضح معالم التحضر في المجتمع تبدأ هنا خصائص المجتمع الحضري في البروز لتحل محلها الخصائص الحضرية بدل الريفية و تؤثر فيها عند بقاء تلك النظم **و** العادات في المدينة حيث تختلف عن سابقتها في الريف رغم بقائها الذي قد يتميز المجتمع الحضري من جديد ببعض الملامح الحضرية نذكر منها :

- كــــبر حجمه و عدد سكــانه.
- التـباين الاجتماعي.
- أخذه بالأساليب التكنولوجية الحديثة ، ومظاهر الفر دانية و الحياة العلمانية .
- تركيز الاقتصاد الحضري على مظاهر معقدة من تقسيم العمل .
- افتقاده لقيم التماسك و التضامن و الاتفاق المشترك بين الأفراد بمعنى يفتقد إلى الوحدة **و التماسك** (عكس المجتمع الريفي الذي تدعمه العلاقات القرابية في تماسكه و حدة أفراده في قيمهم و تصرفاتهم الاجتماعية)

ثـــــانيا : الوســـــط الحـــــضري في الجـــــزائر

1) النـــــمو الحــضري في الجـــــزائر :

بالرجوع إلى منتصف القرن 19 ، سنجد أن القطاع الحضري لا يأخذ إلى نسبة 5٪ أو 6٪ من مجموع السكان آنذاك المقدر ب 3 ملايين (1) .

حيث كان الريف قائم على التجمعات العشائرية و القبلية و نشأة المدن و التجمعات السكانية كانت تتحد بالعوامل الطبيعية من توفر المراعي و الأراضي الخصبة و الظروف المعيشية الملائمة ..كما أن لتطور المدن و اتساعها و التي رافقت حملات الاستعمار ، كما ظهرت ضيق المدن القديمة لاتساع وظائفها الجديدة ، ولكن رغم هذا فقد بقيت مدن الجزائر بطابعها الريفي في مجملها .

ويعود تطور المدن الجزائرية إبان الاستعمار الفرنسي إلى ثلاث مراحل .(2)

أ –تقليد نمط المعمرين و الأوروبيين في نمط المعيشة و الحياة .

ب- لإضفاء الطابع الرأسمالي على الاقتصاد .

جـ- الصراع المستمر بين المعمرين و الجزائريين ... الأمر الذي أدى إلى خلق مدن جديدة .

د- عدم ملائمة الظروف المعيشية في الريف مما أدى إلى نزوح سكانه نحو المدن .

- ويعتبر النمو الحضري في الجزائر ظاهرة حديثة إذا ما نظرنا إليه من زاوية ارتفاعه بالشكل الذي هو عليه الآن حيث تشير الإحصائيات إلى عدد السكان بلغ بنسبة تحضر فاقت 66 ٪ ، إذ نجد أن النمو الحضري في الجزائر بين 1886 و 1956 لم يتعدى 13 ٪ أي بمعدل 1.7٪ كل عشرة سنوات و بين 1956 حتى 1977 نجده قد ارتفع إلى 20 ٪ ..مما انعكس على الريف الذي بلغت نسبته سنة 1880 حوالي 90 ٪ثم انخفضت بعد ذلك إلى 79 ٪سنة 1956 لتصير 59 ٪سنة 1977.

(1) محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري – مرجع سابق ص 82.
(2) محمد بومخلوف سلسلة الوصل مرجع سابق .

و على العموم يمكن النظر إلى النمو الحضري في الجزائر في الفترة بين 1966 إلى 1977 من خلال ثلاث مستويـــــــــــات .

أ- نمو حضري متوسط نسبته بين 30٪و 40٪ مثل مدن(قسنطينة ، سيدي بلعباس..)

ب- نمو حضري شديد نسبته بين 50 ٪ و 80 ٪مثل (الجزائر العاصمة 69٪ و وهران59 ٪ ، عنابة71 ٪ و سطيف و سكيكدة و تلمسان ....)

ت- نمو حضري شديد جدا و الذي يتجاوز نسبته 80 ٪مثل : البليدة ، المدية ، الجلفة ، البويرة ..

و هكذا نجد أن ظاهرة النمو الحضري في الجزائر باعتبارها ظاهرة سكانية ناتجة عن الهجرة الريفية نحو المدن بشكل كبير خاصة بعد الاستقلال فلقد أخذت اتجاها كبيرا بعد الستينات من القرن الماضي ، على أساس التمركز الاقتصادي و التنمية الاقتصادية في

المدن على حساب الريف الذي صار مركز الطرد للسكان آنذاك ... في حين و بعد التسعينات و مع سوء الأحوال الأمنية و الاقتصادية و السياسية التي عرفتها الجزائر صارت المناطق الريفية مرتعا للعمليات الإجرامية الجماعية...
أدت إلى فرار سكانه نحو المدن و بشكل دون حدود و تشكلت جراء هذا النزوح الجماعي قرى جديدة و تضخم للمدن جراء هذا مما أدى إلى انتشار السكنات الفوضوية و القصديرية إضافة على أطراف المدن في جميع مدن الوطن و المناطق التي مستها الأزمة السياسية الأمنية ...

2- النــزوح الريفي و أثره على الأسرة في المدينة :

إذا أردنا تتبع الأثر الذي يحدث التحضر على بناء الأسرة الجزائرية النازحة إلى المدينة نجد أن الدراسات الخاصة بالأسرة الجزائرية محدودة و تستدل غالبا من دراسات الدكتور محمد السويدي ((مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري)) و.د "مصطفى بوتفنوشت" (الأسرة الجزائرية) ... فالأسرة الجزائرية الحضرية تتميز بتقلص حجمها في المدينة أي انتقالها من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي .. ضف إلى ذلك أن الأسرة الريفية في المدينة كان بإمكانها تغيير المسكن كي تزايد أعضاؤها ..لكن هذه الإمكانية أصبحت مستحيلة و صعبت مع الظروف بالنسبة للنشاط الاقتصادي في الوسط الريفي الذي كان قائما على الزراعة و تربية المواشي الذي يحافظ تلقائيا على نمط الأسرة الممتدة في الريف هذا الانتقال نحو المدينة يعمل فرض نمط جديد من الأسرة و هو الأسرة النووية (1)
لكن سرعان ما تشكل و مع الظروف الاقتصادية و المعيشية الصعبة للجزائر نمط الأسرة الممتدة في المدينة لعدم القدرة على توافقها مع ظروف العيش و أزمة السكن الخانقة التي تعرفها أغلب مدن الوطن ، إذ يرى : محمد بومخلوف(2) "ساد الاعتقاد في هذا الميدان بأن الأسرة النووية هي من خصائص المجتمع الحضري و الأسرة الممتدة هي من خصائص المجتمع الريفي ، لكن يبدو أن هذا الاعتقاد ليس صحيحا في جميع الظروف و الحالات ، فالتغير الذي عرفه المجتمع الجزائري هو تغير شامل طال جميع البيئات الريفية و الحضرية على حد سواء و يتجلى ذلك في الاختلافات البسيطة بين البيئتين فيما يتعلق بنمط الأسرة... بل نجد في بعض الحالات أن الأسرة النووية أكثر انتشارا منه في البيئة الحضرية ، حسب نتائج البيانات الإحصائية لعام 1998 " فهذا التغير لوحظ أيضا في الأسرة الحضرية فبعد أن كانت نووية في بعض الحالات تتحول إلى ممتدة و كبيرة تأثرا بالظروف المعيشية الصعبة
و عدم توفر ظروف السكن اللائق في المدينة ، والحاجة الماسة إلى التعاون في الأسرة لمجابهة غلاء المعيشة فلم تبقى مسؤولية رب الأسرة في التكفل بالأسرة ماديا بل تعداه إلى بقية الأبناء المتزوجين أو غير المتزوجين و الدفع بالمرأة للعمل أحيانا على وظائف الأسرة الممتدة رغم ارتفاع عدد الأبناء فهي في البيئة نووية و الوظيفة كالأسرة الممتدة (3)
- رغم هذا التحضر الذي مس الأسرة الجزائرية إلا أن الأنظمة و المقومات الثقافية للأسرة بقيت كسابقتها الريفية في المدينة إذ يرى : بومخلوف بخصوص " المحدد الاجتماعي الثقافي للأسرة في المدينة " أن :

---

(1) محمد بومخلوف –سلسلة الوصل ، مرجع سابق ص 84 .
(2) محمد بومخلوف –سلسلة الوصل ، مرجع سابق ص 84 .
(3) مصطفى بوتفنوشت " العائلة الجزائرية " مرجع سابق

" يستمد هذا المحدد مقاوماته من ثقافة التعايش من ناحية أولى ومن ثقافة التكامل الاجتماعي من ناحية ثانية من البعد الديني من ناحية ثانية فثقافة التعايش هي امتداد للحياة الاجتماعية السابقة ، ذات الأصول الريفية -البدوية للأسرة الجزائرية في الغالب ...التي تعتمد على الاقتصاد الزراعي حيث ترسخت عبر الأجيال السابقة ثقافة التعايش و روح الجماعة في نطاق النمط الاقتصادي السابق ، وأن الظروف التي أحدثتها مظاهر التحديث و التصنيع و التحضر هي حديثة العهد لها لا يتعدى عمر جيلين فتعايش عدة أسر في أسرة كبيرة ممتدة شيء مألوف و لا يتعارض مع القيم الثقافية النابعة من هذا النمط المعيشي و لا يزال يجد **بعض القبول** " (1)
أما فيما يخص الروابط الاجتماعية للمهاجرين الجدد في المدينة فهي تخضع بدورها لمحدد ثقافة التكامل الاجتماعي المستمدة أيضا من ثقافة التعايش و من البعد الديني للحياة الاجتماعية الذي يستمد الدين الإسلامي ...الذي يؤكد ويشدد على البر بالوالدين و الإحسان إليهم و كذا الأقارب ، حيث ورد ذلك في القرآن الكريم و في الأحاديث النبوية الشريفة ...**إذ** نرى الحرص على توفير تلك الظروف (الحفاظ على الروابط الاجتماعية القرابية- **التجمع السكني الجواري** – الإقامة مع الوالدين – الحفاظ على صلة القرابة مع الريفيين ذوي القربى ...) فنظام القرابة و استمرار الروابط الاجتماعية التقليدية هو السائد في مجتمع المدينة أو مجتمع الريف " في حقيقة الأمر و عند تتبع نمط الأسر و البناء الاجتماعي نلاحظ أن النظام الاجتماعي الأكثر شيوعا هو نظام القرابة حتى في المجتمع الحضري فهو نظام يحدد نمط العلاقات الاجتماعية في التعاون و التضامن و العصبية ...خاصة عند الأسر التي تقيم في المساكن التقليدية في الضواحي و الأطراف أو في بنايات واسعة من نمط البناء الفردي **الذاتي** "(2) ، فلنظام القرابة في المجتمع الجزائري له بعد ديني واضح و ثابت فهي تدخل **في إطار العبادات محددة في** (المحافظة على صلة الرحم ، إيتاء ذي القربى و **الإحسان** إليهم ، بر الوالدين ....)

فالتمسك بالروابط القرابية الذي يرى و بصورة واضحة في مجتمع الريف هو في حد ذاته تمسك بالدين ، قال تعالى في سورة النساء
((واعبدوا الله و لا تشركوا به شيئا و بالوالدين إحسانا و بذي القربى و اليتامى و المساكين و الجار ذي القربى و الجار الجنب و الصاحب بالجنب و ابن السبيل و ما ملكت إيمانكم إن الله لا يحب كل مختالا فخورا (36) الذين يبخلون و يأمرون الناس بالبخل و يكتمون ما آتاهم الله من فضله و أعتدنا للكافرين عذابا مهينا (37)))
سورة النساء

لا يقتصر المسلم على والديه و زوجته و أولاده ، بل يتعداه إلى أقاربه و ذوي الرحمة ..فصلة الرحم من المبادئ الإسلامية الأصول الكبرى للدين ... **فعن أبي أيوب الأنصاري أن رجلا قال : (يا رسول الله ، أخبرني بعمل يدخلني الجنة ، فقال النبي صلى الله عليه و سلم : تعبد الله ولا تشرك به شيئا ، وتقيم الصلاة ،و تؤتي الزكاة ، وتصل الرحم) متفق عليه**
و ليس للتباعد الجغرافي أثر على العلاقات الاجتماعية بقدر ما تأثرت بطرق الاتصال الحدية (الهاتف) سواء في المدينة أو الريف الذي أحدث ضعفا في استمرارها ...**فالعلاقات** الاجتماعية في المدينة ليست كالريفية و مستوى العلاقات في الريف يختلف عن المدينة ، فالأسرة في المدينة اقل تنظيما فينمط علاقاتها في المدينة لأنها أحيانا قد تحوي جيلين أو

أكثر و الجيل الناشئ الجديد الذي عاش في المدينة تكونت عندهم عادات ذات مستوى منخفض بالارتباط بالقيم و العلاقات سواء مع الوسط الريفي أو القرابي في المدينة ... و ارتباطاتهم أصبحت مع الأصدقاء وما تمليه عليهم أهوائهم ..نظرا لعدم التأثر بالسلطة الأبوية في الأسرة ..فقد تمر شهور و أعوام دون أن يتعرف البعض على جيرانه في نفس الحي السكني أو العمارة ، وقد نرى أن هناك ثقافات جديدة حضرية ظهرت في المدن ....جراء التكدسات السكانية فيها و يمكن ملاحظتها في عدم الاحتياج إلى البعض و الخوف من الغرباء و عدم التواصل مع الجيران ... وكذا أن عدم الاستقرار في المنزل أو الرغبة في تغيير المسكن أو عدم ملكيته السكن دور في عدم الحاجة إلى إنشاء علاقات صداقة بين الأسر في المدينة خاصة في الأحياء السكنية المختلطة ، لأن المهاجرين الريفيين في المدينة لا يرون أي ضرورة في تكوين علاقات مع الجيران لأنه يرى أن هذا السكن مؤقتا و لا ضرورة لذلك ...كل هذه جعلت الأسرة الريفية في المدينة تحافظ على تمسكها بروابطها الاجتماعية الريفية فيها و أدت عامة إلى ضعف الروابط الاجتماعية والتعاون و الألفة و التكاثف و التكافل الاجتماعي ...إضافة على الاختلاف في السمات الثقافية و التراثية و البيئة الأصلية و قد تؤدي أحيانا إلى الانعزال في هذه البيئة و هذا ما يعيق عمليات التكيف الاجتماعي الحضري و يؤدي إلى خلق تجمعات سكنية هامشية على أساس الروابط القرابية أو العشائرية أو المواطن الأصلية .

ثالثا : مدينة الجلفة كنموذج :

بعد حديثنا عن المدينة و نشأتها و نموها وما يميز الريف عن المدينة و خصائص الوسط الحضري في الجزائر ، سنأخذ مدينة الجلفة نموذجا على ذلك حيث تعتبر مدينة الجلفة من الأقطاب الهامة لمدن الجزائر بموقعها الاستراتيجي و وضعيتها الجغرافية سواء من حيث الموقع من الجزائر عامة أو ولاية الجلفة خصوصا ...التي تحتل المرتبة السابعة من حيث عدد السكان حيث بلغ عدد السكان سنة 1998 - 960280 نسمة (1)
في حين بلغت نسبة التحضر في الولاية إلى 63.5 مع العلم أن الولاية تعتبر سابقا من الولايات التي تعتمد على النشاط الاقتصادي الريفي و الرعوي ، خاصة و إن الإحصائيات الأخيرة تشير إلى بلوغ سكان الولاية إلى 1230000 نسمة خلال سنة 2007 (2) بنسبة التحضر عالية قد تصل إلى 68 بفعل النزوح الريفي خاصة نحو مدينة الجلفة التي قد يصل عدد السكان فيها سنة 2007 إلى 410000 بعد أن كان سنة 1998 لا يتجاوز 265000 نسمة (3)

" مدينة الجلفة "

تقع مدينة الجلفة في وسط ولاية الجلفة إذ تحيط بها مجموعة الدوائر و البلديات فهي تحتل موقعا جغرافيا مميزا بين الشمال و الجنوب و الشرق و الغرب ترتفع على سطح البحر بأكثر من 800 متر و هي منطقة سهبية شبه صحراوية .. تجمع بين التل و الصحراء شتاؤها بارد و صيفها حار جاف و يكون غالبا ألطف عن مناطق الساحل نظرا للحزام الغابي المحيط بها (السد الأخضر) فهي تعتبر همزة وصل بين الشمال و الجنوب و الشرق و الغرب فهي تقع على الطريق الوطني رقم واحد الرابط بين (الجزائر و تمنراست) و على بعد 300 كلم من العاصمة جنوبا .... هذا ما يجعلها مركزا تجاريا و اقتصاديا هاما .. و يغلب فيها النشاط الفلاحي عموما (زراعة الحبوب و تربية المواشي ...) فهي في وقت مضى الممول الرئيسي لبعض الولايات و لقد شهدت الجلفة توسعا عمرانيا و انفجارا ديموغرافيا مع بداية الثمانينيات و استمرت وتيرتها خاصة في فترة التسعينيات في القرن الماضي نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية و الاقتصادية في الأرياف مما أدى إلى تهجير السكان الريفيين نحو المدن بشكل ملفت للانتباه و مدينة الجلفة خصوصا ..مما أدى إلى بروز ظواهر دخيلة عن الطابع السابق للمدينة و نذكر منها .

- انتشار أزمة السكــــــن
- انتشار البناءات الفوضوية و الأحياء القصديرية والأحياء الريفية الحضرية
- بروز مظاهر الفوضى العمرانية و إنشاء تجمعات شبه ريفية .
- تدني مستوى الخدمات في المدينة (الصحة – التعليم – النقل- المرافق العامة..)
- انتشار الفقر و البطالة و مظاهر الحرمان و التسول و اشتغال الأطفال
- ظهور الآفات الاجتماعية و الأوبئة و الإجرام وانتشار
- انتشار المظاهر الريفية سواء تعلق الأمر بالمسكن أو تربية الحيوانات

2- لمـــــــحة تاريخـية عن مدينـــة الجلفة :

تعتبر مدينة الجلفة قديمة العهد ، و من أجل معرفة أطوار تطور المدينة و حصر المؤثرات على التطور المجالي للجلفة عبر مختلف الفترات التاريخية و كذلك جزء من العوائق الحديثة لا بد من معرفة و لو جزء صغير من الجزء التاريخي لهذا التطور عبر المراحل الهامة .

بدأت معالم مدينة الجلفة بالبروز مع سنة 1840 حيث عملت السلطات الاستعمارية إلى إنشاء تجمع بالموضع ، خلال إنشاء قاعدة عسكرية سنة 1852 و هو عبارة عن ساحة عسكرية تضم حوالي 50 عائلة ، وفق هيكل مستطيل الشكل موجه شمــــالا ...يضم 16 مقاطعة ، حيث برز حـــــي البرج 1854 و بداية انتشار الصناعة و الاستقرار بالجلفة بعد 1882 .

أين بدأت الهجرة الداخلية نحوها و المحلية خاصة حيث بلغ عدد السكان 700 نسمة منهم 300 أوروبي و كذلك إنشاء المدارس الابتدائية و مذبح وسوق للماشية و الأخشاب و الملح ... وبناء السكة الحديدية نحو العاصمة لنقل السلع خاصة الجلفة و الماشية سنة 1912 حيث بدأت مظاهر التوسع و التشكل العمراني بعد ذلك و ظهور بعض الأحياء ك(البرج – زحاف – 100 مسكن -قناني -بن جرمه- باب الشارف) و ابتدءا من إنشاءها كمقر للولاية

سنة 1974 .. بدأت ملامح توسع النسيج العمراني للمدينة على مساحات معتبرة .و يمكننا تتبع مراحل تطورها التاريخي عبر الزمن بذكر التطورات التالية :
1861 :يتوزع السكان على مساحة 1776 هكتار ،وبناء كنيسة قرية الجلفة تعرف نموا كبيرا بداية من الحصن ، وفي العاشر
من جانفي من نفس السنة صدر المرسوم الإمبراطوري يؤسس للمكان المعروف بالجلفة مركز للتجمع بالجلفة
1863:بناء أول مدرسة
1864:ثورة أولاد سيدي الشيخ
1869:الجلفة نصبت كبلدية مختلطة في 01جانفي
1874:بناء مقر البلدية ،دار العدالة
1877:أشغال بناء المسجد سيدي بلقاسم
1888:بداية السجل الطوبوغرافي للمنطقة .
1889:إنهاء ثاني شبكة للماء الصالح للشرب(الأولى سنة1854)
1895:بناء المكتب العربي.
1900:انجاز أول شبكة صرف المياه لبلدية الجلفة
1901: عدد السكان مدينة الجلفة يصل إلى2016ساكن.
1907: إنهاء الشبكة الثالثة للمياه الصالحة للشرب.
1921:وصول السكة الحديدية ،عدد سكان الجلفة 3019ساكن.
1927:بناء مستوصف وعيادة .
1931: توزيع الكهرباء في مدينة الجلفة
1936:بناء البريد ومساكن حي المشتلة.
1948:إحصاء 1948،عددسكان الجلفة 6212ساكن منهم حوالي 5800 داخل المدينة.
1954:اندلاع الكفاح المسلح ، عددسكان الجلفة 10070ساكن ،مماسبق في المنطقة سجلت الحضور في الفعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي عاشته الجزائر بأكملها، خاصة أثناء الثورة التحريرية حيث شاركت الولاية السادسة التي تلحق بها المنطقة في جبل بوكحيل الذي كان مسرحا لعدة عمليات عسكرية قامت بها وحدات الجيش التحرير الوطني ضد الاحتلال.
1974 :صارت مدينة الجلفة عاصمة لولاية الجلفة بفضل التقسيم الإداري الجديد.

- رغم المشاريع في إنجاز السكان إلا أنها لا تكفي لاحتواء الطلب المتزايدة على السكنات جراء التزايد السكاني المرتبط بالنزوح الريفي و المتزايد الديموغرافي.
- ظهور خطر التعمير و التوسع السكني على حساب الغابات و الأراضي الفلاحية
- انعدام (المساحات الخضراء – الحدائق –المساحات العمومية) وفقدان الخصائص الحضرية .
- النقص في التهيئة العمرانية و مشاكل الطرق و تصريف المياه .

- النـــشــاطات في المدينة الجلفــة :

- الفلاحـــــــة : تعد الفلاحة من بين النشاطات الأولى في ولاية الجلفة عموما و ترتكز أساسا على زراعة الحبوب (القمح ، والشعير ..)

- الصناعـــة : بالرغم من توفر المدينة على منطقة صناعية ...إلا أنها شبه منعدمة جراء ...مشاكل الوحدات الصناعية و إفلاس المؤسسات و تسرب عمالها .. على مراكز صناعية لإنتاج مواد البناء و المؤسسات الخاصة للصناعات الخفيفة

- **تربية المواشــــي :** تمتاز الولاية و المنطقة عامة بامتهان تربية المواشي (الغنم) حيث تحوي ولاية الجلفة على ثروة حيوانية معتبرة بالرغم من ارتفاع تكاليفها و نقص المراعي جراء الحرث العشوائي و عوامل التهريب و حركة الموالين نحو الجنوب الغربي من أجل البحث عن المراعي.....

2- تقديـــم مجـــال المدينــــة :

أ – الموقع الجــغرافي و الفــلكي :

تحتل منطقة الجلفة موقعا استراتيجيا على الخريطة الاقتصادية و السياسية في الجزائر فهي في قلب القطر الجزائري ، فهي تقع بين خطي طول و شرق خط غرينيتش و بين خطي عرض و شمال خط الاستواء ، مما يجعلها في النطاق المناخي الشبه الصــحراوي تتربــع علــى مســاحة هكتــار ، بتعــداد ســكاني قــدر ب حسب التعداد للسكاني ...

تحــدها البلــديات التاليــة : مــن الشــمال حاســي بحــبح و دار الشــيوخ و الشــرق و الغرب بن يعقوب و الجنوب عين الابل و زكار

ب- الموقع الجــهوي : باعتبارها همزة وصل بين الشمال و الجنوب حيث تتوقع عبر مسار الطريق الوطني رقم 1 ، تعتبر نقطة عبور جهوية بين الشرق و الغرب حيث يتوسط كل من (المسيلة و تيارت) و (المدية و الأغواط)

ج- الموقع الإداري :

باعتبارها مركز لولاية الجلفة التي نشأت بفضل التقسيم الإداري سنة 1974 و بحكم موقعها الداخلي في وسط الولاية تعتبر المدينة الأكثر حضرية و حركية

جدول رقم (02) يبين موقع المدينة للنسبة لبقية المدن المجاورة

المدينة	المدية	المسيلة	الأغواط	تيارت
البعد (كلم)				

جدول رقم (03) يبين موقع المدينة بالنسبة لبقية مدن الولاية الهامة

المدينة	عين وسارة	حاسي بحبح	مسعد	عــــين الإبل	الشارف	دار الشيوخ	الإدريسية
البعد(كلم)	100	50	75	43	50	50	110

هـ- التطـــور العمـــراني :

عرفت مدينة الجلفة تطورات عمرانية ابتداءا من المرحلة الاستعمارية إلى مرحلة بعد الاستقلال ثم مرحلة التسعينيات ...بسبب النمو الديموغرافي و النزوح .

- **العنصر العقاري** : أغلب الأراضي هي ملك للدولة و عملت الدولة على تمكين السكان من امتلاكها بعينة التعمير و محاربة الفوضى العمرانية و المحافظة على الشريط الغابي المجاور للمدينة .
- **ســهولة الأراضــي :** تـوفر الأراضـي المنبسطة خاصـة فـي النـواحي الشـرقية و الشمالية لضواحي المدينة و رغبة الفلاحين في بيع أراضيهم المجاورة للمدينة و المجاورة للطريق الوطني و الطرق الفرعية لضواحي المدينة .

جـ) الديناميكية الحضرية :

تتميز مدين الجلفة بتوسع عمراني ، حتى صارت مفترق طرق للتبادل التجاري النشط خاصة أيام الأسواق الأسبوعية (الجمعة ، الاثنين) و تعد الطرق المحاور الهيكلية للمجال

... لأنها شريان الحركة ، و مؤشر هام لخطة المدينة و دورها الهاك في قيام المدينونة ويمكن تصنيعها إلى طرق أولية و أخرى ثانوية .

- **الطرق الأولية :** تستعمل أما للدخول إلى المدينة أو العكس أو تصريف الحركة القادمة من المدن الأخرى و ربط المدينة بمختلف الولايات و المدن
- **الطرق الثانوية :** وهي الطرق التي تربط المدينة بمختلف الأنسجة الحضرية الموجودة بها و قد تربط المدينة ببعض الدوائر و القرى و الأرياف المجاورة لها .
- **الطرق الثالثة :** فهي متصلة بالطرق الثانوية و تخدم بالأساس الأحياء السكنية و المؤسسات الحضرية و هي أمل كثافة من سابقتها يتراوح عرضها بين 5 **إلى** 7 **أمتار** .

4) **المعـــطيات الديمــوغرافية :**

- **إنصدر** كل المعطيات الديموغرافية لسكان مدينة الجلفة يرتكز أساسا على إحصائيات " مديرية التعمير و البناء لولاية الجلفة "

الجدول رقم 1 :

يبين تطور عدد السكان لمدينة الجلفة بين 1987 **و** 2007

عدد السكان	1987	1998	2001	2003	2007
مدينة الجلفة	89090	159675	206079	279234	272543

من خلال الجدول نستخلص ما يلي :

- ارتفاع عدد السكان خلال عشرين سنة إلى أكثر من الضعفين إنطلاقا من الزيادة الطبيعية للسكان في المدينة فالأرقام التي تخص (2001 ، 2003 ، 2007 **)** مستدلة من **نتائج التعداد السكاني لسنة** 1998 إضافة إلى سجلات الولادات و الوفيات لبلدية الجلفة .... فهي لا تعبر حقا عن الحجم الحقيقي للسكان بالمدينة ، جراء عدم التصريح بالإقامة و صعوبة الحصول على بيانات خاصة بعدد السكان الفعلي

-**ب** : السكن : عرفت مدينة الجلفة مؤخرا استجابة للتطلعات السكنية حيث لوحظن الانجازات المتعلقة بالإسكان و القضاء على السكنات الفوضوية و الهشة خاصة مع بداية 2001 ... ويمكننا ملاحظة 4 أنواع من الأحياء السكنية في المدينة .

(السكن في الأحياء الهشة (**الفوضاوي**) . الأحياء الهامشية ، الأحياء الجماعية العصرية (

- **السكن الهش :** يوجد على ضواحي المدينة و يمكن اعتبار الأحياء الفوضوية القصديرية و العشوائية كسكنات هشة ..تتمركز بالأساس غرب المدينة و أحيانا وسطها فهي بناءات عشوائية من الطوب أو الآجر و الأدوات المستحدثة للبناء سابقا ... **لا تعتد** على واجهات منتظمة يسكنها المهاجرون الريفيون على أساس الأعراش و تحكمها نظام القرابة حتى أن تسميتها تنسب إلى الأعراش ... كالحياء (بن سعيد **، الضحى** ...العبازيز ، **أولاد ناصر**. ....)

- **الأحياء الهامشية :** و يمكن اعتبارها تقليدية قديمة و أخرى جديدة ...

فالأحياء الهامشية الجديدة هي امتداد لتلك الأحياء القديمة التقليدية الحديثة النشأة (منتظمة و غير منتظمة) ، تتميز هذه الأحياء ببنائها الصلب على ارتفاع طابقين على الأكثر فأغلبها من الأرض فهي على العموم منتظمة المسالك و تتميز بالكثافة السكانية العامة إذ أن معدل حجز السكان هو 8 أفراد على المسكن الواحد و أغلبها تتميز بوجود "**حوش**" داخل المنزل رغم عمليات التغيير و التبديل فيها إضافة إلى الاعتماد على المستودعات بغية الحصول على مصدر إضافية للدخل لهدف الكراء أو النشاط التجاري المختلف و المتغير **دوما** ... نلاحظ في أحياء (**باب لشارف ، قنــاني ، حي المستشفى** ، الضاية ، بن عزيز.)

أما الأحياء الهامشية غير منتظمة : و نخص بالذكر أحياء : (البرج ، عين سرار ، شعوة ، عيسى القائد ، بناية 40 ، عين الشيح) أغلب سكانها من النازحين و من الريف و الباحثين **عن الشغل** .... فهي أحياء ، مختلطة السكان و غير منتظمة في نوعية البناء وقد تتداخل فيها السكنات العصرية مع التقليدية مع الفوضوية .

الأحيـــــاء الجمـــاعية :

عرفت هذه الأحياء حديثا من أجل تغطية العجز السكن في المدينة و تلاحظ في أحياء (**جلفة** الجديدة ، بن ربيح ، الحـدائق ، الوئـام ....) تتميز هذه الأحياء بكثرة العمارات الجامعية التـي تحوي شقق يتراوح عدد غرفها بين 3 **و**4 غرف و أحيانا غرفتين ..فهذه الأحياء عموما غير مطلوبة من طرف السكان الريفيين لعدم توافقها على الثقافة الريفية السائدة .

و كذا عدم كفايتها و النقص الملاحظ في تجهيزاتها الأساسية ..... تسكنها الأسر الصغيرة **و النو**وية و الأسر الجديدة غالبا .. وتتميز بسعر الكراء المنخفض ....

الأحيـــــاء العصريـــة :

الملاحظ لمدينة الجلفة انعدام أو قلة الأحياء العصرية الفخمة نظرا للتداخل السكني بين السكنات التقليدية و العشوائيـة ...فهي تتوزع غالبا في المناطق الحديثة و يمكن ملاحظتها أيضا عبر محيط البناءات الذاتية المتوزعة على أطراف المدينة و وسطها ......

تطــور السكــن :

في السنوات الأخيرة ....جراء النزوح الريفي و الجر السكاني في المدينة عملية السلطات على تلبية حاجات السكن لضمن العلاقة بين السكن و النشاطات المختلفة بالسكان و محاربة البناءات الفوضوية و كظاهر تزيين المدينة ، حيث تم إنشاء تعاونيات للبناء و منح الأراضي بغية السكن و تخفيف الضغط على الطلب المتزايد ، ولكن رغم هذا تتم إنشاء إحياء فوضوية و غير مطابقة للسكن في المدينة من حيث الشكل أو الحجم أو الواجهة .... لعدم وجود قوانين خاصة بالبناء في المدينة .

جدول رقم 2 يوضح مختلف أنواع السكن في المدينة الجلفة .

السنة		النسبة ٪	1993	النسبة٪
سكن جماعي	1157	1218	4746	31.82
سكن فردي	6877	76.14	8798	59
سكن فوضوي	999	11.06	1368	9.18
مجموع	9033	100	14912	100

إحتياجات السكن :

رغم برامج الدولة في إسكان إلا أنها عاجزة على تغطية الطلب المتزايد عن السكن

الجدول رقم 3 يوضح الاحتياجات في السكن ...(آفاق 2029)

الفترة	**1998**	**2004**	**2009**	**2019**	**2029**
عدد المساكن	**154094**	**211867**	**276246**	**469637**	**789413**
عدد المساكن **الضروري**	**22013**	**30266**	**39463**	**72251**	**133068**
عدد المساكن **المفقودة**	**20596**	**22013**	**30266**	**55413**	**102057**
العجز	1417	8253	9197	16838	31011

حسب المديرية فإن الحاجة إلى السكن تحدد بمدى الزيادة السكانية إضافة إلى حجم النزوح الريفي و حجم الأسرة و و مدى توفر المساحات الضرورية للبناء و كذا أنماط السكن و حسب نفس المصدر فإن من بين 22013 سكن يوجد 8000 سكن جماعي و الباقي من الأنمط الأخرى .

و إذا أفترض إلى مساحة المسكن تتراوح ما بين 75 و 100م^2 فإن المساحة الضرورية للسكن الجماعي تكون كالتالي :

جدول رقم : 4 يوضح المساحة الضرورية للسكن الجماعي .

الفترة	2004	2009	2019
عدد المساكن	8253	9164	16838
السكن الجماعي	2971	3310	6735
المساحة المنتظمة	26790	297900	606150
المساحة المبنية	267390	59580	121230

الباب الثاني

الإطـــــار المـيـدانـــي

تمهيـــد :

سنعمل في هذا الباب الميداني و الذي قسمنـــاه إلى أربعة فصول إلى التطرق إلى خصائص أفراد العينة كفصل أول ثم اختبار فرضيات بتحليل الفرضيات و التعليق على البيانات الخاصة لكل فرضية في كل فصل على حدا .

باستعمـــال الجداول المركبة بين المتغيرات و المؤشرات المستخرجة من الاستمارات البحـث الميدانـي ففي هذه الجـداول المركبـة سنستعين بالأرقـام و النسب .

و لقد تعمدنا وضع التنسيب أفقيا باتجاه المتغير المستقل و وضعنا كل تكرار مع النسبة الخاصة به في نفس الخـانـة لتوضيح قـراءة الجـداول .

الفصل الأول

تحديد المجال المكاني و الزماني للدراسة .

- **تحديـد المـجال المكاني و الزمـاني للدراســة :**

لا يمكن لأي باحث أن يقوم بدراسة سوسيولوجية دون أن يحدد مجتمع بحثه الذي سيختاره للدراسة و الذي سوف يبادر إلى اختيار العينة الملائمة له بوضح استمارة الاستجواب الخاصة به ، و كذا جمع المعلومات الكافية التي لها علاقة بالموضوع ، التي قد تساهم هذه المعلومات في تحليله السوسيولوجي بعد أن كانت في البداية عبارة عن أسئلة أغلبها يتم الإجابة عليها اختياريا .... إن هذا التحديد يهدف إلى الوصول إلى مجتمع البحث الحقيقي والممثل للظاهرة المدروسة فالأمر هنا ليس بالسهل إذا تعلق الأمر ببعض المواضيع التي يراه بعض المستجوبون المعنيون بالأمر نوع من الاهانة والبعض الآخر لا يعطيها أي اهتمام......هذا مما يعقد الأمر في اختيار العينة والتسريع في ملأ الاستمارات المطلوبة والكافية والمقبولة للبحث الميداني مع الحرص على انتقاء المبحوثين وكذا انتقاء استمارات البحث التي تتوافق مع الدراسة الميدانية.

1-**المجال المكاني**:

ويقصد به المكان أو المساحة الجغرافية التي يؤخذ منها مجتمع البحث.ولقد تمت هذه الدراسة على مستوى مدينة الجلفة دون الاعتبار للحيز السكاني للمبحوثين الذي يتوزع على الأحياء العشوائية (القصديرية,البناءات الذاتية,العمارات والشقق...)

2-**المجال البشري**:

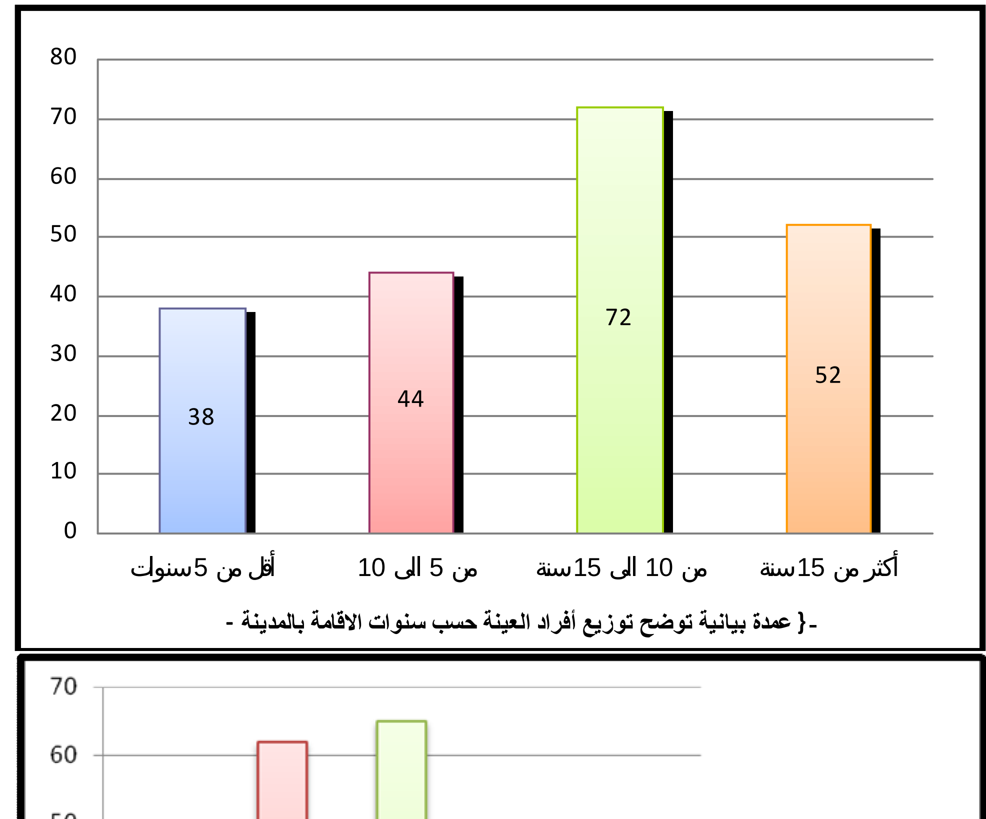
ويتحدد بمجموعة الأفراد المختارين في عين البحث الذين يمثلون الأسر الريفية المقيمة حديثا في المدينة باختلاف مواطنهم الأصلية الريفية . والذين مررت إليهم استمارة البحث والذين تتوفر فيهم الشروط الكافية لفهم و الإجابة على كافة الأسئلة والاستمارة

3-**المجال الزمني**:

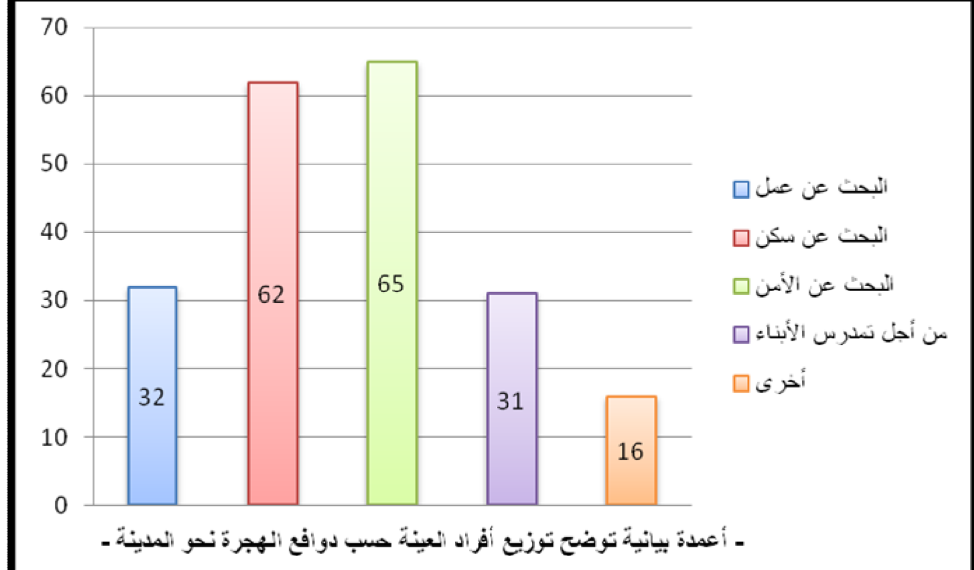
وهي المدة الزمنية التي استغرقها فترة توزيع واسترجاع استمارات البحث وكذا انتقاء الاستمارات الكافية والملائمة للدراسة الميدانية.حيث بدأت الدراسة الاستكشافية شهر افريل2007 إلى غاية نوفمبر من عام 2008,وقد دامت عملية التوزيع أكثر من شهرين.في حين دامت عملية استرجاع وانتقاء الاستمارات الملائمة أكثر من 7 أشهر بما فيها عملية إعادة توزيع الاستمارات حيث فاق عدد الاستمارات الموزعة 340 ... وتم الاكتفاء ب 206 استمارة...ويرجع سبب التأخير إلى جهل المبحوثين بماهية هذه الاستمارة و تزامنها مع الانتخابات المحلية وعدم الثقة في مصدرها

جدول رقم 41 يوضح العلاقة بين عدد الأبناء في سن التمدرس و تمدرس الأبناء.

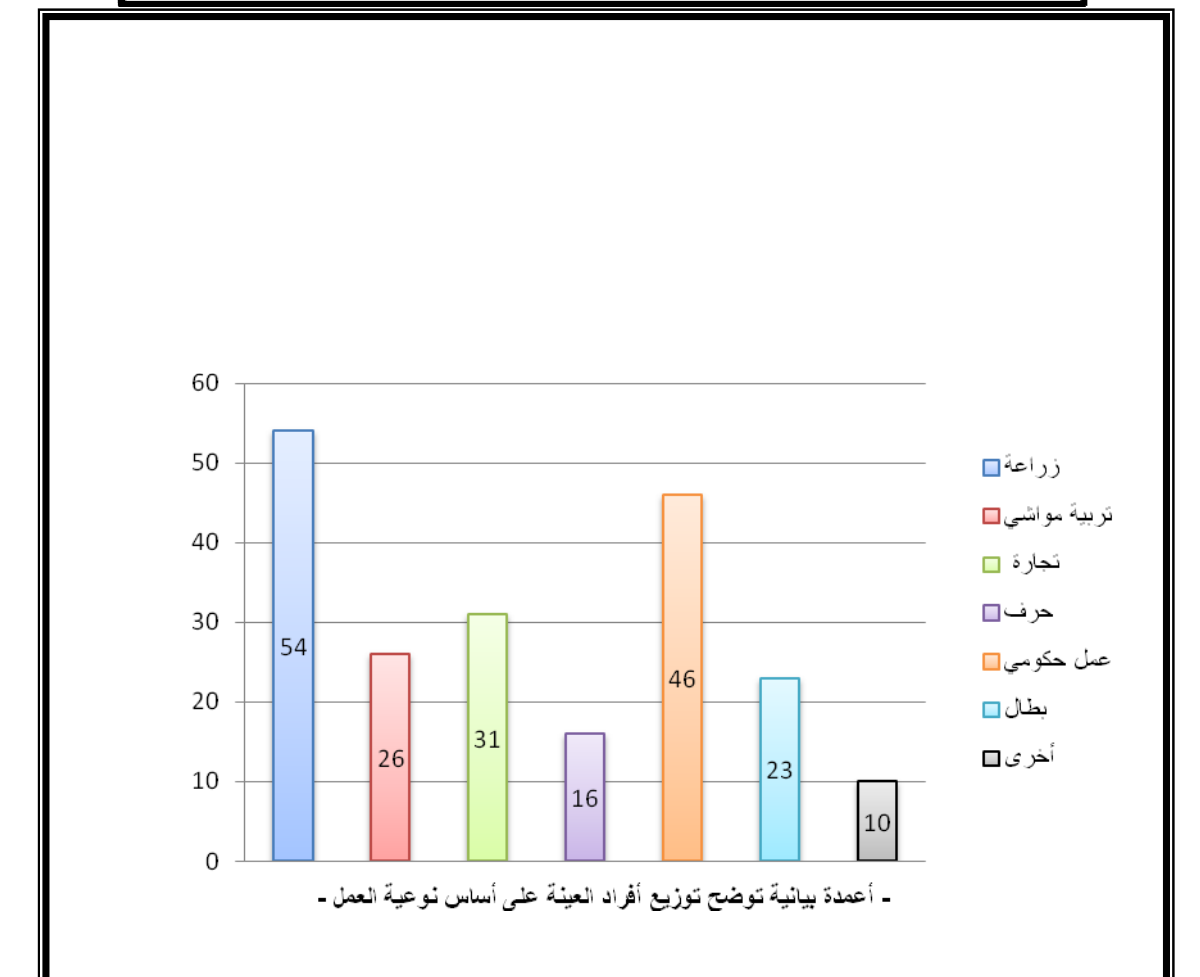
المتمدرسين عدد الأبناء **في سن التمدرس**	**0**	**1**	**2**	**3فأكثر**	**المجموع**
0	55.88 38	32.35 22	11.76 08	-	100 68
1	7.31 06	51.21 42	41.46 34	-	100 12
2	14.63 06	65.85 27	4.87 02	14.63 06	100 41
3	18.18 02	54.54 06	-	27.27 03	100 11
4	75 03	25 01	-	-	100 04
4فأكثر	-	-	-	-	-
المجموع	26.69 55	47.57 98	21.35 44	2.91 4.36	100 206



-{ عمدة بيانية توضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات الاقامة بالمدينة -



- أعمدة بيانية توضح توزيع أفراد العينة حسب دوافع الهجرة نحو المدينة -



- أعمدة بيانية توضح توزيع أفراد العينة على أساس نوعية العمل -

الفصل الثـــاني

التحليل و التعليق على البيانات الخاصة بالفرضية الأولــى

يعمل السكن العشوائي في المنـاطق الفوضويـة على الحفاظ عن القيم والممارسات الريفيـة .

جدول رقم4 يوضح علاقة كفاية الدخل لمدى اختلاف السكن عن السكن السابق

اختلاف السكن / كفاية الدخل	يختلف	نوعا ما	لا يختلف	المجموع
كاف	44.44 08	33.33 6	22.22 4	100 18
غير كاف	44.44 88	38.38 76	12.12 24	100 198
المجموع	46.60 96	39.80 82	13.60 28	100 206

من خلال هذا الجدول الذي يوضح العلاقة بين كفاية الدخل بمدى المبحوثين عن اختلاف سكنهم عن السكن السابق نجد أن :
الاتجاه العام لهذا الجدول يتجه نحو الاختلاف بنسبة 46.60 % **مقابل** 39.80 % للذين صرفوا أنه مختلف نوعا ما في حين نجد أن الذين لا يرون أي اختلاف بين السكن السابق و **الحالي** 13.60 من أفراد العينة .
و عند إدخالنا لمتغير كفاية الدخل نجد أن 198 من أفراد العينة المقدرة بـ 206 يعتبرون الدخل غير كاف أين نجد أن 44.44 % منهم يقرون بالاختلاف في حين نجد أن 12.12 % منهم يعتبرون سكنهم كالسكن السابق .
يعتبر الدخل من العوامل المؤثرة على مستوى معيشة الأسرة و ذلك بقياس حجم الأسرة و مدى رغبتها في توفير الحاجيات للأبناء و وضعية الأبناء من حيث التمدرس الرعاية ، الصحة ، التعليم العالي . . . . فتجهيز المسكن بالضروريات يعتبر شيئا أساسيا للحياة في المدينة من حيث الوسائل المعيشية فيه أو المسكن في حد ذاته . . **التي تعتبر أصعب من** حيث السابقة فهذا يعتمد في الغالب على ادخار العائلة و مدى نشاطاتها الاستثمارية و قد لا **تعتمد على الدخل غالبا** .
تبرز العلاقة الواضحة بين كفاية الدخل لسد حاجيات **الأسرة ومدى اختلاف السكن الحالي عن السكن السابق**.. فكفاية الدخل تعبر عن المستوى المعيشي الذي يقاس أيضا ب مؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مثل / **نسبة التعلم/ المستوى** الصحي/السكن الملائم/ **متطلبات** الأسرة المعيشية/ توفير الكماليات/**الادخار**.....ومشكلة كفاية الدخل هي
مشكلة ذات الطابع الاقتصادي التي ترتبط بظروف مثل: البطالة، مشكلة عدم توفير العمل المناسب، تدني مستوى الدخل حجم الأسرة ..غلاء المعيشة والجهد وسوء **الأحوال** المعيشية، وعدم وجود المسكن الملائم وبعد العمل عن مكان السكن، **وعدم توفر المواصلات والخدمات وتنقل الإنس**ان من أرض إلى أرض بحثاً عن المعاش والحياة الأفضل هو سلوك **إنساني منذ أن خلق ا الأرض ومن** عليها ويعز على الإنسان الارتحال من وطنه ومسقط رأسه ، وكلما ألمت بالإنسان ضائقة اقتصادية أو أمنية لازمه هاجس الهجرة لتحسين الوضع والعودة إلى الوطن بعد زوال هذه الضائقة وتحقيق الطموحات المهاجر الريفي يعاني من مشكلة كبيرة تتناقض مع الهدف من هجرته وابتعاده عن أهله أو عشيرته أو رفقائه.. **و**

فقدانه لوظيفته قد يرغمه على بذل الكثير من الجهد... فلقد جاء المهاجر إلى المدينة للبحث عن حال أفضل و قد يتخلى عن عمله السابق في الريف الذي يقتات منه فيبيع ممتلكاته أو يؤجرها.. يدخر بعضاً من المال ... ليعينه على نوائب الدهر .أو يكون نواة لمشروع يقتات منه هو وعياله ... وإن أوصله لحال الكفاف فهذا مطمح لا يحققه الكثيرون.. فحتما سيعمل على تجهيز السكن أولا والعمل على اقتناء سكن ملائم في المدينة وحسب بوتفنوشت فان الخاصية الأساسية للمجتمعات الريفية ليس الميل الى الاستهلاك الشخصي الضئيل ولكن الميل الى الادخار وضمان وسائل البقاء او العيش على الاستهلاك الشخصي الضعيف باستثناء المناسبات الكبرى و الأفراح هذا الادخار يجب عدم إساءة فهمه على انه بخل لان العائلة تعرف كيف تكون مضيافة وكريمة(1) ورغم دراية المهاجرين بأحوالهم المعيشية إلا أن اغلبهم يضع الأمل في قيام الدولة بإسكانهم..هذا ما لاحظناه من أفراد العينة الذين يتعمدون التقليل في التصريح خاصة في الأمور المالية و المعيشية والملاحظ أن اغلبهم قام بوضع ملف طلب السكن أو قطعة ارض في المدينة من السلطات المعنية رغم الحالة المادية الحسنة للبعض منهم..

1 مصطفى بوتفنوشت : العائلة الجزائرية ، التطور و الخصائص الحديثة.مرجع سابق ص 48

جدول رقم 05 يوضح العلاقة بين نوعية السكن و مدى اختلافه عن المسكن السابق.

اختلاف المسكن / نوعية السكن	يختلف	نوعا ما	لا يختلف	المجموع
قصديري	12.50 06	41.66 20	45.83 22	100 48
تقليدي	45.83 44	50 48	4.16 04	100 96
شقة	90 36	10 04	-	100 40
فيلا	66.66 04	33.33 02	-	100 06
أخرى	37.50 06	50 08	12.50 02	100 16
المجموع	16.60 96	39.80 82	13.70 28	45.83 204

من خلال هذا الجدول ، نجد أن هذا الاتجاه العام يتجه نحو الاختلاف عن السكن السابق بنسبة 46.60 مقابل 39.80 للذين يرون أنه مختلف نوعا ما ثم 13.7 للذين لا يرون أي اختلاف .

و عند إدخالنا لمتغير نوع السكن على المبحوثين في اختلاف سكنه عن السكن السابق نجد أن أصحاب السكنات القصديرية و التقليدية تتعاكس إجاباتهم على نحو منتظم نظرا لاختلاف طبيعة السكنات في حين أننا نجد آراء سكان الشقق تتوافق مع المعقول باختلاف السكنات مع السكن السابق .

و بدون الاستدلال بالأرقام نجد أن سكان المناطق القصديرية لا يرون أي تغير في نوع سكنهم مع السكن السابق ، و كأنهم نقلوا مع سكنهم إلى المدينة . فالمعروف أن الحصول على سكن لائق يعد امرا نادرا في ظل الظروف المعيشية والاقتصادية للبلاد عامة.

فخصائص السكن في المناطق الداخلية الريفية مختلف كثيرا عن السكن الريفي في الشمال الجزائري ، قد تكون أسباب حكم المهاجرين على السكن بمدى تغير أوضاعهم عن أوضاع السكن في الريف أين تنعدم الشروط الضرورية الكهرباء ، غاز ، خدمات . .

إن المتحضر الجديد . . . يعتبر حياته في المدينة امتدادا لما عاشه في الريف ، حيث أنه لا يرى في كونه حضريا يجب عليه الاقتناع بكل ما هو حضري ، فالسلوكات و الأوضاع التي هو فيها و بغض النظر عن الإمكانيات المتاحة لا تتغير حتى تتماشى مع الحياة الحضرية ، التي هي من نتاج الظروف الإسكانية المتدهورة و لا أمل في البدائل السكنية مع هذه الأوضاع و كما سبق التطرق إلى عامل الدخل و علاقته بنوعية السكن فيمكننا هذا التطرق أيضا إلى سبل العيش و خلق فضاءات اقتصادية ريفية لتحسين الأوضاع المعيشية لأسرتهم ، فقد نرى مظاهر لترييف المدن (تربية الدواجن ، الحيوانات ، . . . . شغل الأراضي بالحظائر . . .) . . . .

فالسكن السابق للمبحوثين يمكن أن يكون قصديري أو شعبي . . .
أو لسكان العمارات و يمكن أن نلاحظ أن البعض منهم يتخلى و يبيع سكنه في العمارة الذي منحته له الدولة و يرجع إلى السكن بالمناطق الشعبية و الفوضوية نظرا لسلبيات تلك السكنات . . .
و التي تتخلص في (عدم الكفاية ، الرغبة في انتقاء الجيران ، . . . .
انتشار المشاكل و عدم ملائمة السكن لاحتياجات الأسرة . . .)
كما نلاحظ أن البعض من ريفي العمارات أنهم يقومون بتغير سكنهم الداخلي . . . كإضافة أو نزع . . أو إعادة . . للسكن ملائمة إلى احتياجاتها سواء المادية أو الثقافية الخاصة بالأسرة .

جدول رقم 06 يوضح العلاقة بين نوعية الحي و علاقة المهاجرين مع سكان المدينة .

العلاقة مع سكان المدينة / نوعية الحي	**توجد علاقات**	**لا توجد**	**المجموع**
قصديري	82.50 33	17.50 07	100 40
شعبي	55.70 64	44.82 52	100 116
عمارة	16.66 06	83.33 30	100 36
عصري	37.50 03	62.50 05	100 08
أخرى	100 06	-	100 06
المجموع	54.36 112	45.63 94	100 206

يهدف هذا الجدول إلى اختبار العلاقة بين نوعية الحي السكني للمهاجرين بمدى وجود علاقات مع سكان المدينة ، فمن خلال هذا الجدول و الذي نلاحظ فيه أنه يتجه نحو وجود علاقات مع سكان المدينة بنسبة 54.36 **مقابل** 45.63 و عند إدخالنا لمتغير نوعية الحي السكني نجد أن العلاقات مع سكان المدينة توجد في الأحياء الشعبية و القصديرية و المناطق الأخرى فهي شبه متقاربة في الأحياء الشعبية و تقل في الأحياء العصرية و العمارات ، و من هذه النتائج يمكننا التعليق عن ذلك بأن رغم التجمعات الريفية في المناطق العشوائية (القصديرية و الفوضوية) إلا أنه توجد علاقات مع سكان المدينة في نفس المناطق الشعبية منها و القصديرية للاحتكاكات المفروضة بين سكان الريف و المدينة في هذه المناطق و كذا لزيادة الطلب على السكن الذي أدى إلى إنشاء ضواحي سكنية هامشية سواء فوضوية أو منتظمة على حساب المدينة يشغلها الريفيون و الحضريون معا من شانها ان تخلق نوع من التفاعلات بين السكان..وتتعلق عمليات انشاء العلاقات الجوارية والمصاهرة في المدينة وقتا طويلا..قد تلاحظ مع الابناء خصوصا و الجيل الجديد الناشئ ومدى تمدرسهم وشغلهم في المدينة وقد ترتبط ايضا بعلاقات النساء الجوارية

جدول رقم 07 يوضح العلاقة بين ملكية السكن و مدى وجود العلاقات مع سكان المدينة .

العلاقات / السكن	موجودة	غير موجودة	المجموع
ملك للأسرة	51.89 82	48.10 76	100 158
مشترك	65.62 21	34.37 11	100 32
مؤجر	56.25 09	43.75 07	100 28
المجموع	54.36 112	45.63 94	100 206

من خلال هذا الجدول الذي يبرز العلاقة بين مدى وجود العلاقات للمهاجرين مع سكان المدينة و علاقته بملكية السكن للأسرة المهاجرة نرى أنه الاتجاه العام لهذا الجدول يتجه نحو وجود العلاقات بنسبة 54.36 .
و عند اعتبار المتغير الخاص بملكية السكن نجد أن 51.89 لديهم علاقات ممن يملكون السكنات في حين تزيد النسبة عند أصحاب السكنات المشتركة إلى 65.62 ، في حين نجد أن 45.63 ليست لديهم علاقات أصحاب السكنات المؤجرة .
نلاحظ من الجدول اختلاف نسبي في النسب المتعلقة بوجود العلاقة مع سكان المدينة حسب ملكية السكن . يمكن اعتبار ذلك حسب ملاحظاتها لأفراد العينة لنوع الأسر المقيمة حسب السكن فأغلبية السكنات المشتركة هي تجد فيها عائلات كبيرة ممتدة تمتد عبر جيلين أو أكثر أو هي عبارة عن سكن مشترك لمجموعة من الورثة و لا يخص الأسر الصغيرة النووية الذي يدفع سكانه إلى الانعزال حسب تعدد أفراده و أدوارهم فيها .في حين أننا نجد الأسر التي تملك السكن تقل فرصها في خلق العلاقات لعدة اعتبارات منها صعوبة تحديد طبيعة العلاقات مع سكان المدينة الغير ريفيين ، اعتبار العلاقات منها تخص الأفراد و الأقارب أو أبناء العرش الحضريين و نوع الأسرة و حجمها مما يجعل اختلاف العلاقات حسب أفرادها وفق حظوظهم في خلق العلاقات جراء عمليات التفاعل الحضري بين أفراده كما تخص فرص العلاقات جانب المستوى المعيشي و الثقافي التعليمي لأفراد الأسرة و كذا مركزهم الاجتماعي و كذا مدة إقامتهم بالمدينة و الحي السكني . . . .
و كذا نوع الحي و طبيعة السكن .

و عند أخذنا لمؤشر السكن نجد أن فرص خلق العلاقات تقريبا مستوية (45.63 **مقابل** 54.36 للذين لا توجد لديهم علاقات) .
و هذا التشابه في النسب يدل على مدى تأثير ملكية السكن على العلاقات الجوارية للنازحين و يمكن إرجاع سببه إلى أن الأسر الريفية المؤجرة للسكن لا ترغب في خلق العلاقات الجوارية في أحيائها السكنية المؤقتة حتى تتمكن من الحصول على سكن
لأنها تعتبرها دون فائدة خاصة مع الغرباء . . . و أيضا فهي تعتبر نفسها مقيمة لفترة مؤقتة يجعلها تأجل ربط العلاقات الجوارية إلى وقت الحصول على سكن دائم فهي غالبا تستغل هذا السكن لفترة مؤقتة **بغية الحصول على سكن** . . و نجد أن أغلبهم كثيري الترحال حسب إمكانية الحصول على سكن آخر أفضل وقد تعبر أحيانا العلاقات مع سكان المدينة عن العلاقات مع الريفيين المتحضرين باختلاف علاقاتهم الجوارية و القرابية.

جدول رقم 08 يوضح العلاقة بين أصل المهاجرين بنوعية **الحي السكني**

نوع السكن / الأصل	قصديري	تقليدي	**شقة**	فيلا	**أخرى**	**المجموع**
الريف	24.13 42	54.59 95	13.79 24	1.72 03	5.74 10	100 174
القرية	18.75 60	3.12 01	50 16	9.37 03	18.75 06	100 32
المجموع	23.30 48	46.60 96	19.41 40	2.91 06	7.76 16	100 206

نهدف من خلال هذا الجدول إلى إبراز العلاقة بين أصل المهاجرين سواء ريفي أو قروي و مدى علاقته بنوعية السكن الحالي بالمدينة .

نلاحظ أن الاتجاه العام يتجه نحو السكن التقليدي بنسبة 46.60 يليه السكن القصديري بـ 23.30 ثم السكن في العمارات و الشقق بـنسبة 19.41 ثم السكنات و عند إدخالنا لمتغير الأصل السابق قرية ، ريف نجد أن أكثر من 3 أرباع أفراد العينة من أصول ريفية يتوزع سكنهم في المناطق التقليدية بـ 54.59 ثم المناطق القصديرية بـ 24.13 ثم للشقق بـ 13.79 في حين أننا نجد أن المهاجرين ذوي الأصول القروية أكثر تعلقا بالسكنات في العمارات و الشقق منه عند الريفيين ، حيث نجد أن 50 منهم يسكن في الشقق .

فالملاحظ في هذا الجدول أن المهاجرين الريفيين أكثر امتلاكا للسكن القصديري مقارنة بالقرويين .

يمكن تغير هذا بأن القرويين أكثر إرادة في تحسين الحالة الاجتماعية و الاقتصادية . باعتبار أن القرية ما هي إلا امتدادا للهجرة الريفية نحوها وكنا قد اشرنا في فصل سابق إلى التحضر في معناه الجغرافي ...إلى اتساع الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكنية الحضرية ، سواء بتوسع التجمعات الحضرية القائمة نحو محيطها الريفي،أو بتحول القرى إلى تجمعات حضرية بسبب ما يطرأ عليها من تحول اقتصادي أو إداري أو غير ذلك ، أو بظهور تجمعات حضرية جديدة تماما ، كما في حالة المدن الجديدة والمدن الصناعية (1) .اي اننا نرى مدى تقبل القرويين للسكن الحضري اكثر من الريفيين

في حين نجد أن المهاجرين من القرى أكثر تقبلا و وتوجها للسكن في العمارات و يمكن إرجاع ذلك إلى كونها شبه مألوفة عند القرويين الذين تتوفر لديهم سابقا الظروف الحضرية للعيش أكثر منه عند الريفيين و يمكن اعتبار ايضا ان لحجم الاسرة دور في اختيار السكن .

---

(1) : محمد بومخلوف ، التوطين الصناعي وقضياه المعاصرة – الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية1(التحضر ، الجزائر : دار الأمة ، 2001 ، ص 25 .

جدول رقم09 يوضح العلاقة بين مدة الإقامة بالمدينة بنوعية السكن (**الحي للسكني**).

نوع السكن / مدة **الإقامة**	قصديري	**شعبي**	**عمارة**	**عصري**	**أخرى**	**المجموع**
أقل من 5 سنوات	39.47 15	41.10 16	6.37 02	7.89 03	6.37 02	100 38
من 5 الى 10 سنوات	40.90 18	50 22	-	4.54 2 0	4.54 02	100 44
من 10 الى 15سنة	6.94 05	83.33 60	6.71 04	1.38 01	2.77 02	100 72
أكثر من 15	3.84 02	34.61 18	57.7 30	3.84 02	-	100 52
المجموع	9.41 40	56.31 116	17.47 36	3.83 08	2.91 06	100 206

يهدف هذا الجدول بمعرفة العلاقة بين مدة الإقامة بالمدينة بنوعية السكن الحالي للمهاجرين الريفيين و مدى اختيار لهذا الحي السكني .
نلاحظ أن الاتجاه العام لهذا الجدول يتجه نحو السكن بالأحياء الشعبية بنسبة 56.31 % **ثم** الأحياء القصديرية بـ 19.41 % **ثم سكان العمارات بـ** 17.47 %ثم الأحياء القصديرية بـ 3.83 % **ثم للسكن بالمناطق الأخرى** (الغير محددة في **الاستمارة**) **بـ** 2.91 % .
و عند إدخالنا لمتغير مدة الإقامة و الذي حددنا فئته من 05 سنوات فأكثر نجد أن المبحوثين الذين فاقت مدة سكنهم في المدينة 15 سنة يسكنون العمارات بـ 57.7 **مقابل** 34.61 % **و** 3.84 % **و** 3.84 % في الأحياء الشعبية و القصديرية و العصرية على التوالي كما نجد أن و من خلال ملاحظتنا العشوائية للجدول عن 15 سنة لا يزالون في سكنهم أما شعبي أو قصديري بنسب متقاربة و شبه منعدمة في العمارات و الأحياء الراقية أي أننا نجد أن لعامل الزمن دور كبير في مدى اكتساب ثقافة السكن الحضري الذي يتميز بمدى التأقلم مع **السكنات** الحضرية سواء العمارات أو السكنات الاجتماعية العصرية الحضرية ، كما تشير الدراسات النظرية و الميدانية لموضوع أزمة السكن في الجزائر و لموضوع طبيعة السكنات الحضرية أن بقاء لسكان في المناطق الفوضوية يرجع في الغالب الى امل السكان

في الحصول على سكنات من الدولة و من الصعب مكافحة السكنات العشوائية و القصديرية فهي كالسرطان لا يمكن مكافحتها إلا بسياسات الإسكان و هدم البناءات الفوضوية و كذا بيع قطع الأراضي للسكان و تسهل ملكية الأراضي للأسر بأسعار معقولة و ربطها بباقي الأحياء الحضرية الأخرى و لإدخال المرافق و الخدمات الأساسية كالطرق وقنوات المياه توفير الإنارة العمومية وشبكات الكهرباء والغاز..... لها مع مراعاة الجوانب الهندسية العمرانية للأحياء في المدينة كما لاحظنا أن أغلب الأحياء الشعبية التقليدية ما هي إلا أحياء فوضوية في السابق و يعبر السكن عن الهوية الاقتصادية والمعيشية للريفيين. فغالبا مانستطيع الحكم عن المستوى المعيشي للاسرة من خلال السكن

كما تجد الإشارة أن رغم عدم ملائمة السكنات الشعبية و القصديرية لظروف عيش النازحين إلا أنهم يسعون على المحافظة عليها و شغلها رغم ظروفها الصعبة تتحدد مستويات تكيف الجيل الأول من المهاجرين مع مجتمع المدينة مستويات تكيف إمّا بالتمسك بقيم الريف والحفاظ عليها ، أو التحرر منها الصالح قيم المدينة وسلوكيات الأوساط الحضرية وهذا هو المبدأ الذي شكل المؤشر المعتمد في هذه الدراسة لقياس مدى تكيف المهاجرين الريفيين في مجتمع المدينة(1) .

---

(1): مصطفى بوتفنوشت .سبق ذكره

جدول رقم 10 يوضح العلاقة بين نوعية السكن و مدى وجود لجان الأحيـــاء .

وجود لجان الأحياء / السكن	موجودة	غير موجودة	المجموع
قصديري	70.85 34	29.16 14	100 48
تقليدي	44.44 86	10.41 10	100 32
شقة	97.50 39	2.50 01	13.60 40
فيلا	66.66 04	33.33 02	100 06
أخرى	68.75 11	31.25 05	100 16
المجموع	66.66 174	66.66 32	100 206

جدول رقم11 يوضح العلاقة بين نوعية السكن و مدى وجود الدور للجان الأحيــاء .

	لهـا دور مهـم فــي الأحياء	ليس لها دور	المجموع
قصديري	35.41 41	14.58 14	100 48
تقليدي	52.83 28	47.16 15	100 32
شقة	55 22	45 18	13.60 40
فيلا	66.66 54	33.33 02	100 06
أخرى	68.75 05	31.25 11	100 16
المجموع	61.34 100	38.65 63	100 163

من خلال هذين الجدولين الذين يبرزان مدى العلاقة بين نوعية السكنات للمهاجرين و مدى وجود الأحياء فيه و كذا الرأي في الدور و وظائف لجان الأحياء في نظرا مبحوثينا ، فالمتغير المستقل في هذين الجدولين هو (نوع السكن) و الذي عند إدخالنا على هذين المتغيرين نجد أن بالرغم من وجود الأحياء في جميع أشكال الأحياء و السكنات إلا أن دورها في نظرا المبحوثين يختلف من متغير لآخر . . . فهو موجود في الأحياء الهامشية و

التقليدية أكثر منه عند الأحياء الراقية و القصديرية و يمكن تفسير ذلك بالحاجة الماسية للجان الأحياء في تلك السكنات بغرض الدفاع و السعي وراء تحسين حالات السكن للمهاجرين في تلك المناطق . و كذا محاولة كسب ثقة المسئولين في الالتزام بالقوانين و الشروط السكنية لتلك الأحياء و كذا الرغبة في الحصول على سكنات من طرف الدولة و إضافة الى كونها همزة الوصل بين السكنات و الجهات المعنية .

جدول رقم12 يوضح علاقة دخل الأسرة بنوعية السكن .

نوع السكن الدخل دج	قصديري	تقليدي	شقة	فيلا	أخرى	المجموع
أقل من 8000	5.6 06	67.28 72	20.65 22	9.93 01	5.6 06	100 107
من 8000 الى 12000	44.92 31	31.88 22	15.94 11	2.98 02	4.34 03	100 69
من 12000 الى 16000	60.60 06	-	-	20.20 02	20.20 02	100 10
من16000 الى 20000	41.66 05	8.33 01	-	8.33 01	41.66 05	100 12
من20000 الى 24000	-	-	100 02	-	-	100 02
أكثر من 24000	-	100 01	100 05	-	-	100 06
المجموع	23.30	46.60	19.41	2.91	7.76	100

	48	96	40	06	16	206

نلاحظ أن اتجاه الجدول العام يتجه نحو السكن في المناطق التقليدية بنسبة 46.60 **ثم** المناطق القصديرية بـ 23.30 **ثم للشقق و العمارات بـ** 19.41 % **ثم المناطق الأخرى** .
و عند إدخالنا لمتغير الدخل الخاص بالأسرة نجد أن أغلب المبحوثين يعرفون بأن دخلهم لا يتعدى 8000 **دج بنسبة تقدر بـ** 52 % **من** أفراد العينة .
و المقدر عددهم بـ 107 مبحوث في حين نجد أن سكناتهم تتوزع على السكن التقليدي ثم الشقق ثم القصديري على الترتيب في حين نجد أن أفراد العينة الذين يعرفون بالدخل الذي يتراوح بين 8000 **إلى** 12000 دج لا تختلف سكناتهم عن الفئة السابقة .
قد تكون هناك علاقة بين مستوى الدخل و مدى نوعية السكن فالدخل مرتبط بعدة عوامل للأخذ به كمقياس للتفسير إذ يرتبط بمدى كفايته من خلال (**حجم الأسرة** . . . حجم النفقات . . . **الادخار** . . . **الأسعار** . . . .الخ)وتشير بعض النظريات الى ان العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي للتوجهات **العامة للسكان** .
و لكن و على العموم يمكن أن يكون كمؤشر لحالة الريفيين في المدينة من حيث طرق عيشهم و مدى تحسين ظروف سكنهم .

جدول رقم 13 يوضح العلاقة بين نوعية العمل و مدى التخلي عن الحياة الريفية

التخلي عن الحياة الريفية / نوعية العمل	التخلي عن الحياة الريفية	عدم التخلي عن الحياة الريفية	**المجموع**
الزراعة	22.22 12	77.77 42	100 54
تربية المواشي	38.46 10	61.53 16	100 26
تجارة	35.48 11	64.51 20	100 31
حرف	56.25 09	43.75 07	100 16
عامل حكومي	47.82 22	52.17 24	100 46
بطال	8.7 02	91.30 21	100 23
أخرى	00 00	100 10	100 10
المجموع	32.03 66	67.96 140	100 206

تهدف من خلال هذا الجدول إلى إبراز العلاقة بين نوعية عمل النازحين بمدى تخليهم عن الحياة الريفية ، فنلاحظ أنه يتجه نحو عدم التخلي عن الحياة الريفية بـ 67.96 % **مقابل** 32.03 %و عند إدخالنا لمتغير نوعية العمل **نجد أن** 77.77 % من الذين يشتغلون في الزراعة يصرحون بعدم التخلي عن الحياة الريفية مقابل 22.22 % في حين يتقارب عند الذين يمتهنون العمل الحكومي و تنعكس عند الحرفيين فنجد أن 56.25 % منهم يرون بالتخلي عن الحياة الريفية مقابل 34.75 % .

في هذا الجدول تبرز لنا أهمية العامل الاقتصادي المعيشي للمهاجرين في توجيه طبيعة عملهم في المدينة . . . و تعتبر البطالة من أهم العوامل المؤدية إلى البحث عن أي سبيل للدخل ، هذا و إذا علمنا أن نقص الكفاءة المهنية و التعليمية للمهاجرين الريفيين في المدينة تدفعهم مواصلة نشاطاتهم السابقة و طرق استثمارهم في الريف أو المدينة ، فالمهم هو ضمان الأسرة و توفير مجال لكسب المال لضمان الحياة الكريمة.

جدول رقم 14 يوضح العلاقة بين نوعية الحي و ممارسة الأعمال الإضافية لسد الحاجيات .

الأعمال الإضافية / نوعية الحي	**لا توجد**	تربية **المواشي**	نسيج	**تجارة**	**حرف**	**أخرى**	**المجموع**
قصديري	27.50 11	12.50 05	2.50 01	50 20	-	7.50 03	100 40
شعبي	53.44 62	5.17 06	-	26.72 31	-	14.65 17	100 107
عمارة	22.22 08	8.33 03	13.80 05	27.77 10	27.77 10	-	100 107
عصري	12.50 01	37.50 03	25 02	2.50 02	-	-	100 08
أخرى	-	-	-	33.33 02	-	66.66 04	100 107
المجموع	39.80 82	8.25 17	3.88 08	31.55 65	4.85 10	11.65 24	100 206

الهدف من هذا الجدول هو معرفة العلاقة بين نوعية الحي السكني و مدى ممارسة الأعمال الإضافية لسد الحاجيات لمبحوثينا ، و يجدر بنا الإشارة من خلال ملاحظتنا الميدانية للمبحوثين و أحوالهم أن هذه الأرقام لا تعبر حقيقة عن حقيقة الأمر فيما يتعلق سواء بالدخل أو ممارسة أشغال إضافية .

نلاحظ من الجدول أن الاتجاه العام لمتغير الأعمال الإضافية يتجه نحو عدم ممارسة الأعمال الإضافية بـ 39.80 % تليها مباشرة ممارسة أعمال التجارة ثم الأعمال الأخرى و التي تجنب المبحوثون عدم ذكرها غالبا . ثم نجد تربية المواشي .

و عند إدخالنا لمتغير الحي السكني (طبيعة الحي السكني) نجد أن غالبية سكان الأحياء القصديرية و الشعبية يمارسون أعمالا إضافية تتغير حسب ظروف إمكانياتهم السابقة في طرق العيش فنجد أن المبحوثين الذين يمارسون التجارة الإضافية يتوزعون في الأحياء الشعبية و القصديرية على الترتيب ثم سكان العمارات و هذا لكون التجارة لا تحتاج إلى مهارات تليها الأعمال الأخرى التي نلاحظها عند ساكني الأحياء الشعبية ثم القصديرية .

كما نلاحظ من خلال الجدول أن ممارسة الحرف و النسيج شبه غائبة عن أعمال مبحوثينا نظرا لما تتطلبه من مهارات و كفاءات و ليست من تقاليد سكان الأرياف.

كما تجدر الإشارة إلى أن تربية المواشي و الزراعة تتوزع على المبحوثين أصحاب السكنات الشعبية و القصديرية .

جدول رقم 15 يوضح العلاقة بين وجود الأقارب في الحي و **مدى وجود العلاقات مع سكان** المدينة .

العلاقات / وجود الأقارب	توجد علاقات	لا توجد علاقات	المجموع
يوجد أقارب في الحي	32.80 41	67.20 84	100 125
لا يوجد أقارب في الحي	87.65 71	12.34 10	100 81
المجموع	54.36 112	45.63 94	100 206

يهدف هذا الجدول الى مونه و اختبار العلاقة بين وجود الأقارب في الحي بمدى وجود علاقات مع سكان المدينة فنلاحظ أنه يتجه نحو وجود علاقات مع سكان المدينة بنسبة 54.36 % **مقابل** 45.63 % و عند إدخالنا لمتغير وجود الأقارب في الحي السكني للمهاجرين نجد أن 25 من المبحوثين لديهم أقارب في أحيائهم السكنية أين نلاحظ أنه 67.2 % منهم ليست لديهم علاقات مع سكان المدينة مقابل 32.8 % للذين عندهم علاقات في

حين أننا نجد أن 81 من أفراد العينة لا يوجد لديهم أقارب في الحي يتوزعون الى 87.65 % لوجود العلاقات و 12.34 % ليست لديهم علاقات مع سكان المدينة و من خلال هذه الملاحظات نرى أن هناك علاقة طردية قوية بين المتغيرين أي أننا نشاهد تأثير وجود الأقارب في الحي على إقامة المهاجرين لعلاقات صداقة مع الحضريين في الحي السكني إذ أنه في عدم وجود الأقارب السكنية تلجأ الأسر النازحة إلى خلق و إعادة إنشاء علاقات جديدة سواء كانت مع المهاجرين الريفيين أو سكان المدينة الأصليين .

جدول رقم 16 يوضح العلاقة بين وجود الأقارب في الحي وطبيعة العلاقات في المدينة .

العلاقة / **وجود الأقارب في الحي**	غير موجودة	المهـــاجرين من الريف	**مع الأقارب**	سكان الأصلين المدينة		**المجموع**
نعم	33.60 42	24.80 31	20.65 04	31.30 39	7.20 09	100 125
لا	19.75 16	25.92 21	22.22 18	22.22 18	9.87 08	100 81
المجموع	28.15 58	25.24 52	10.67 22	27.66 57	8.25 17	100 206

نهدف من خلال هذا الجدول الى اختبار العلاقة بين طبيعة العلاقة في المدينة و مدى وجود **الأقارب في الحي السكني** .
فمن خلال هذا الجدول و الذي نلاحظ فيه أنه يتجه نحو عدم إقامة علاقات صداقة في الحي بـ 28.15 % **مقابل** 27.66 % لوجودها مع السكان الأصليين و 25.24 % مع النازحين من الريف و 10.67 % **مع الأقارب و** 8.25 مع أبناء العرش على الترتيب .
و عند إدخالنا لمتغير وجود الأقارب في الحي نجد أن أغلبهم لديهم أقارب في الحي السكني **و** أن أكثر المبحوثين الذين ليس لديهم أقارب في الحي يقيمون علاقات .

جدول رقم 17 يوضح العلاقة بين سبب اختيار الحي السكني و وجود العلاقات مع سكان المدينة .

وجود علاقات مع السكن / اختيار الحي	توجد علاقات	لا توجد	المجموع
القربة من المدينة	37.50 06	62.50 10	100 16
لوجود الأقارب	82.97 39	17.02 08	100 47
لإنتمائه للعرش	71.79 28	28.20 11	100 39
للظروف المادية	69.35 43	30.64 19	100 62
أخرى	21.42 09	78.57 33	100 42
المجموع	60.67 125	39.32 81	100 206

يهدف هذا الجدول لاختبار مدى علاقة اختيار السكن للمهاجرين الريفيين نحو المدينة و مدى إنشاء علاقات صداقة و روابط بين الجيران من سكان المدن سواء في الحي السكني أو باقي المدينة .

فالاتجاه العام لهذا الجدول يتجه نحو علاقات مع سكان المدينة الأصليين بـ 60.67 ٪ مقابل 39.32 ٪ و عندما ندخل متغير بسبب اختيار الحي السكني للمبحوثين نجد أن السبب المادي أو العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي لانتقاد و اختيار السكن في المدينة بأكثر من 50 ٪ ثم أننا نجد أن لوجود الأقارب أو أبناء العرش عامل أساسي و فعال في اختيار الحي السكني تقل الأسر الريفية التي تنشأ علاقات و روابط مع الأسر لعدم وجود احتكاكات بسكان المدن ، أما عن المبحوثين الذين اختاروا سكنهم على أساس قربه من مركز المدن و المناطق الأخرى حيث نجد أن 62.5 ٪ فهذا الجدول يعبر لنا و بصورة غير مدققة عن مدى إيصال المتحضر الجديد مع وضعه الجديد و جيرانه الجدد.

فيرى الباحثون في علم الاجتماع أن للحي (دور جوهري في سلوك أفراده و خاصة الأبناء) ، فتختلف أساليب مدى الضبط الاجتماعي و أساليب الاتصال من حي الى آخر نظرا لإفشال السكان بمعايير الثقافة السائدة حسب نوع الحي السكني و التي تتضمن في (الالتزام بالقوانين في الحي ، الاندماج مع الجماعة في تسيير شؤون الحي . . . .

فاختيار الحي السكني للمهاجرين يأخذ بين الحسبان أولا عاملين أساسين هما وجود الأقارب و المعارف و الوضع الاقتصادي للمهاجرين ، فمن غير الممكن أو المعقول أن نجد أن أحد الأغنياء الريفيين يقيم في حي قصديري أو فوضوي هذا من جهة و من جهة أخرى نرى مدى الرغبة في الانتماء الحضري تختلف من مهاجر الى آخر .

فهم يحرجون أحيانا من كونهم ريفيين في المدينـة و يعملـون علـى تغير سكنهم داخل المدينـة للحصول على أكثر (حضرية) و الرغبة في الحصول على جماعات بديلة أو أوسـاط بديلـة عن الريفيـة حيث يشعر الفرد مـن خلالهـا بالمكانـة الاجتماعيـة و الانتمـاء دون التخلـي عـن الروابط الاجتماعية مع عشيرته .

جدول رقم 18 يوضح العلاقة بين نوعية الانتقال إلى المدينة بنوعية السكن .

نوع السكن / نوعية الانتقال	قصديري	شعبي	عمارة	عصري	أخرى	المجموع
فردية	17.64 12	47.05 32	26.47 18	4.41 03	4.41 03	100 68
جماعية	20.28 28	60.86 84	13.04 18	3.62 05	2.17 03	100 138
المجموع	19.41 40	56.31 116	17.47 36	3.88 08	2.91 06	100 206

النتائج الخـاصة بالفـرضية الأولى :

- من خلال هذه الاستجابات الخاصة بالفرضية الأولى و القائلة :

(يعمل السكن العشـوائي فـي المدينـة علـى عدم التخلـي عـن القيم و الممارسـات الريفيـة) ...يظهر لنـا مـن خلال مؤشرات السكن العشوائي في المدينـة مـن خلال (نوعيـة السكن ، واختلافه عن السكن السابق ، ونوعية الحي السكني ، وملكية السكن ، اختيـار الحـي السكني)و مدى ارتبـاط هذه المؤشـرات ب (ملائمـة السكن للأسـرة ، ومـدى اختلافـه عـن السكن السابق (و وجود العلاقات مع الوسط الأصلي و مدى وجود لجان الأحياء في الحي السكني و دورها ، ودخل الأسرة ، وممارسته الأعمال الإضافية لسد حاجيات الأسرة ، والتخلي عن الحياة الريفية و إقامة العلاقات في المدينة ونوعية الهجرة إلـى المدينـة و الاستعانة بالأرقام و النسب المحصل عليها جراء ارتباط هذه التغيرات بعضها بعضا بأن :

- السكن في الأحياء القصديرية و التقليدية للمهاجرين يأخذ النسب 23.64 ٪ و 46.60 ٪ على الترتيب ، حيث نجد أن هذه السكنات المبحوثين و بنسبة 89.39
- ٪ يصرحون أن هذه المساكن لا تختلف كثيرا عن السكن السابق .
- المسكن فـي السكنات الدائمـة لحيـاة المدينـة و المتمثلـة فـي الشـقق و الفيلات يأخذ مـن المبحـوثين نسبـة 19.41 ٪ و 2.91 ٪ علـى الترتيـب حيـث يعتبـرون السكنات مختلفـة عـن السكن السابق ب 86.95 ٪ تقريبا ...

- يعمل الدخل الأسري و مدى كفايته على تحديد السكن في المدينة و مدى اختلافه عن للسكن السابق ب 82.82 ٪ .
- يعمل السكن في الأحياء الفوضوية و القصديرية و الشعبية و القديمة على تسهيل ممارسة الأعمال الإضافية لسد الحاجيات خاصة الأعمال الريفية مقارنة بالسكن في الأحياء الحضرية الأخرى ب 82.35 ٪ ....(لاحظ الجدول رقم14)
- يعمل عامل المستوى الاقتصادي للمهاجرين المتدني إلى اختيار سكن مشابه للسكن الريفي السابق بسنة 9.94 ٪باعتبار دخل الأسرة الأقل من 12000 دج (لاحظ الجدول رقم : 12)
- تعمل طبيعة الهجرة من حيث كونها (فردية أو جماعية) في اختيار أحياء السكن حيث نجد أن 81.15 ٪ من المهاجرين بطريقة جماعية يسكنون في الأحياء القصديرية و الفوضوية و التقليدية ....(لاحظ الجدول18)
- يعمل السكن في الأحياء العشوائية على استمرار العلاقات مع الوسط الأصلي و مع النازحين من الريف بعضهم بعضا ...وعلى التجمع السكني القرابي و يجعل من فرص إقامة علاقات مع الحضريين شبه منعدمة حيث نجد أن 72.41 ٪ لا يقيمون علاقات مع غير الأقارب و 59.61 ٪ علاقاتهم فقط مع النازحين الريفيين ..(لاحظ الجدول و17 و06)

الفصل الثــالث

التحليل و التعليق على البيانات الخاصة بالفرضية الثـانيـة

التجمع السكني على أساس الأعراش في المدينة يعمل على عدم تبني القيم الحضرية

جدول رقم 19 يوضح العلاقة بين مدة الإقامة بالمدينة و إقامة علاقات صداقة في المدينة .

نهدف من خلال هذا الجدول لإختبار العلاقة بين مدة إقامة المهاجرين في المدينة وعلاقته داخل المدينة ، نلاحظ أن اتجاهه العام نحو عدم وجود العلاقات نسبة 28.15 تليها العلاقات القرابية ثم العلاقات مع سكان المدينة ثم مع الريفيين المهاجرين ثم أبناء العرش .

وعند إدخال لمتغير مدة الإقامة نجد أن بالرغم من مدة الإقامة التي تتجاوز 15 سنة إلا انه لا توجد علاقات في حين نجد أنه العلاقات مع سكان المدينة تتطلب وقتا كبيرا أي أكثر من جيل في حين نلاحظ استمرار العلاقات القرابية وبين أبناء العرش الواحد رغم دور الزمن وهذا لا يعني عدم الحديث عن حياة الأفراد الاجتماعية من حيث ربط علاقات جديدة وكذى علاقات الجيرة في المدينة ، فحياة الفرد من مولده إلى مماته تتم في نطاق أسرته التي حتما ستلجأ إلى مشاركة باقي الأسر المجاورة لها في بعض مظاهر الحياة وهذا دون الحديث عن علاقات التشابه وعدم الاختلاف ، فالفرد يشترك مع جاره في كل مظاهر الحياة المشتركة بالبيئة السكنية ، فحتما ينشأ بيئة ذات قيم تجمع بينهم ومعايير يؤلف بين المهارات المكتسبة والعادات والقيم الخلفية .
هذه القيم والمعايير تجعلهم ينتظمون ويدخلون في علاقات محددة (وفقا لمتطلبات الحيز المكاني) الذي يخلق نوع من العلاقات القائمة على التساند المستمر من أجل المصالح

وجود العلاقات مدة الإقامة	غير موجودة	موجودة				المجموع
		سكان المدينة	الريفيين	الأقارب	أبناء العرش	
أقل من 5	5.26 02	7.89 03	28.94 11	31.57 12	26.31 10	100 38
من 5 إلى 10 سنوات	82.97 03	31.81 14	20.45 09	34.09 15	6.81 03	100 44
من 10 إلى 15سنة	59.81 43	18.05 13	2.77 02	16.66 12	2.77 02	100 72
أكثر من 15سنة	19.23 10	42.30 22	-	34.61 18	3.84 02	100 52
المجموع	28.15 58	25.24 52	10.67 22	27.66 57	8.25 17	100 206

المشتركة بينهم ، واعتمادا على المصلحة المتبادلة بينهم عند الحاجة والضرورة ، وكل هذا يأتي بطريقة تلقائية .
وبينت الدراسات العديدة ، التي تناولت موضوع الجيرة ، إذ ... كيف أن علاقات الجيرة ، تكاد تكون قرابية ، ونؤكد هذه على أهمية الانتماء الجغرافي وآثاره في خلق نفس الظروف وكذا التشابه في قيم الأسر ومعاييرها ، ... إذ تتسم علاقات الجيرة بطابع التعاون التلقائي ، و الشعور بالانتماء الجغرافي يجعلهم يشتركون في قيم وعادات واحدة ، فالإحساس بالمشابهة هو الدافع الأول والذي يأخذ بالمركز الاجتماعي والاقتصادي كمقياس ، فالعلاقات في المدينة لها تأثير كبير على الفرد من حيث نوعها .
وتكاد تكون العلاقات التي تربط الفرد بجيرانه أن تكون علاقات أسرية قرابية ، فالطفل منذ نعومة أظافره ن لا يخرج عن عالم الصغير ، بين البيت والجيران ، ويحس الجار أنه المسؤول عن ابن جاره ، فتراه ينصحه ويعلمه ، وإن كان هناك أمر يخص الجميع يجتمع رب الأسرة وأخوته وجيرانه . فيعمل بنصح جيرانه ن كما يتباهي الجار بجاره ويحمي كل واحد منهم الأخر وتكون العلاقات قائمة على التعاون المستمر ومن أبرز مظاهر التعاون والمساعدات ، عملية " التويزة " ... تعتبر شكليا من أشكال المساعدات الودية القائمة على التعاون التي تتسم بطابع الإحسان ، وباعتبار الإحسان فضيلة سامية ، فإن الجار هو من يستحقه أولا . وتغرس هذه العادة في نفوس أذهان الأفراد فينشأ عليها ويبني علاقاته عليها .
(ل لايزال عضو الجماعة المنتمية الى العائلة المندمجة في عشيرة مصغرة والتي تنتمي هي نفسها الى العشيرة لا زال يحافظ الى يومنا هذا على وعيه الواضح بانتمائه.الدوار الفرقة العرش السلف المسمى به التاريخ الاسطوري لهذه العائلة.كلها مفاهيم حية في نفوس الذين اخلوا او هجرواترابهم العائلي للسابق(1)
وتمثل المرأة العنصر والدافع و المحث على تمتين وإنشاء العلاقات مع الجيران وتعتبر الوسيلة الأولى لتقوية رباط الجيرة المكاني ، فهنا تظهر لنا أهمية العالم الإيكولوجي في تدعيم علاقات الجيرة التي تقوم على تفاعل الأفراد في محيط يتصف بعلاقات التشابه حيث تقوم على التعاون المستمر والدائم والتي تعبر عن مدى التوافق والانسجام في الأحياء السكنية باختلاف أنواعها .

1 مصطفى بوتفنوشت : العائلة الجزائرية ، التطور و الخصائص الحديثة. مرجع سابق ص 219

جدول رقم 20 يوضح العلاقة بين سبب الانتقال للمدينة و نوعية الحي السكني.

سبب الانتقال \ نوع السكن	قصديري	شعبي	عمارة	عصري	أخرى	المجموع
البحث عن عمل	12.50 04	46.87 15	3.12 01	21.87 07	15.62 05	100 32
البحث عن سكن	8.31 05	85.48 53	4.83 03	-	1.61 01	100 62
الأمن	46.15 30	38.46 25	13.84 09	1.53 1	-	100 65
تمدرس الأبناء	3.22 01	48.38 15	48.38 15	-	-	100 31
أخرى	-	50 08	50 08	-	-	100 16
المجموع	19.41 40	56.31 116	17.47 36	3.88 08	2.91 06	100 206

يوضح هذا الجدول العلاقة بين سبب الانتقال إلى المدينة ونوعية الحي السكني فنرى أنه يتجه نحو السكن في الأحياء الشعبية بـ 56.31 % ، تليها السكنات القصديرية بـ 19.41 % ، **ثم السكن بالعمارات بـ** 17.47 % ثم الأحياء القصديرية والمناطق السكنية الأخرى .

وعند إدخالنا لمتغير سبب هجرة الريفيين نحو المدينة نرى أن :

للعامل الأمني الأول الأساسي في دفع المهاجرين نحو المدن حيث نجد سكن المهاجرين بالأحياء القصديرية بـ 46.15 % تليها الأحياء الشعبية بـ 38.46 % **ثم العمارات بـ** 13.84 % ثم المناطق العصرية بـ 1.53 % . ونرى أن لمشكل السكن دور في سبب الانتقال الذي يدفع بالمهاجرين إلى السكن في المناطق القصديرية غالبا ، وأيضا نرى أن لعامل البحث عن العمل الدور في دفع نحو السكن في المناطق الشعبية والقصديرية .

جدول رقم 21 يوضح العلاقة بين سبب اختيار السكن والعلاقات مع الوسط الأصلي .

علاقات مع الوسط الأصلي / سبب الاختيار	توجد علاقات	لا توجد	المجموع
لقربه من مركز المدينة	56.25 09	43.75 07	100 16
لوجود الأقارب	68.08 32	31.91 15	100 47
لإنتمائه للعرش	76.92 30	23.07 09	100 39
الظروف المادية	77.41 48	22.58 14	100 62
أخرى	66.66 28	33.33 14	100 42
المجموع	71.35 147	28.64 59	100 206

نهدف من خلال هذا الجدول إلى اختيار العلاقة بين سبب اختيار السكن وعلاقات المهاجرين بالوسط الأصلي فنلاحظ أنه يتجه نحو وجود العلاقات بنسبة 71.35 % **مقابل** 28.64% .

وعند إدخالنا لمتغير سبب اختيار الحي السكني أو السكن نجد أن للظروف المادية والظروف الغير محدودة في استمرار بحثنا من أهم الدوافع لاختيار السكن حيث نجد 104 **من أفراد** العينة . مع أننا نلاحظ أيضا بالرغم من أن هناك أسباب عائلية وعشائرية للحصول على مسكن إلا أن هناك علاقات مع سكان المدينة عند **ملاحظة النسب** 68.08 % **مقابل** 31.91 % وأيضا للنسب 76.92 % **مقابل** 23.07 % في حين تتقارب النسب عند الأسر الراغبة في التقرب أكثر إلى مركز المدينة وقد يرجع ذلك إلى الظروف المادية الحسنة والمستوى المعيشي الجيد الذي يميزها عن بقية المبحوثين . وكما رأينا سابقا علاقة سبب الاختيار للحي السكني ومدى وجود الأقارب فيه ، سنرى في هذا الجدول مدى استمرار العلاقات مع الوسط الأصلي في التجمعات السكانية على أساس الأعراش والأقارب .
في هذا الجدول نرى بوضوح تأثير العامل الاقتصادي (**المادي**) على اختيار السكن في المدينة الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى خلق نفس الأجواء الريفية للمهاجرين في المدينة ،وكما

أشرنا إلى طبيعة الهجرة من حيث الكيفية ــــ لها من الإبقاء على الأنظمة والعلاقات القرابية في المدينة وكذا بقاء العلاقات مع الوسط الأصلي (الريف) ، فالانتقال من الريف إلى المدينة لا يعني الانتقال من النمط المعيشي الريفي إلى النمط المعيشي الحضري ، إن عدة خصائص أساسية تقليدية للمجتمع الجزائري انتقلت من الريف إلى المدينة (يقول بوتفنوشت) الأمر هذا يتعلق بالاستدلال عن العلاقات الاجتماعية الموجودة في المدينة أي ما هو الجزء من العلاقات التي تتمسك بها المتحضرون الجدد .

إن العلاقات الاجتماعية القديمة تدوم بشدة وتتأصل في النسيج الاجتماعي الحالي فهي تتميز بالثنائية ، لأنها تجمع بين نموذجين من العلاقات التقليدية والحديثة ، فالأولى هي عبارة عن علاقات التقليدية التي استمرت بعد الهجرة وهي العلاقات العائلية القرابية ، أما مع الوسط الأصلي أو مع العائلات من نفس العرش الموجودة في العائلات التي مكثت في المدينة ، والنموذج الثاني تتمثل في الصلات الجديدة التي يقوم بها المتحضرون الجدد في الوسط الحضري ، إن بقاء العلاقات مع الوسط الأصلي واستمرار وانتقال هذه العلاقات إلى الوسط الحضري يعبر عن مدى عدم خضوع المهاجرين لثقافات المدينة . وكما يقول بوتفنوشت " أن المهاجرين المستقرين في المدينة منذ وقت قريب ، يحاولون نقل معاييرهم الريفية ... فهم يجتمعون حسب شبكة العلاقات العائلية التي تمنح لهم الأمن والتضامن والحماية ... فالعلاقات المبنية في القرية أو الريف تدوم وتدعم في المدينة ، خاصة عندما تكون لدينا علاقة قرابة مع عضو من التجمع الاجتماعي بالعائلي المستقر منذ أمد بعيد في المدينة .

جدول رقم 22 يوضح العلاقة بين سبب الانتقال إلى المدينة و كيفية الانتقال.

الكيفية / السبب	انتقال فردي	انتقال جماعي	المجموع
البحث عن عمل	18.75 06	81.25 26	100 32
البحث عن سكن	16.13 10	83.87 52	100 62
	64.61 42	35.38 23	100 65
البحث عن الأمن	16.12 05	83.87 26	100 31
أخرى	31.25 05	68.75 11	100 16
المجموع	33 68	67 138	100 206

يهدف هذا الجدول إلى اختيار العلاقة بين كيفية انتقال المهاجرين إلى المدينة وسبب الانتقال ، فنرى أن اتجاه الجدول العام يتجه نحو الكيفية الجماعية للهجرة بنسبة 67 % **مقابل** 33 % لكيفية الانتقال الفردية .
وعند إدخال لمتغير سبب الانتقال نرى أن المشكل الأمني الدافع الأول للهجرة حيث نجد أن 64.61 % من المهاجرين انتقلوا فرديا نحو المدن ،**مقابل** 35.38 % في حين أننا نجد أن بقية الأسباب والدوافع الأخرى تغلب فيها الانتقالات الجماعية للمهاجرين عن الانتقالات الفردية مما يدفعنا إلى الحديث عن مدى تأثير الانتقال الجماعي للمهاجرين على طبيعة العلاقات في المدينة .

جدول رقم (23) يوضح العلاقة بين طريقة الهجرة و وجود الأقارب في الحي

وجود الأقارب / الطريقة	**موجودان**	غير موجودان	**المجموع**
فردية	60.29 41	39.70 27	100 16
جماعية	60.86 84	39.13 54	100 138
المجموع	60.67 125	39.32 81	100 206

جدول رقم 24 يوضح العلاقة بين أصل المهاجر و سبب اختيار الحي السكني .

اختيار **الحي** / أصل المهاجر	لقربه من مركز المدينة	لوجود الأقارب **في الحي**	**لإنتمائه للعيش**	الظروف المادية	**أخرى**	**المجموع**
الريف	3.44 06	5.28 44	20.68 36	32.18 56	18.39 32	100 174
القرية	31.25 10	9.37 03	9.37 03	18.75 06	31.25 10	100 32
المجموع	7.76 16	22.81 47	18.93 39	30.09 62	20.38 42	100 206

من خلال هذا الجدول والذي يهدف إلى إبراز العلاقة بين أصل المهاجرين وسبب اختياره للحي السكني نجد أن الاتجاه العام يتجه نحو اختيار السكن للسبب المادي يليه عامل وجود الأقارب .
وعند إدخالنا لمتغير أصل المهاجر الريفي مع اعتبارنا أن القرى تعتبر أريافا نظرا لطبيعة الحياة في القرى ، نجد أن المهاجرين ذوي الأصول القروية أقل اعتمادا أو اختيارا لسكناتهم لعامل القرابة ونظام تجمع الأعراش هذا بالرغم من أن هناك أسباب أخرى تدفع بالمهاجرين لاختيار السكن إذ نلاحظ حسب هذا الجدول أن مهاجرين القرى أكثر اهتماما بتحسين أوضاعهم السكنية في المدينة عكس سكان الأرياف المهاجرين . ويمكن اعتبارهم لكون القرية ماهي إلا تدرج لمجتمع الريف ومدى رغبة القرويين في تحسين أوضاعهم المعيشية في المدينة

جدول رقم 25 يوضح العلاقة بين سبب إختيار الحي و مدى وجود الاقارب في الحي السكني .

المدى / سبب الاختيار	يوجد أقارب	لا يوجد أقارب	المجموع
لقربه من مركز المدينة	31.25 05	68.75 11	100 16
لوجود الأقارب فيه	76.59 36	23.40 11	100 47
لإنتمائه للعرش	76.92 30	23.07 09	100 39
للظروف المادية	87.09 54	12.90 08	100 62
أخرى	-	100 42	100 42
المجموع	60.67 125	39.32 81	100 206

نهدف من خلال هذا الجدول لمعرفة واختيار العلاقة بين سبب اختيار الحي السكني للمهاجرين ومدى وجود الأقارب فيه ، فنلاحظ أن الاتجاه العام لهذا الجدول يتجه نحو وجود الأقارب في الحي السكني للمبحوثين بـ 60.67 % **مقابل** 39.32 % .
وعند إدخالنا لمتغير سبب اختيار الحي نجد أن الظروف المادية والظروف الأخرى أثر كبير في اختيار السكن إذ نجد أن 87.09 % من أفراد العينة الذين

ارجعوا سبب اختيارهم للحي السكني للظروف المادية يسكنون في الأحياء التي بها أقارب لهم مقابل 12.9 % وكذى النسب 76.92 % مقابل 23.07 % في التجمع على أساس الأعراش في حين أننا نجد أن 68.75 % من المهاجرين الذين اختاروا السكن القريب من المدينة لا يوجد لديهم أقارب في أحيائهم ... هذا يدفعنا إلى الحديث عن دوافع التجمع السكني القرابي مع الأخذ بعين الاعتبار الحالة المادية للمبحوثين ... إذ وفي توفر المال الكافي يمكّنهم في تحسين أوضاعهم السكنية والبحث عن سكن أو ظل داخل المدينة . وفي عدم الكفاية المادية للحصول على سكن يلجأ المهاجرون إلى التجمع كما يقول الجوهري " إن المهاجرين عندما يصلون إلى المدينة ... فهم يستمرون في المحافظة على علاقاتهم القرابية في المدينة والتشبث بها و ... إن سبب التشبث في البداية هو هامشية موقعهم من ثقافة المدينة ،والإحساس بالضياع عن ما ألفوه في الريف ، ومن هنا فهي تمثل محاولتهم التشبث بالحياة دائما ، وتأكيد وجودهم الاجتماعي و الإحساس بنوع من التأمين " (1) .كما يمكننا التطرق إلى أن استمرار هذه العلاقات القرابية بين الريفيين الجدد سوف تدعم أيضا العلاقات القرابية بين الوسط الأصلي والمهاجرين الذين تجمعهم صلات القرابة المختلفة والتي بدورها سوف تؤدي إلى الزحف الريفي المتوالي إلى المدينة أي " سبب ذلك أن العلاقات القرابية تعد بمثابة نسق اتصال بين المهاجر الموجود بالمدينة وأسرته المقيمة بالقرية وفيها يجد المهاجر كل الدعم والتشجيع للقدوم إلى المدينة " (2) .

---

1 – محمد الجوهري وسعاد عثمان : دراسات في الانثربيولوجيا الحضرية ، ط ، دار المعرفة 1991 .ص 223.

2- محمد الجوهري وسعاد عثمان : نفس المرجع السابق .ص 221

جدول رقم 26 يوضح العلاقة بين سبب اختيار الحي و مدى التخلي عن الحياة الريفية .

الحياة الريفية / سبب اختيار الحي	التخلي عن الحياة الريفية	عم التخلي	المجموع
للظروف المادية	21.15 11	78.84 41	100 52
لوجود الأقارب	42.55 20	57.44 27	100 47
لإنتمائه للعرش	48.97 24	51.02 25	100 49
لقربه من مركز المدينة	25 04	75 12	100 16
أخرى	16.66 07	83.33 35	100 42
المجموع	33 66	67 140	100 206

من خلال هذا الجدول والذي يهدف إلى إبراز العلاقة بين سبب اختيار الحي ومدى تخلي المبحوثين عن الحياة الريفية ، زد أن الاتجاه العام نحو عدم التخلي عن الحياة الريفية بنسبة 67.96 مقابل 32.03

وعند إدخالنا لمتغير سبب اختيار الحي نجد أن الظروف المادية هي الدافع البارز في اختيار السكن والتي تدفع بالمهاجرين إلى عدم التخلي عن الحياة الريفية حيث نجد أن 78.84 % مقابل 21.15 % . في حين أننا نجد أن النسب بين التخلي وعدم التخلي عن الحياة الريفية للعوامل القرابية متقاربة نوعا ما . في حين أننا نجد الفرق بين العاملين المتعلقين بالتقرب من مركز المدينة والأسباب الأخرى يدفعون بالمهاجرين إلى عدم التخلي عن الحياة الريفية .

جدول رقم 27 يوضح العلاقة بين نوعية الحي السكني و وجود لجان الأحياء فيه .

وجود لجان / الحي	نعم موجود	لا غير موجود	المجموع
قصديري	95 38	05 02	100 40
شعبي	82.75 96	17.24 20	100 116
عمارة	88.88 32	11.11 04	100 36
عصري	62.50 05	37.50 03	100 08
أخرى	50 03	50 03	100 06
المجموع	84.46 174	15.53 32	100 206

يهدف هذا الجدول إلى اختيار العلاقة بين نوعية الحي السكني للنازحين ومدى وجود لجان الأحياء فيه . فنلاحظ أنه يتجه نحو وجود لجان الأحياء بنسبة 84.46 % **مقابل** 15.53 % . وعند إدخال لمتغير نوعية الحي السكني نرى أن للأحياء الشعبية النصيب الأكبر في الاعتماد على لجان الأحياء فهي 82.75 % **مقابل** 17.24 % تليها الأحياء القصديرية بـ 95 % **مقابل** 5 % وكذى لسكان العمارات حيث يوجد بها 88.88 % تعبر عن وجود لجان الأحياء مقابل 11.11 % . أما ففي الأحياء القصديرية أو المناطق الأخرى فهي شبه **متقاربة**

بالرغم من أننا اعتبرنا أن وجود لجان الأحياء كمقياس للتحضر في الأحياء . فإننا لاحظنا العكس فهي تكثر في الأحياء القصديرية والعشوائية والسكنات القديمة أكثر منه في السكنات العصرية والحديثة ، نظرا لما تقدمه لجنة الأحياء لساكنيها من خدمات وتعبرلنا مدى اعتماد ساكنيها على المطالبة بحقوقهم وتحسين ظروف عيشهم على عكس الأحياء الحديثة .

جدول رقم 28 يوضح العلاقة بين نوعية السكن ووجود العلاقة مع سكان المدينة

وجود العلاقات / نوعية السكن	نعم موجود	لا غير موجود	المجموع
قصديري	25 12	75 36	100 48
تقليدي	67.70 65	32.30 31	100 96
شقة	62.50 25	37.50 15	100 40
فيلا	16.66 01	83.33 05	100 06
أخرى	56.25 09	43.75 07	100 16
المجموع	54.36 112	45.63 94	100 206

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه يتجه نحو وجود العلاقات مع سكان المدينة بنسبة 54.36 % **مقابل** 45.63 % ، وعند إدخالنا لمتغير نوعية السكن نجد أن :
العلاقات مع سكان المدينة تقل في السكنات القصديرية بمقارنة مع السكنات التقليدية والشقق التي أغلبها في العمارات ، في حين أننا نجد العلاقات غير موجودة في السكنات الظافرة ، فيمكن تغيير ذلك بمدى تجانس السكان .
إن السكن في المناطق العشوائية جراء الهجرة الريفية وجراء نتيجة تدني الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للريفيين والذي تفرز أكثر أثناء الأوضاع الأمنية المتردية
التي عاشتها الجزائر والتي ساهمت في خلق الفوضى العمرانية والهامشية للسكان . كما ساهمت في التضييف في فرض الاتصال والأندماج الحضري للريفيين من خلال ضعف الروابط الحضرية والتي يمكن ملاحظتها من خلال عدم ثقة سكان المناطق العشوائية في **الغرباء والانطواء والبحث عن الأمن والاستقرار .**
قد يدخل متميز المستوى العقلية والثقافية للمهاجرين من تأثيره على مدى خلق وانشاء الروابط الاجتماعية والعلاقات مع سكان المدينة الغير ريفيين ،وقد تتلاشى مع الجيل الثاني للمهاجرين الذين اخذوا قسطا من التقييم ومدى احتكاكهم بميادين العمل مع باقي السكان في المدينة .

جدول رقم 29 يوضح العلاقة بين نوعية السكن و التخلي عن الحياة الريفية .

التخلي / نوعية السكن	نعم	لا	المجموع
قصديري	70.83 34	29.16 14	100 48
تقليدي	22.91 22	77.08 74	100 96
شقة	17.50 03	92.50 37	100 40
فيلا	66.66 04	33.33 02	100 06
أخرى	18.75 03	81.25	100 16
المجموع	32.03 66	67.96 140	100 206

يهدف هذا الجدول إلى إبراز العلاقة بين نوعية السكن للمهاجرين و مدى تخليهم عن الحياة الريفية ، فنرى أنه يتجه نحو عدم التخلي عن الحياة الريفية بنسبة 67.96 % مقابل 32.03 % ، أما عند إدخالنا لمتغير نوعية السكن فنجد أن 77.08 % يرفضون التخلي عن الحياة الريفية مقابل 22.91 % في الأحياء الشعبية ، في حين أننا نجد 70.83 % يرون بالتخلي عن الحياة الريفية مقابل 29.16 % في الأحياء القصديرية ، في حين أننا نجد أنه في الشقق والعمارات 92.5 % لا يودون التخلي عن الحياة الريفية مقابل 7.5 % . ونسق الملاحظة تقريبا في السكنات العصرية والمناطق الأخرى .

جدول رقم 30 يوضح العلاقة بين المستوى المعيشي للمهاجرين و تغيير السكن في المدينة

التخلي نوعية السكن	نعم	لا	المجموع
متدني	35.89 42	64.10 75	100 117
متوسط	57.14 24	42.85 18	100 42
حسن	55.20 26	44.70 21	100 47
المجموع	44.66 92	55.34 114	55.20 206

يهدف هذا الجدول إلى اختيار العلاقة بين نوعية المستوى المعيشي ومدى تغير السكن في المدينة ، فنرى أنه يتجه نحو عدم تغير السكن بسبب 55.34 % **مقابل** 44.66 % .
وعند إدخالنا لمتغير نوعية المستوى المعيشي للمهاجرين نرى أن 117 من أفراد العينة من ذوي المستوى المعيشي المتدني .نجد فيهم أن 64.10 % منهم لم يغيروا مسكنهم في المدينة مقابل 35.89 % ، في حين أننا نجد أن ذوي المستوى المعيشي المتوسط والحسن غير مسكنهم بالنسب التالية : 57.14 % ، 55.2 % ، على الترتيب هذا يدفعنا إلى .

جدول رقم 31 يوضح العلاقة بين نوعية العمل و نوعية السكن .

نوع السكن / نوعية العمل	قصديري	تقليدي	شقة	فيلا	أخرى	المجموع
عمل حكومي	21.73 01	8.70 04	56.52 26	8.70 04	23.90 11	100 46
تجارة	35.48 11	25.80 08	32.50 10	-	6.45 02	100 31
حرف	25 04	62.50 10	-	6.25 01	6.25 01	100 16
تربية المواشي	05 13	42.30 11	7.70 02	-	-	100 26
زراعة	7.40 04	92.60 50	-	-	-	100 54
بطال	43.47	47.82	-	-	8.70	100

	10	11			02	23
أخرى	50 05	20 02	20 02	10 01	-	100 10
المجموع	23.30 48	46.60 96	19.41 40	2.91 06	7.76 16	100 206

يهدف هذا الجدول إلى اختيار العلاقة بين نوعية العمل ونوعية السكن الحالي للمهاجرين ، فنلاحظ أنه يتجه نحو السكن في البيوت التقليدية بـ 46.60 % تليها البيوت القصديرية بـ 23.3 % ، **ثم الشقق بـ** 19.41 % ، ثم المناطق الأخرى والسكنات الحضرية .
وعند إدخالنا لمتغير نوعية العمل الحالي للمهاجرين على هذا المتغير ،نرى أن :
المزارعين ـــــــــ المعاشية والفلاحين يعتمدون السكن التقليدي والقصديري أكثر منه في المهاجرين الذين يمتهنون الحرف والتجارة والأعمال الحكومية والوظائف الأخرى .

جدول رقم 32 يوضح العلاقة بين تغيير المسكن في المدينة و مدى ملائمته للحياة في المدينة .

المدى **تغير السكن**		**ملائم**	**نوعا ما**	غير ملائم	**المجموع**
لا		7.20 08	28.82 32	63.96 71	100 111
نعم	لضيق السكن	45.45 20	18.18 08	36.36 16	100 44
	ظروف السكن	57.14 04	14.28 01	28.57 02	100 07
	لمتطلبات حياة المدينة	37.50 03	25 02	37.50 03	100 08
	أخرى	8.33	5.55	86.11	100

36	31	02	03		
100 206	59.70 123	21.84 45	18.44 38	**المجموع**	

نود من خلال هذا الجدول اختبار العلاقة بين ملائمة السكن الحضري ومدى تغيره من حيث المكان أو الشكل ، فنرى أن اتجاه الجدول العام يتجه نحو عدم ملائمة السكن لأفراد العينة **المدروسة بـ** 59.70 % **مقابل** 21.84 % للذين يرون أنه ملائم نوعا ما من حيث نجد أن 18.44 % منهم يرون أنه ملائم للحياة في المدينة .

وعند إدخالنا لمتغير تغير السكن وسببه نجد أن 111 **من** 206 مبحوث لم يغير سكنه بالرغم **من وجود** 63.96 % منهم يرون أنه غير ملائم . في حين نرى أن 95 من أفراد العينة غير المسكن يتوزعون على 44 منهم لضيق المسكن و 7 **لظروف السكن الصعبة و** 8 **لمتطلبات** حياة المدينة و 36 **لأسباب أخرى** .

إن الحديث عن مدى تغير السكن ومدى ملائمة السكن للمهاجرين يتطلب من التطرق أولا إلى المستوى الاقتصادي لأفراد العينة ومدى ملائمة أو كفاية الدخل للأسرة ما دام أن السكن يباع بالمال (على عكس السكنات الممنوحة من طرف الدولة **) ,** فهناك أسباب كثيرة تدفع المهاجرين إلى البحث عن بدائل لسكنهم والبحث عن ظروف أحسن للأسرة ، والرغبة في الابتعاد عن الهامشية السكنية نحو التمييز الاجتماعي للحصول على فرص الرفاهية والمستوى المعيشي الحالي

ثمة أسباب كثيرة دافعة نحو عدم ــــــــ في المدينة التي يعتقد البعض أنها لا تختلف عن الريف من حيث الهامشية في توفر الخدمات الحضرية والبحث عن ظروف أحسن للأبناء (التربية ، الرعاية ، الأمن) ، فالأسباب كثيرة لدفع السكان لتغير السكن والبحث عن بدائل أفضل في ظل توفر الشروط ــــــــ (**الدخل الاقتصادي) فالبعض** يلجأ إلى الأحياء الشعبية بدل السكنات القصديرية المماثلة ، ونشير إلى أن الظروف السكنية المتردية **دور في سلوك الأفراد** . ونشير هنا إلى تأثير نوع الحي السكني على سلوكات المراهقين ومدى انتشار الآفات الاجتماعية جراء الهامشية السكنية والظروف الصعبة لسكانه .

كما تشير الدراسات إلى أن السكان الذين يعانون مستوا معيشيا متخلف وسريع التبدل ، كثير ما يوقعهم في حالات نفسية وثقافية ، ويطلق على تلك المناطق (**مناطق الجنون) ، ومدى** انتشار الإجرام والأمية والمهن الريفية .

فاطمة العصيمي : الحي السكني ومستقبل الأبناء ، ندوة المدينة ، حمرية ، مكناس ، 1998 . ص 22

النتائج الخاصة بالفرضية الثانية :

من خلال الاستجابات المتينة بالجداول الخاصة بفرضية (التجمع السكني على أساس الأعراش في المدينة يعمل على عدم تبني القيم الحضرية) و جدنا أن و باعتبار القيم الحضرية قي هذه الدراسة الميدانية عبرت عن المؤشرات (إقامة علاقات في المدينة ، سبب إختيار الحي السكني ، التخلي عن الحياة الريفية ، نوعية العمل الممارس في المدينة ، و طريقة الهجرة و كيفية الهجرة إلى المدينة) و ربطها بالمؤشرات التي تعبر عن استمرار العلاقات القرابية في التجمعات السكنية و نوعية العلاقات سواء مع الوسط الأصلي أو الوسط الحضري .... وجدنا النتائج التالية :

- تدفع الظروف الأمنية و الاقتصادية الصعبة المهاجرين إلى الهجرة جماعية وتعمل هده الأخيرة على النجمع السكني على أطراف المدن وقف تواجد الأقارب في هده الأحياء بسبب (60.84٪) (لاحظ الجدول)
- يعمل اختيار السكن في المدينة وفق وجود الأقارب و انتماء الأفراد العرش فيه إلى الحفاظ على العلاقات مع الوسط الأصلي ب (55.78٪) لاحظ الجدول ( ) ، كما تعمل الأوضاع الاقتصادية على دفع المهاجرين إلى التجمع المكاني وفق الارتباطات الأسرية و القرابية .
- تتأثر العلاقات مع الوسط الأصلي للمهاجرين حسب التجمعات السكنية في المدينة إذ تتأثر تلاحظ و بشكل أكبر في التجمعات السكنية القرابية أو العشائرية إذ تحدد ارتباط المهاجرين بالأوساط الريفية و ترغمهم على عدم التخلي على الحياة الريفية سواء في الريف أو المدينة بنسبة 37.14 ٪
(لاحظ الجدول)
- يعمل السكن في الأحياء الشعبية التقليدية و القصديرية ، على إنشاء تنظيمات و لجان أحياء للدفاع على حقوق السكان و المطالبة بتوفير الشروط المعيشي للسكان بنسبة أكبر مقارنة بالأحياء الأخرى لاعتمادها على الصلات القرابية لساكنيها التي تعتبر عن مدى اتصال سكان هذه الأحياء ببعضهم البعض إذ نجد أن 85.89٪ تؤسس لجان الأحياء في هذه الأحياء مقارنة بالأحياء الأخرى (لاحظ الجدول) يعمل السكن وفق العلاقات القرابية إلى التقليل من فرص إنشاء علاقات إضافية مع سكان المدينة الغير ريفيين عند ملاحظة أن السكنات التقليدية أو القصديرية هي بؤر التجمعات السكانية القرابية (لاحظ الجدول)
- بالرغم من تحسين المستويات المعيشية للأسر في المناطق ذات العلاقات الجوارية القرابية إلا أن نلاحظ أن هؤلاء المهاجرون لا يحاولون تغيير مساكنهم المكانية .... نجد (44.7 ٪) (لاحظ الجدول) و للسعي إلى الحفاظ عن تلك التجمعات .
- رغم طول مدة الإقامة بالمدينة للمهاجرين إلا أنهم لا يبالون بربط علاقات مع السكان ...فهم يحافظون على صلاتهم بجيرانهم فقط الذين تربطهم بهم الصلات الريفية أو العائلية (لاحظ الجدول) .
- تعمل الهجرات الجماعية و فق العلاقات القرابية إلى إنشاء تجمعات سكنية جديدة غالبا هي على أطراف المدن حتى أننا نلاحظ أن هذه الأحياء تسمى أو تكنى باسم الأصلي الجغرافي أو القبلي للمهاجرين الريفيين و التي سوف تزيد من توافد الريفيين نحوها و فق للعلاقات القرابية .

الفصل الرابـــــع

التحليل و التعليق على البيانـات الخاصة بالفرضية الثالثة

استمرار الروابط الاجتماعية التقليدية في المدينة يحول دون اكتساب الثقافة الحضرية .

جدول رقم 33 يوضح العلاقة بين كيفية الانتقال إلى المدينة و العلاقات مع الوسط الأصلي .

العلاقات مع **الوسط الأصلي** / كيفية الانتقال	**موجود**	**لا**	**المجموع**
فردية	61.76 42	38.23 26	100 117
جماعية	76.08 105	23.91 23	100 138
المجموع	71.35 147	28.64 59	55.20 206

نهدف من خلال هذا الجدول الى معرفة العلاقة بين نوعية انتقال المهاجرين الريفيين بعلاقاتهم مع وسطهم الأصلي (الريف) ، و نلاحظ أن الاتجاه العام لهذا الجدول يتجه نحو العلاقات مع سكان الريف للنازحين بنسبة 71.35 ٪ **مقابل** 28.64 ٪ .
و عند إدخالنا لمتغير كيفية الهجرة نجد أن أكثر من ثلثي مبحوثينا انتقلوا الى المدينة جماعيا هذا ما يغير لنا و يدعم فرضيتنا الى لجوئهم الى السكن العشوائي في المدينة جماعيا و المحافظة على علاقاتهم بالريف و عند ملاحظة المهاجرين الذين انتقلوا بصفة فردية للمدينة نجد أن أكثرهم أيضا حافظ على علاقاته مع وسطه الأصلي 61.76 ٪ **مقابل** 38.23 ٪ ، و لكن ليس بالصورة التي هي هند فئة الانتقال الجماعي حيث هي : ثلاثة أرباع الذين انتقلوا بصورة جماعية حافظوا على علاقاتهم مع الوسط الأصلي .

جدول رقم34 يوضح العلاقة بين كيفية الانتقال إلى المدينة و العلاقات مع سكان الريف .

العلاقات مع **سكان الريف** / الكيفية	قوية	عادية	**نادرة**	**منعدمة**	**المجموع**
فردية	50 34	35.29 24	7.35 05	7.35 05	100 68
جماعية	59.42 82	34.78 48	21.73 03	3.62 05	100 138
المجموع	65.30 116	34.95 72	3.88 08	4.85 10	100 206

بهدف هذا الجدول الى معرفة العلاقة بين كيفية الهجرة سواء (جماعية أو فردية) بنوعية العلاقات مع سكان الريف (**الوسط الأصلي**) .
فالملاحظ أن الاتجاه العام لهذا الجدول يتجه نحو قوة العلاقات مع الوسط الأصلي بـ 56.30 ٪ في حين نجدها عادية بـ 34.95 ٪ **و نادرة بـ** 3.88 ٪ **و منعدمة بـ** 4.85 ٪ .

و عند إدخالنا لمتغير كيفية الهجرة نجد أن أكثر من ثلثي المهاجرين نزحوا الى المدن بطريقة جماعية أين نلاحظ أنهم حافظوا في قوة علاقاتهم مع وسطهم الأصلي فنجد 59.42 ٪ هي علاقات قوية أين تتدرج الى العادية بـ 34.78 ٪ثم النادرة بـ 21.73 ٪ ثم المنعدمة بـ 3.62 ٪ بينما نجد أن المهاجرين الذين هاجروا بطريقة فردية أقل علاقة بوسطهم الأصلي مقارنة بالمهاجرين الجماعيين فنجد من 68 مهاجر 50 ٪ حافظوا على علاقاتهم قوية مقابل 35.29 ٪ عند العلاقات العادية و 7.35 ٪ و 7.35 عند العلاقات النادرة و المنعدمة يظهر لنا من خلال الجدول أن هناك علاقة بين طبيعة الهجرة في كيفيتها و مدى بقاء العلاقات مع سكان الريف لمهاجرينا . . . .

فالدراسات السابقة تؤكد أنه في عديد من البلدان العربية أنه في قوة التلاحم و قوة الروابط الريفية الحضرية للمهاجرين .

العائلات لا تزال تحتفظ بالعلاقات القوية القرابية في و بعلاقات قوية في شبكات الأقارب . . . الأغلبية لا تزال تفضل أخذ القرارات و الإقامة جماعيا . . . في حين أنها تتلقى العائلات الحضرية المنتجات الزراعية من الأقارب القرويين .

فهذا يؤكد مبدأ التعاون الجماعي في الصعاب و الأزمات و إتخاذ القرارات خاصة و أن المشكل الأمني الذي مس الأرياف دفع بوتيرة الهجرة الجماعية نحو المدن .

إن العلاقات الاجتماعية كما يؤكد بوتفنوشت لا تزال مدعمة بالروابط القرابية العائلية و بالالتزام و المساعدة و التضامن و التعاون العائلي و القبليو كلها لا تزال تتميز بالإصرار و الدوام في الوسط الحضري رغم كل التغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري . . . . . .

و هذا التعاون الجماعي العائلي القبلي . . . يعبر . . . ك إصرار مسكن من طرف الجماعة ، فهو يمثل الأمن الاجتماعي بالمعني السوسيولوجي . . . .

المسند على نظام من الالتزامات المتبادلة و فائدته تبرز تماما في ضمير أعضاء المجموعة العائلية .

و مهما سار الزمن ، إلا أن التغيرات في العلاقات بين المهاجرين و أصلهم لا يسير بالسرعة المرجوة ، بل و لا يمكنها أن تؤدي إلى تشكيل علاقات أخرى جديدة بديلة عنها ، لأن العائلات الحضرية في حد ذاتها تحافظ عن علاقاتها بالوسط السابق و تتميز بتقاليد عدم الانقطاع عن الأصل .

---

1 . فهد ثاقب : التحضر دائرة على البناء العائلي ، عرض و تقديم لنتائج البحوث ، مجلة العلوم الاجتماعية المجلة 14 ، 1986 . ص 217 .

Boutetnouchet M . systeme sociale . P . 89 . . 2

جدول رقم 35 يوضح العلاقة بين كيفية الانتقال وسبب اختيار الحي السكني .

سبب اختيار الحي / كيفية الانتقال	لقربه من مركز المدينة	لوجود الأقارب فيه	لانتمائه للعرش	للظروف المادية	أخرى	المجموع
فردية	17.64 12	16.17 11	10.29 07	32.35 22	23.52 16	100 68
جماعية	3.89 04	26.08 36	23.18 32	28.98 40	18.84 26	100 138
المجموع	7.76 16	22.81 47	18.93 39	30.09 62	20.38 42	100 206

يهدف هذا الجدول لمعرفة مدى علاقة كيفية انتقال المهاجرين الريفيين بسبب اختيار الحي السكني ، فمن خلال الجدول أنه يتجه نحو اختيار السكن للسبب الاقتصادي بـ 30.09 ٪ ثم لأسباب أخرى بـ 20.38 ثم لوجود الأقارب بـ 22.81 ٪ ثم لانتمائه للعرش 18.93 ثم لقربه من مركز المدينة بـ 7.76 ٪

و عند إدخالنا لمتغير كيفية الانتقال نجد أن أغلب النازحين اعتمدوا على الهجرة الجماعية نحو المدن أين نجد أن 28.98 ٪ منهم اختاروا سكنهم لظروفهم المادية ثم نجد أن 49.18 ٪ منهم اختاروا حيهم السكني على أساس وجود الأقارب سواء لروابطهم الدموية أو سكان العرش في المدينة و نلاحظ مدى عدم اختيارهم للأحياء القريبة من مركز المدينة بـ 3.89 ٪ .

أما عند الهجرة الفردية فنجد أن أغلبهم يختار سكنه لظروفه المادية و تتقارب باقي النسب .

من خلال هذا الجدول نرى أن هناك علاقة بين نوعية الهجرة نحو المدينة و مدى اختيار الحي السكني رغم العوامل الأخرى . . . . فبغض النظر عن الأسباب المادية الصعبة و الظروف القاهرة للحصول على مسكن فإن المهاجرون الريفيون يقيمون علاقات احتماعية في ثقافاتهم السابقة الريفية في الأماكن التي يقيمون بها و أولى هذه الأماكن هي إحياء الإقامات و داخل هذه الأحياء ينتظم المهاجرون في شكل جماعات تنتمي كل جماعة الى جهة أو بلدة معينة و السبب الذي يدفعهم الى التجمع (جماعات متضامنة) يرجع الى الطريقة التي يأتي بها المهاجر .
الى المدينة أول مرة ، فأغلبهم يأتي بمساعدة صديق أو أحد الأقارب من البلدة حيث يتم إيوائه مؤقتا و هو و عائلته و بالسعي معه الى إيجاد حل لمشكلة في الإقامة سواء في ذات الحي . . . . و بهذه الطريقة يتجمع أبناء المنطقة الواحدة في واحد و يستغرقهم وجودهم مع بعضهم البعض في البيئة الجديدة بالأمان و الطمأنينة حيث نرى في مدننا أن بعض الأحياء تسمى بأسماء تلك المناطق الريفية أو الأعراش أو . . . . فهو شكل من أشكال استمرار العلاقات الريفية بين المهاجرين في المدينة . . . . .
و قد أشار فلزن Valson بشأن أهمية التنظيم القرابي و صلته الأصلي (القرية ، الريف ، القبيلة) .

و هذا الرابط من شأنه أن يربط المهاجرين بأقاربهم في المجتمع الجديد ، حيث يعلمون أن هذا هو الضمان الاجتماعي الوحيد الذي يعتمدون عليه في حالات كثيرة منها العجز عن العمل أو التقدم في السن [1] .

---

1 – د . حسين خروف – المدخل الى الاتصال ة التكيف الاجتماعي . مخبر علم الاجتماع . جامعة منشوري قسنطينـــة ، الجزائـر ، 2005 . ص 184 .

جدول رقم 36 يوضح العلاقة بين علاقات المهاجرين بالوسط الأصلي و التخلي عن الحياة الريفية .

التخلي عن الحياة الريفية / **الوسط الأصلي**	**موجود**	**لا**	**المجموع**
قوية	29.31 34	70.68 82	100 116
عادية	27.77 20	72.22 52	100 72
نادرة	87.50 07	12.50 01	100 08
منعدمة	50 05	50 05	100 10
المجموع	32.03 66	67.96 140	100 206

نهدف من خلال الجدول الى إبراز العلاقة بين علاقات النازحين بوسطهم الأصلي بمدى تخليهم عن الحياة الريفية ، فنلاحظ أن الاتجاه العام لهذا الجدول يتجه نحو عدم التخلي عن الحياة الريفية بـ 67.96 ٪ **مقابل** 32.03 ٪ .

و عند إدخالنا لمتغير علاقاتهم بوسطهم الأصلي نجد أن الذين يحافظون على علاقاتهم بالريف قوية لم يتخلوا عن حياتهم الريفية بـ 70.68 ٪ **مقابل** 29.34 ٪ ، **ونسق الأمر** يتعلق بالعلاقات العادية ، أما أصحاب العلاقات النادرة فأغلبهم يصرح بالتخلي عن الحياة الريفية بـ 87.5 ٪ مقابل 12.5 ٪ ، حيث نجد أن أصحاب العلاقات المتقدمة بالوسط الأصلي متساوين في التخلي و عدم التخلي عن الحياة الريفية من خلال هذه القراءة الإحصائية نجد أن .

جدول رقم 37 يوضح العلاقة بين علاقة المهاجرين بالوسط الأصلي و إقامة علاقات مصاهرة في المدينة .

إقامة علاقة مصاهرة / علاقة النازحين	نعم توجد	لا توجد	المجموع
توجد علاقة	10.88 16	89.11 131	100 147
لا توجد علاقات	88.13 52	11.86 07	100 59
المجموع	33 68	67 138	100 206

يهدف هذا الجدول الى معرفة العلاقة بين إقامة النازحين لعلاقات مصاهرة مع الحضريين بمدى علاقاتهم بالوسط الأصلي ، فنلاحظ أن من خلال هذا الجدول أن الاتجاه العام لهذا الجدول يتجه نحو عدم إقامة علاقات مصاهرة مع الحضريين بـ 67 ٪ **مقابل** 33 ٪ .

و عند إدخالنا لمتغير العلاقات مع الوسط الأصلي نجد أن ثلثي المبحوثين لديهم علاقات مع الوسط الأصلي و نلاحظ في هذه الفئة أن 89.11 ٪ منهم لم يقيموا علاقات مع الوسط الأصلي لديهم علاقات مع الحضريين بـ 88.13 ٪ **مقابل** 11.86 ٪ .

يظهر لنا جليا أن المبحوثين الذين لديهم علاقات بوسطهم الأصلي سواء أكان الريف أم القرية أقل احتكاكا بالمتحضرين سواءا أكانوا من ذوي القربى أم من الغرباء .

في حين أننا نجد أن الذين لا يصرحون بعلاقاتهم مع أوساطهم الأصلية لهم علاقات مصاهرة مع سكان المدينة .

هذا ما يدعم العلاقة بين هذين المتغيرين التي تخدم فرضيتنا المتعلقة باستمرار الروابط الاجتماعية الريفية في الوسط الحضر

جدول رقم38 يوضح العلاقة بين أصل المهاجرين و إقامة العلاقات في المدينة

العلاقات في المدينة الأصل	لا توجد علاقات	توجد				المجموع
		سكان المدينة	الريفيين	الأقارب	أبناء العرش	
الريف	32.57 57	22.47 39	12.06 21	28.16 49	4.59 08	100 174
القرية	3.12 01	40.62 13	03.13 01	25 08	28.12 09	100 32
المجموع	28.15 58	25.24 52	10.67 22	27.66 57	8.25 17	100 206

من خلال هذا الجدول و الذي يبرز العلاقة بين أصل المهاجرين و مدى إقامة العلاقات في المدينة نجد أن الاتجاه العام لهذا الجدول يتجه نحو عدم وجودها .
في حين أننا عند إدخالنا لمتغير الأصل السابق للمهاجرين نجد أن :
سكان القرية لديهم علاقات أكثر من نظائرهم الريفيين سواء ـــ الأقرب بالأقارب أو سكان المدينة في حين أننا نجد الريفيين أكثر انعزالا عن القرويين ، **من حيث انتشار العلاقات عند ملاحظة النسبة** 32.52 ٪ ـــ 3.12 عند القرويين .
تبرز من خلال هذا الجدول العلاقة بين النزوح (الريف ، القرية ، المدينة)
فيمكننا ملاحظة التدرج في طبيعة العلاقات فيما يخص المهاجرين من (القرى و الريف) ذلك بأن طبيعة العلاقات في المدينة أقرب في شكلها العام الى مجتمعات القرى أكثر منه عند المجتمات الريفية .
و يمكن أيضا ىالاستشهاد بانتشار القرى الكبرى التي ماهي إلا امتداد للتحةلات الريفية الحضرية و التي أيضا يمكن أن تشاهد في المدن العتيقة أو الجديدة فهي لا يجب النظر إليها **من الجانب العمراني** فحسب بل بما يمكن أن تفرزه من علاقات اجتماعية و اقتصادية سواء من حيث تأثيرها أو تأثرها .
كل هذه التغيرات التي أصابت الحياتين (الريف ، المدينة) **حدثت مع تقدم الزمن وما** صاحبها من تحولات و تبدلات على المحيط و الإنسان .

جدول رقم 39 يوضح العلاقة بين علاقات المهاجرين بوسطهم الأصلي و إقامة علاقات في الحي .

العلاقات في الحي / الوسط الأصلي	لا توجد علاقات مع سكان المدينة	مع سكان المدينة	النازحين من الريف	الأقارب	ابن العرش	المجموع
توجد علاقات	33.33 49	21.76 32	12.24 18	25.85 38	6.80 10	100 147
لا توجد	15.25 09	33.89 20	6.77 04	32.20 19	11.86 07	100 59
المجموع	28.15 58	25.24 52	10.67 22	27.66 57	8.25 17	100 206

يهدف هذا الجدول لمعرفة العلاقة بين متغير العلاقة بالوسط الأصلي بمدى إقامة علاقات في الحي و مع من هم ، فنلاحظ أن اتجاه الجدول يتجه نحو عدم وجود علاقات مع سكان المدينة بـ 28.15 ٪ مقابل 17.66 ٪ للعلاقات مع الأقارب ثم 25.24 ٪ مع سكان المدينة ثم 10.67 للعلاقات مع سكان الريف ثم 8.25 ٪ مع أبناء العرش .

و عند إدخالنا لمتغير نجد أن ثلاثة أرباع المبحوثين لديهم علاقات مع وسطهم الأصلي أين نجد فيما أن 33.33 ٪ منهم 25.85 ٪ مع الأقارب و 21.76 ٪

مع سكان المدينة الأصليين و 12.24 ٪ مع النازحين و 6.80 مع أبناء العرش بينما نجد أن للمبحوثين الذين لا توجد لهم علاقات مع وسطهم الأصلي لديهم علاقات مع سكان المدينة بـ 33.89 ٪ ثم تتدرج النسب حسب علاقات القرابة .

قد تمثل العلاقات الإتصالية بين المجتمعين وسيلة جديدة لمعرفة العلاقة بين المجتمعين (الريفي و الحضري) ، لذا فالوقوف على دراستها تمكننا من معرفة أكثر وضوحا للموضوع .

فالحقائق العلمية تؤكد أن كل السياسات في كل المجتمعات ركزت و لا تزال تركز على التنمية الحضرية نحو مدنها (فهي المكان لتحقيق الطموحات و الأهداف الفردية و الجماعية) .

ففي حالة المهاجرين الريفيين يجب فهم العلاقات بين الريف و المدينة على أساس مستويات التفاعل و التبادل و التأثير أو تكوين العلاقات الجديدة و الدخول في المهن و الوظائف و هو ما يجعل عملية التكيف و الاندماج غاية في الأهمية بالنسبة للدراسات الريفية الحضرية ، ففي وجود الكفاءات لدى الإنسان المهاجر يمكن لهذا الأخير أن يؤكد تفاعلات جديدة و سلوكات و تصرفات غير التي كانت لديه في الريف أي بمعنى اكتساب سمات ثقافية جديدة تتوافق مع متطلبات المصلحة الفردية و الجماعية للمهاجرين الريفيين ، قد يحدث التغير الاجتماعي للفرد الريفي في المدينة تغيرا حتى في العلاقات مع الوسط الأصلي و مدى العلاقات و الروابط التي تربطهم بأهلهم الأصليين (المقيمين بالريف) و قد يحدث أيضا تغير في طبيعة العلاقات الريفية في حد ذاتها .

إن في زيادات المهاجرين الى أصولهم هؤلاء يحملون معهم مظاهر التغير الاجتماعي و خاصة منها ، تلك المتمثلة في الأدوات و الآلات التكنولوجية و استعمالاتها المختلفة و هي و لا شك عناصر ثقافية و كذا الحال بالنسبة لتغير الأساليب المستخدمة في الزراعة إلى زراعة السوق و ما يقتضيه من النوعية و الجودة و بالتالي تدخل عالم المنافسة و هو ما يدعو إلى التخصص في عالم الزراعة بكل أنواعها و مشمولاتها الحيوائية ، الأمر الذي جعل العالم الريفي يدخل في علاقات جديدة حتى مع الأرض التي هو عليها منذ __ 1

و إذا أردنا معرفة الصلات الموجودة بين المجتمعين فلابد من التطرق إليها على مدة إضافة إلى معرفة الفروق في طبيعة العلاقات فيما يخص شبكات الأدوار و العلاقات و تطور هذه الأدوار أو مدى كمونتها و انتشارها أو ضيقها في المدينة و مدى حمل البقايا الثقافية الريفية و دوامها في المدينة ، و كما أشرنا سابقا إلى أن الانتقال من الريف إلى المدينة لا يعني الانتقال فقط من النمط المعيشي الريفي إلى النمط المعيشي الحضري ، إن هناك عدة خصائص أساسية تقليدية للمجتمع الجزائري انتقلت من الريف إلى المدينة جراء النزوح الريفي ، فالأمر هنا يتعلق بالاستدلال عن طبيعة العلاقات الاجتماعية الموجودة في الوسط الحضري أي ماهو الجزء من العلاقات التي تمسك بها المتحضرون الجدد و المنحدرة من النظام التقليدي القديم و ماهو الجزء من العلاقات الجديدة التي يقيمونها في الوسط الحضري .

فالعلاقات الاجتماعية الريفية مثلما أكد بوتفنوشت تدوم بشدة ، و تتأصل في النسيج الاجتماعي الحضري الحالي . . . . فهي تتميز ـــ لأنها تجمع بين نموذجين من العلاقات (التقليدية و الحديثة) ، فالأولى هي التي استمرت بعد الهجرة (العلاقات القرابية أما مع الوسط الأصلي أو مع العائلات من نفس العرش الموجودة في المدينة و الثانية تتمثل في الصلات التي يقوم بها المتحضرون الجدد في الوسط الحضري .

وأن شبكة العلاقات والاجتماعية لكل عضوة تقوم على التشابه والتماثل في الخلفية كالسن والعمل والتعليم والزواج ونمط الشخصية ، وأن شبكات العلاقات الاجتماعية النسائية تميل من حيث الشكل إلى أن تكون كبيرة الحجم ومتعددة الأطراف ومن حيث المحتوى فهي علاقة مؤازرة ومساندة واستشارة ومودة.

جدول رقم 40 يوضح العلاقة بين وجود العلاقات مع الوسط الأصلي بمدى وجود الفرق بين الريف و المدينة .

الفرق بين الريف و المدينة / **الوسط الأصلي**	يوجد فرق	لا يوجد فرق	متشابهان تقريبا	**المجموع**
توجد علاقة	64.62 95	20.40 30	14.96 22	100 147
لا توجد علاقات	13.56 08	16.95 10	69.50 41	100 59
المجموع	50 103	19.41 40	30.58 63	100 206

يهدف هذا الجدول لمعرفة العلاقة بين رأى المبحوثين في الفرق بين الريف و المدينة بمدى وجود العلاقات مع الوسط الأصلي للنازحين ، فنلاحظ أن الاتجاه العام لهذا **الجدول** يتجه نحو التفريق بين حياة المدينة و الريف بـ 50 ٪ ثم التشابه بـ 30.58 ٪ **ثم عدم** التفريق بين الريف و المدينة بـ 19.41 ٪ .
و عند إدخالنا لمتغير مدى وجود العلاقات مع الوسط الأصلي نجد أن ثلثي المبحوثين لديهم علاقات مع الوسط الأصلي أين نجد أن 64.62 ٪ منهم يرون الفرق مقابل 20.40 ٪ **و** 14.96 ٪ عند عدم التفريق و التشابع على الترتيب

أما الذين ليس لديهم علاقات مع الوسط الأصلي فنرى أن 69.5 ٪ يشابهون بين الريف و المدينة في حين تتقارب النسب عند التفريق بين الريف و المدينة .
كما أشرنا سابقا أن العلاقات بالوسط الأصلي لا تتأثر بالحياة في المدينة و مدى اكتساب الثقافة الحضرية فهي غير مرتبطة بالقطيعة مع الوسط الأصلي فهي ظاهرها مرتبطة بثقافة **الأفراد و الجماعات** .
فالمهاجرون الجدد لا يزالون يحتفظون بعلاقاتهم بالوسط الأصلي و يتمثلون بروابطهم الريفية سواء في القرى و الأرياف ، كما أنهم يميلون رغم اعتقاداتهم بوجود الفرق بين الريف و المدينة إلى المحافظة على تلك الروابط مع دونهم في الريف أو القرية .
كما أنهم يميلون إلى تذكر الماضي التاريخي . . . لأن حياتهم في المدينة ماهي إلا امتداد **مما** في الريف أو القرية . . . **ففي** هذا الوقت الراهن الذي تمر به مدن الجزائر و عند أخذ مقياس الفرق بين الريف و المدينة عند آراء الريفيين نجد أن مقاييس حكمهم على الريف و المدينة تتم أنماط العيش و العلاقات الاقتصادية .

جدول رقم42 يوضح العلاقة بين مدة الإقامة بالمدينة و نوعية العمل

نوع العمل / مدة الإقامة	زراعة	تربية مواشي	تجارة	حرف	على حكومي	بطال	أخرى	المجموع
أقل من 5 سنوات	36.84 14	28.94 11	-	2.63 01	10.52 04	21.05 08	-	100 38
من 5 الى 10 سنوات	68.18 30	11.36 05	2.27 01	6.81 03	4.54 02	4.54 02	2.27 01	100 44
من 10 الى 15سنة	-	2.77 02	38.88 28	13.88 10	30.55 22	1.38 01	12.50 09	100 72
أكثر من 15	19.23 10	15.38 08	3.84 02	3.84 02	34.61 18	30.07 12	-	100 52
المجموع	26.21 54	12.62 26	15.04 31	7.76 16	22.33 46	11.16 23	4.85 10	100 206

نهدف من خلال هذا الجدول الى معرفة العلاقة بين مدة الإقامة بالمدينة بنوعية العمل ، فمن خلاله نرى اتجاه الجدول العام نحو العمل الزراعي بـ 26.21 ٪ ثم العمل الحكومي بـ 22.33 ٪ ثم تربية المواشي بـ 12.62 ٪ ثم التجارة بـ 15.04 ٪ ثم البطالة بـ 11.16 ٪ ثم الحرف بـ 7.76 ٪ ثم أعمل أخرى بـ 4.85 ٪ .

و عند إدخالنا لمتغير مدة الإقامة بالمدينة نجد أن أغلب النازحين الجدد و الذين مرت عن هجرتهم نحو المدن أقل من 10 سنوات تتوزع أعمالهم بين الزراعة و تربية المواشي و البطالة ، في حين نجد أن المهاجرين الذين فاقت مدتهم أكثر من 10 سنوات فتتوزع تقريبا أعمالهم بين العمل الحكومي و التجارة و الحرف و البطالة .

فمع ملاحظاتنا لهذا الجدول نجد أنه كلما زادت مدة إقامة المهاجرين في المدينة قلت اهتماماته بالأشغال الريفية و توجهت نحو الأعمال الحضرية التي تتميز عن الريف .

و نرى أيضا من خلال هذا الجدول أن المهاجرين الحديثي العهد لا يشتغلون كثيرا بالأعمال الحكومية مقارنة بالمهاجرين القدامى ، في حين تختلف عنه في الأعمال الزراعية و الفلاحية التي تأخذ نسبة 26.21 ٪ من أفراد العينة المقدرة بـ 206 ، فحتما نوعية العمل لا ـــ بالضرورة عن مدى اندماج المهاجرين بل تعبر لنا عن مصادر الدخل في المدينة عكس ذلك لما كانت عليه الحالة في الريف و ذلك لاستدلالنا بأن عناك من المبحوثين من يعتمدون على الفلاحة و تربية المواشي بالرغم من مدة إقامته و كذا انتقال هذه المهن الريفية الى بعض الحضريين الذين يرون في مبدأ الاستثمار و الربح مقياس للنجاح الاقتصادي المعيشي في المدينة .

جدول رقم 43 يوضح العلاقة بين مدة الإقامة في المدينة و طبيعة العلاقات مع السكان في المدينة .

العلاقات في المدينة / مدة الإقامة	غير موجودة	موجودة				المجموع
		سكان المدينة	الريفيين	الأقارب	أبناء العرش	
أقل من 5 سنوات	5.26 02	7.89 03	28.94 11	31.57 12	26.31 10	100 38
من 5 الى 10سنوات	6.81 03	31.81 14	20.45 09	34.09 15	6.81 03	100 44
من 10 الى 15سنة	59.72 43	18.05 13	2.77 02	16.66 12	2.77 02	100 72
أكثر من 15	19.23 10	42.30 22	-	34.61 18	3.84 02	100 52
المجموع	28.15 58	25.24 52	10.67 22	27.66 57	8.25 17	100 206

من خلال هذا الجدول و الذي يبرز العلاقة بين مدة الإقامة بالمدينة و علاقته بطبيعة العلاقات مع سكان المدينة ، نلاحظ أن الاتجاه العام للجدول نحو عدم وجود العلاقات بنسبة 28.15 تليها وجود العلاقات مع سكان المدينة بنسبة 25.24 ثم مع المهاجرين الريفيين بـ 10.67 ثم الأقارب و أبناء العرش .

و عند إدخالنا لمتغير الزمن نجد أن بالرغم من مدة الإقامة الى أن العلاقة يمكن أن تكون غير موجودة مع سكان المدينة في حين أننا نلاحظ الروابط القرابية يبقى مستمرة مع مرور الزمن سواء تعلق الأمر بالأقارب أو أبناء العرش .

في حين نجد أن المهاجرين الحديثي السكن بالمدينة تقريبا لا يقيمون علاقات مع سكان المدينة بل تلاحظ علاقاتهم مع أمثالهم الريفيين أو أقاربهم أو أبناء عرشهم ، فهناك من الدارسين لموضوع الهجرة الريفية من يعتقد أن إتصال الريف بالمدينة من خلال الهجرة الريفية يولد سلوكا سلبيا لدى الريفيين و يجعلهم أشخاصا ضعفاء عاجزين عن التكيف مع مجتمعها بسبب اختلاف النسق الاجتماعي و الثقافي بل هم يتميزون بقيمتهم الثقافية و بعاداتهم و تقاليدهم و أنماط سلوكهم .

و طبيعة علاقاتهم ، فهم لهم أساليبهم الخاصة في التعامل مع حياة المدينة انطلاقا من مما معارفهم السابقة لها ، و هم قادرون على الاختيار بين السلوكات المناسبة لنسقهم الثقافي و تلك التي تتعارض معه ، لكن مستويات العلاقات و التكيف تختلف من شخص لآخر حسب درجات الثقافة وفرص ـــ و . . . . . .

فقد نلاحظ أنه رغم مرور فترات طويلة على إقامة المهاجرين بالمدينة إلا أن علاقاتهم بالحضريين أو الغرباء عن أصولهم منعدمة أو سطحية . . . فهم رغم الوجود الفيزيقي في المدينة يفضلون ممارسة الزيارات المنتظمة لمناطقهم الأصلية فالشخص الريفي لع علاقة

متينة تربطه بالأرض ليس ككونها مصدر رزقه بل تتعداه الى امتدادات العائلة و ذاكرته العائلية و توارثها عبر الأجيال الصاعدة من منظورتها . . متوارث شفاهيا .

جدول **رقم** 44 يوضح العلاقة بين الدخل ووجود أعمال إضافية لسد حاجيات الأسرة

الأعمال الاضافية / الدخل	لا توجد	توجد	المجموع
أقل من 8000	59.81 64	40.18 43	100 107
من 8000 الى 12000	7.24 05	92.75 64	100 69
من 12000 الى 16000	30 03	70 07	100 10
من 16000 الى 20000	58.33 07	41.66 05	100 12
من 20000 الى 24000	50 01	50 01	100 02
أكثر من 24000	39.33 02	66.66 04	100 06
المجموع	39.80 82	60.01 124	100 206

يهدف هذا الجدول الى إبراز العلاقة بين وجود الأعمال الإضافية لسد الحاجيات الاقتصادية و الدخل ، حيث نرى أن الاتجاه العام عدم ممارسة الأعمال الإضافية بنسبة 60.01 **مقابل** 39.98 .

و عند إدخال متغير الدخل نجد أن الأعمال الإضافية مرتبطة بالدخل نظرا لاعتبار أن أغلب المبحوثين ةيصرحون بأن دخلهم لا يتعدى 8000 دج أو 12000 دج في حين أننا نجد أنه بالرغم من الدخل المرتفع نجد أن هناك أعمال إضافية لسد الحاجيات الاقتصادية للأسرة .

من الصعب الحكم على العلاقة بين المتغيرين (الدخل ، الأعمال الإضافية) للمبحوثين و يمكن اعتبار ذلك لمساوىء تقنية جلب المعطيات المتعلقة بالاستمارة و مدى مصداقية المعلومات المرغوبة من طرف الباحث ، و يرغم ذلك فإنه للدخل دور في إرغام الأفراد على انتهاج طرق أخرى لسد الحاجيات الاقتصادية و الأساسية للأسر و قد تختلف حسب الإمكانيات المتاحة .

فمن الأهداف الأساسية الضرورية التي يقوم بها الفرد عند حصوله على دخل هي إشباع الحاجات الاساسية المختلفة من سلع و خدمات و من البديهية أن يلجأ الافراد الى نشاط او اثنين للزيادة في حجم الدخل الذي نحكم على كفايته من جهة تناسبة مع اسعار تلك السلع و الخدمات المقدمة كما تبين لنا ملاحظاتنا لافرادالعينة انهم رغم ارتفاع الدخل الا انه لا تتماشى مع ارتفاع الحاجات الاساسية و كذا متطلبات الحياة الحضرية و كذا تطلعات المبحوثين في الحصول على سكن لائق و كاف و ملائم للاسر (**الرغبة في الإدخار**) .

جدول رقم45 يوضح العلاقة بين مدة الإقامة في المدينة و مدى إقامة علاقات مصاهرة مع **سكان** المدينة .

سكان المدينة / مدة الإقامة	موجودة	غير موجودة	المجموع
أقل من 5 سنوات	31.57 12	68.42 26	100 38
من 5 إلى 10 سنوات	6.81 03	93.18 41	100 44
من 10 إلى 15سنة	15.27 11	84.18 61	100 72
أكثر من 15	89.76 42	19.23 10	100 52
المجموع	33 68	67 138	100 206

يهدف هذا الجدول إلى معرفة العلاقة بين إنشاء علاقات مصاهرة للمبحوثين مع سكان المدينة من خلال عامل مدة الإقامة في المدينة .

فنلاحظ أن الاتجاه العام لهذا الجدول يتجه نحو عدم وجود علاقات مصاهرة بين الريفيين **الجدد وسكان المدن القدامى** . 67 **مقابل** 33 لمن لهم علاقات مصاهرة .

عند إدخالنا لعامل الزمن و مدى تأثيره على إنشاء علاقات مصاهرة و من خلال الملاحظة لهذا الجدول النازحين الجدد أقل تعلقا بالعلاقات الزواجية مقارنة بالنازحين القدامى حيث

نجد أن ثلث من المهاجرين الذين سكنوا المدن حديثا (أقل من 5 سنوات) أقاموا علاقات مصاهرة مع سكان المدن أيضا نجد أن 6.81 ٪ أقاموا علاقات زواجية مقابل 93.18 ٪ عند فئة الذين لديهم ما بين 5 إلى 10 سنوات و أيضا نجد أن 15.27 ٪ أقاموا علاقات مقابل 84.72 ٪ في فئة السكان المهاجرين الذين لديهم من 10 إلى 15 سنة ، في حين نجد أن 80.76 ٪ لديهم علاقات زواجية بسكان المدن مقابل 19.23 ٪ عند فئة النازحين الأكثر من 15سنة .

نرى أن العلاقات تبدأ و بشكل واضح بعد أكثر من 15 سنة و يمكن تغير ذلك أنها تبدأ بعد نشوء الجيل الثاني في المدينة الذي هو حضري وفق مكان ولادته .

يعتبر الزواج بين الأقارب في الوسط الحضري موضوعا في غاية الأهمية من ناحية اعتباره كمقياس لمتغير الروابط الاجتماعية الريفية التقليدية لما له التأثير عنها و التأثر للأعراف و القيم و العادات الريفية للمهاجرين الجدد و كما لم يخرج المجتمع الجزائري من هذه المنظومة حيث كان للتغير الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي أثر فعال على بناءه الكلي الاجتماعي بما في ذلك الزواج باعتباره كنظام اجتماعي داخل هذا البناء و اتجاهاته و أنماطه . . . . .

و انطلاقا من تعرضنا لمتغير الزواج (الريفي – الحضري) لأفراد العينة محاولة منا لكشف التغيرات التي تطرأ على حياة الريفيين في المدن لأن الأوساط الحضرية عرفت وتيرة متسارعة من التغيرات أدت إلى ظهور أنظمة جديدة و زوال أخرى تخص (العادات و التقاليد و الأعراف . . . .) .

و بعبارة أخرى هل أن للأفراد الذين يقيمون بالأوساط الحضرية تكونت لديهم سمات و خصوصيات بفعل تغير أسلوب الحياة ، الشيء الذي جعلتهم يفضلون الزواج الخارجي عن الزواج القرابي (الداخلي) .

و بالتطرق للدراسات السابقة حول الزواج بين الأقارب في المجتمعات الحضرية نجد أن كل الدراسات تتفق على :

- الزواج بين الأقارب تزداد كلما ارتفعت نسبة الأمية (فالشباب و الأسر المتعلمة تميل إلى الزواج وفق الاختيارات الشخصية للمعنيين) .
- الزواج بين الأقارب له إقبال أكبر عند ذوي الدخل المحدود و المتدني لكونه يتأسس على الصلة القرابية بالأساس و تسهيل إجراءاته و قلة علاقات الأسر ذوي الدخل أو المستوى المعيشي المنخفض .
- معدل زيادة أو انخفاض هذا الزواج يتعلق بمدى السماح باختيار الشريك
- الرغبة في المحافظة على تماسك الأسر و تقاليدها و وحدتها رغم خطورة هذا الزواج بين الأقارب مما يؤثر وراثيا على الأبناء الداخلي جسميا و نفسيا .
- هناك علاقة عكسية بين الزواج الداخلي و التحضر ، بمعنى أن نسبة الزواج بين الأقارب تزداد في القرى و أكثر من ذلك في الأرياف نظرا للضغوطات الاجتماعية التي تظهر في الأسر الممتدة

الذي يرتبط أساس بعوامل خاصة منها :

- المحافظة على الأملاك و الثروة ضمن الأسرة الكبيرة .
- تقرير وحدة الأسر و العرش و ترابطه .
- انخفاض المهور .
- الإبقاء على الأبناء قريبين من الأهل .

لكن رغم ذلك فلا يمكننا ملاحظة العلاقة بين متغير الزمن و متغير وجود الزواج من سكان الحضر في هذه الفترة القصيرة التي تقتصر على جيل واحد بل إلى جيلين أو أكثر .
هذا ما يقودنا إلى الحديث عن آليات التخلي عن الثقافة الريفية التي هي تختار بالقيم و العلاقات التقليدية و المباشرة بين الأفراد الخاضعة للأعراف و التقاليد التي تتأثر بالسلوكات الاجتماعية المكتسبة حديثا في المدينة .

النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة :

من خلال الاستجابات المبنية في الجداول الخاصة بفرضية " إستمرار الروابط الاجتماعية التقليدية يحول دون اكتساب الثقافة الحضرية " وجدنا أن الروابط الاجتماعية في المدينة عموما ماهي إلا امتداد للتطور التاريخي للروابط التقليدية في الريف و التي هي بقوة في الريف أكثر منها في القرية و تقل نسبيا في المدينة لمالكها تلاحظ و بشكل واضح في المناسبات و الأحداث سواء في الريف أو المدينة
حتى في العلاقات الزواجية في المدينة . . . .
فمن الطبيعي إيجاد صعوبة في الأخذ بالمعطيات الكمية للجداول السابقة و الحكم على اكتساب ثقافة حضرية بالتخلي عن الروابط الريفية السابقة للمهاجرين . .

خاصة إذا تعلق الأمر ببنية الأسرة و تغيرها على المدى القصير . . . . .

فمن خلال الجداول السابقة و بالاستدلال بنعطياتها الكمية نجد أن :

- يعمل الانتقال الجماعي للمهاجرين نحو المدن الى المحافظة على نسق العلاقات بين الريفيين المهاجرين أنفسهم و كذا علاقاتهم و روابطهم الاجتماعية الريفية ، كما تعمل على خلق أنماط معيشية تشبه الى حد كبير الأنماط الريفية .

- كما تعمل التجمعات المكانية للمهاجرين في المدينة الى دعم تلك العلاقات الريفية و لا يمكنها أن يؤدي الى تشكيل علاقات أخرى جديدة في المدينة .

- يعمل العامل الاقتصادي و بصورة كبيرة في دعم استمرار تلك العلاقات و التي يمكن ملاحظاتها في تدني المستوى المعيشي للمهاجرين و اللجوء الى الالتزام بالمساعدة القرابية و التضامن و التعاون العائلي سواء بين الريفيين أو الحضريين الجدد .

- يعمل العلاقات بالوسط الأصلي الى دعم المهاجرين ماديا و معنويا . . . إضافة الى كونها تدفعهم الى عدم التخلي عن الحياة الريفية سواء تعلق الأمر بمجالات الدخل أو الاستثمار في الريف و تعمل أيضا على تأمين الروابط الاجتماعية في المدينة إضافة الى كونها تساهم في تدفق المهاجرين الى المدينة (لاحظ الجدول . . .) .

- تختلف درجة الارتباط بالعلاقات الاجتماعية التقليدية عند القرويين و الريفيين ، فنجد أن الريفيين أقل تقبلا لإنشاء علاقات جوارية أو مصاهرة مع الحضريين (لاحظ الجدول) .

- تعمل العلاقات مع الوسط الأصلي للريفيين الى عدم خلق علاقات حضرية جديدة و ذلك من خلال أن 89.11 ٪ ممن يحافظون على علاقاتهم مع أوساطهم الأصلية لا يقيمون علاقات مصاهرة مع العائلات الحضرية ، كما أن استمرار العلاقات مع الوسط الأصلي تحافظ على الطابع المعيشي الريفي للسكان الحضريين الجدد و تعمل على خلق جو في المدينة مشابه لذلك الريفي ، فنجد أن 75 ٪ من الريفيين الذين يحافظون على علاقاتهم مع الوسط الأصلي يعتبرون أنه لا يوجد فرق بين الحياة في الريف المدينة كما تدفع بالريفيين الجدد إلى عدم محاولة البحث عن علاقات أو إنشاء علاقات جديدة في المدينة (لاحظ الجدول) .

- لا تؤثر غالبا الفترة الزمنية للريفيين في المدن على نوعية عملهم أو كسب العيش غالبا خاصة إذا علمنا أن الحصول على فرصة للعمل في المدينة تحكمها بعض الشروط التعجيزية الغير متوفرة في الريفيين كالتعليم المهارات المهنية ، شهادات الكفاءة .. أو التخلي عن الأعمال الريفية التي هي مصدر الدخل للأسر الريفية . . . . .

فقد نجد أن بعض المهاجرين يعيش في المدينة لأكثر من 15 سنة إلا أنه يمارس الأشغال و الأعمال الريفية التي من شأنها أن تدعم الروابط الاجتماعية

بين الريف و المدينة ....(**لاحظ الجدول**) وأيضا قد يلاحظ أن من أفراد العينة لا يقيمون أية علاقات في المدينة رغم المدة الكافية التي قضاها فيها (**لاحظ الجدول**)
* **كما نلاحظ أن إقامة علاقات المصا**هرة في المدينة فنجد أن 80.76 ٪ يقيمون علاقات مع سكان المدينة من المهاجرين الذين قضوا أكثر من 15 سنة بالمدينة.

الإستنتـــاج العـــام للدراســة الميدانيــة

لقد استخدمنا بعض الطرق لننجز هدفنا في هذا البحث ، و إحدى هذه الطرق هي صحيفة **الاستمارة ذات الـ43** سؤالا ، و التي تستهدف جمع المعلومات المتعلقة بآراء و أحوال أفراد العينة في المدينة التي اعتبرناها كوسط حضري ملائم لدراسة ظاهرة مدى اندماج المهاجرين الريفيين فيها .... فطبيعة هذه الاستمارة الموجهة إلى الأسر المهاجرة حديثا **إلى** المدينة حتمت علينا عدم التدخل في خصوصيات هذه الأسر باعتبارها أسر محافظة ريفية ، فلجأنا إلى الأسئلة المغلقة العامة البعيدة عن الغموض و التخصص في المؤشرات و تدقيقها ... و قد حاولنا قدر الإمكان التقليل من الأسئلة و فرص الإجابة .. بهدف الوصول إلى **استجابات** مقبولة من طرف المبحوثين .. فكان لنا أن واجهنا صعوبات في إقناع المبحوثين بمدى قبولها و الإجابة على أسئلتها كاملة ... ولقد لاقينا صعوبات جمة ...(مادية و معنوية) و قد تمثلت في السعي و المتواصل في الحصول على مبحوثين ، و إقناعهم و التوسط إليهم و اختيار الاستمارات الملائمة ، فلقد بلغت نسبة الاستمارات المقبولة 60.58 ٪ من **المجموع الكلي للاستمارات البحث الموزعة المقدر بـ** 340 وحدة و لقد سعينا جاهدين إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من الاستعماران قصد الحصول على أكبر حظ ممكن من جلب المعطيات حول موضوعنا ...

لقد تناول هذا البحث ثلاثة فروض رئيسية تمثل في الحقيقة فرضية واحدة وهي " **إن التجمع** السكاني العشوائي و على المناطق الهامشية لمدينة الجلفة و فق العلاقات القرابية و العشائرية يدعم الحفاظ على الممارسات و الروابط الريفية في المدينة "

فهذه الفرضيات متداخلة فيما بينها نظرا لما ألحته علينا الاستمارة الميدانية و التي أرغمتنا على عدم الخوض في التفاصيل الدقيقة للمبحوثين ...
رغم هذه الدراسة الميدانية ... إلا أن طبيعة الاستمارة قد لا تفي بالغرض المطلوب إلى الحقيقة المرجوة ، فلا يمكن للباحث أن يرغم مبحوثيه على الصدق أو الالتزام بالإجابة ...
إن المستوى التعليمي للمبحوثين دور في تقبل و التعامل الإيجابي مع استمارة بحثنا .
إن أول استنتاج لهذا البحث الميداني يتمثل في "صعوبة البحوث " المتعلقة بحركات السكان خاصة على مستوى الأسرة ... و المتعلقة خاصة بالظروف المعيشية لها و كيفيات اتصالها مع الوسط الخارجي " ومن خلال تحليل الفرضية الخاصة " التجمع السكني على أساس الأعراش و الروابط القرابية في المدينة " نجد أن :
يلجأ المهاجرون الريفيون إلى المدينة بغية الحصول على حال معيشي أفضل إلى الهجرة الجماعية أو الفردية إلى تجمع حضري ملائم يضمن الاقتصادية و الأمنية قد تجلب هؤلاء الريفيين نحو المدينة ، وبطرق جماعية مما يجعل مراكز التجمع الريفيين في المدينة نقطة وصول بقية النازحين في المستقبل ، وتعمل هذه الهجرات إلى خلق تجمعات سكانية ضخمة ريفية متماثلة السمات (الاجتماعية و الثقافية)
و يعتبر عامل الفقر أو المستوى المعيشي المتدني للريفيين عامل من عوامل عدم الاندماج في الوسط الحضري إذ يرغم على إبقاء المهاجرين على الهامش الحضري و ندعم التجمعات السكانية القرابية التي هي غالبا على أطراف المدن حيث نلاحظ بأنها " عملية نقل للبيئة الريفية "
وتعمل هذه الأحياء على خلق بيئة ريفية مشابهة للوسط الأصلي السابق و بالتالي تدعم انتشار الممارسات الريفية في المدينة ، و بالتالي يؤدي إلى خلق أحياء سكنية خاصة بمميزات المهاجرين حسب صلاتهم القرابية و العشائرية (نلاحظ من خلال إسم الأحياء و كنيتهم)
تعمل هذه التجمعات السكنية سواء تعلق الأمر في الأحياء الشعبية التقليدية أو القصديرية على إنشاء صلات قوية و متينة فيما بينها ، فبالرغم من حداثتها في المدينة ن إلا أنها تعمل على إنشاء تنظيمات و لجان للأحياء و المقاطعات بهدف الدفاع على حقوق ساكنيها و المطالبة بتوفير الشروط الملائمة الضرورية للسكن (أمن ، خدمات ، المرافق العامة و الأساسية ، سكن ...)
فهي أكثر نشاطا و تواجدا مقارنة مع التجمعات الحضرية الآخرى في المدينة ..
و يعمل التجمع السكني على اخلق الأحياء متخلفة حضريا ..فأغلبها غير قانوني و لا يخضع للشروط القانونية للسكن الحضري و يزيد من لبلأعباء على الخدمات العامة في المدينة ، فهي لا تختلف كثيرا عنم السكنات الريفية و تعمل السكنات المتخلفة على تسهيل ممارسة الاعمال الريفية المدينة الخاصة (تربية الحيوانات و الماشية خصوصا ..)
يختلف المهاجريون الريفييون من حيث الأصل المكاني (قرية ، ريف) في إختيار السكن أو الحي السكني في المدينة ، فنجد أنا لنازحين من القرى أمل ، ارتبطا بالسكنات القصديرية و الفوضوية مقارنة بالريفيين و البدو الرحص ....
و تعمل السكنات في ال؟أحياء العشوائية على استمرار العلاقات مع الوسط الأصلي مع النازحين من الريف بعضهم البعض و خلق االمزيد من التجمعات السكنية القرابية ، فتجعل من فرص إقامة علاقات مع الحضريينة شبه منعدمة ، فهي تتأثر بالعلاقات مع الوسط الأصلي للمهاجرين ة تتأثر العلاقات الاجتماعية في المدينة بالأحول الاقتصادية فالعلاقات

الاجتمالعية القرابية تتدعم و تتشيد يسوء الاحوال المعيشية للسكان و تدفعهم إلى الالتزام بمظاهر التضامن و التماسك و التعالون التي تظهر على شكل التعاون الجماعي و الالتزام بالمساعدة المادية و المعنوية للجماعات كما نلاحظ في أثناء الاحتفالات و الاعياد و المناسبات ....

و تعمل العلاقات مع الوسط الأصلي إلى دعم المهاجرين ماديا و معنويا إضافة إلى كونها تدفعهم علىى المحافظة على الارث الثقافي للعائلة المهاجرة و تدفعهم إلى عدم التخلي عن الحياة الريفية سواء تتعلق الأمر بمجاللت الدخل أو الاستثمار في الريف و تعمل أيضا على تأمين بقاء الروابط الاجتماعية لبين الريفيين و الحضريين في المدينة مع مختلف مصالح الدولة .

و تختلف درجة الارتباط بالعلاقات اللاجتماعية التقليدية عند القرويين ةو الريفيين ، فنجد أن الريفيين أكثر تقبلا لإنشاء علاقات جوارية أو مصاهرة في المدينة مع الحضريين على عكس المهاجرين الريفيين الذين يحافظون على التماسك القبلي و العائلي بإستعمال العلاقات الزواجية داخل العرش أو القبيلة.

المــراجــــع

قائمـة المـراجـع باللغة العربية :

1. **إحسان محمد الحسن** : الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، دار الطليعة للطبع و النشر بيروت ، 1986 .
2. **إحسان محمد الحسن** : العائلة و القرابة و الزواج ، دراسة تحليلية الطبعة ، دار الطليعة للنشر بيروت ، 1985 .
3. **احمد الزغبي : مقدمة ابن خلدون ، دار الأرقم للطباعة و النشر ، لبنان ط2** ، 2002 .
4. احمد محمود السيد : الدليل الى منهج البحث العلمي ، دار المعارف ، مصر ، 1973 .
5. السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري ، الأزاريطة ، دار المعرفة الجامعية .2001
6. **الزغبي محمد احمد** : التغير الأجتماعي ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، ط1 ، .1982
7. المجتمع و المصنع دراسة في علم الاجتماع ، الهيئة المصرية للكتاب ، ط1 مصر . 1975
8. تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع ، المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ب .ت
9. حسين خريف : المدخل الى الاتصال التكيف الاجتماعي ، مخبر علم الاجتماع ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2005.
10. حسين عبد الحميد رشوان : مشكلات المدينة ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية 2002
11. حليم بركات المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدةالعربية ،بيروت ، .1986
12. حكمت أبو زيد : التكييف الاجتماعي في الريف المصري ، القاهرة ، 1961 .
13. رنيس رونج : علم السكان ، محمد سبحي عبد الحكيم ، مكتبة مصر ، القاهرة 1995
14. سليمان الدليمي : التغير الاجتماعي و التحديث مؤسسة تالة للطباع و النشر ، طرابلس 2001

15. سناء الخولي : الأسرة و الحياة العائلية ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت 1984 .

16. عاطف وصفي : الانتربولوجيا الثقافية ، دراسة ميدانية للجالية اللبنانية الإسلامية بمدينة ديربورن الأمريكية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1971 .

17. عبد الحميد دليمي، دراسة لواقع الأحياء القصديرية ، مخبر الإنسان و المدينة ،دار الهدى 2007.

18. عبد الرحيم بوادقجي ، عصام خوري : علم السكان ، دار الرضا للنشر ، دمشق سوريا ، 2002 .

19. عبد العزيز بودون : المشكلات الاجتماعية ، النمو الحضري في الجزائر ، جامعة قسنطينة 2001 .

20. عبد الغاني غانم : المهاجرون ، الدراسة السوسيوالإنتروبولوجية المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ط2 ، 2002 .

21. عبد الغني مغربي : الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون ، تر محمد الشريف بن دالي ، الجزائر ،م وك ، 1986 .

22. عبد القادر القصير : الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية ، دار النهضة .

23. عبد القادر حمر الراس : الأسرة و تعاطي المخدرات ، دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 1992 .

24. عبد القادر القصير : الهجرة من الريف الى المدينة ، دار النهضة العربية ، بيروت 1992.

25. عبد المنعم شوقي ، مجتمع المدينة – الاجتماع الحضري ، بيروت : دار النهضة العربية ط7 1981 .

26. عبد الله عامر الهمالي : أسلوب البحث الاجتماعي و تقنياته ، منشـــورات جامعة قاز يونس

بنغازي 1988 .

27. علي الحوات : النظرية الاجتماعية ، منشورات شركة الجا ، مالطا ، 1998 .

28. علي الحوات : مباىء علم الاجتماع ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، 1995 .

29. علي عبد الرزاق جلي : علم اجتماع السكان ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت 1948 .
30. غريب محمد السيد : علم الاجتماع الريفي ، دار المعرفة الجامعية .
31. فوزي رضوان العربي : أنماط التجمعات في الوطن العربي في كتاب : دراسات في المجتمع العربي ، اتحاد الجامعات العربية : الأمانة العامة ، 1985 .
32. قباري اسماعيل : علم الاجتماع الحضري منشات المعارف للنشر ، الإسكندرية 1986.
33. لمحمد المختار بوراكي : السلطة الأبوية في العائلة الجزائرية و حركة التغير الاجتماعي بغداد معهد البحوث و الدراسات العربية ، قسم البحوث و الدراسات الاجتماعية ، 1987.
34. ليون ف و آخرون : الهجرة الدولية ماضيها و حاضرها ، ترجمة : فوزي سهاونة .
35. محمد الجوهري و سعاد عثمان : دراسات في الانثربولوجيا الحضرية ، ط1 ، دار المعرفة 1991 .
36. محمد الجوهري : دراسات في علم الاجتماع الريفي و الحضري ، الأزاريطة ، دار المعرفة الجامعية .
37. محمد السويدي : بدو الطوارق بين الثبات و التغير ، دراسة سوسيوأنثربولوجية في التغير الاجتماعي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986 .
38. محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1990 .
39. محمد بومخلوف : التوطين الصناعي و قضياه المعاصرة ، الجزائر ، دار الأمة ، 2001.
40. محمد بومخلوف : التغيرات الأسرية و التغيرات الاجتماعية ، سلسلة الوصل ، منشورات كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، حاجة الجزائر 2006 .
41. محمد عاطف غيث : الموقف النظري في علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية مصر .
42. محمد عبد المنعم : الحضارة والتحضر ، دراسة لعلم الاجتماع الحضري ، مكتبة القاهرة الحديثة 1970 .

43. محمد علي محمد : دراسات في التغير الاجتماعي ، دار الكتب الجامعية ، الإسكندرية 1974 .
44. محمود جاد : التضخم الحضري في البلاد النامية ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، ط1993 .
45. موريس أنجرس : منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2004 .
46. مصطفى الخشاب : الاجتماع الحضري ، القاهرة ، 1976.
47. مصطفى الخشاب : علم الاجتماع و مدارسه ، الدار القومية للطباعة و النشر القاهرة ، ط3 .
48. مصطفى بوتفنوشت : العائلة الجزائرية ، التطور و الخصائص الحديثة ، ترجمة دمري أحمد ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 .
49. مصلح الصالح : النظريات الاجتماعية المعاصرة و ظاهرة الجريمة في البلدان النامية ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2000 .
50. نخبة من الأساتذة : معهد العلوم الاجتماعية ، الشعبة العربية للتربية و العلوم الثقافية اليونسكو القاهرة 1975 .
51. هالة منصور : محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري ، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية 2000 .
52. هبة فاروق القبائي : دراسة التجمعات الحضرية ، قسم التخطيط العمراني و البنية ، جامعة دمشق 2003 .

القـــواميـــس و المعـــــاجـــم :

1. إبراهيم بيومي مدكور : معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1975.
2. إبراهيم مذكور : معجم العلوم الاجتماعية الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، 1970.
3. أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (مرجع سابق) .
4. تأليف نخبة من أساتذة قسم علم الاجتماع : المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ب ، ت .
5. جوردن مشال : موسوعة علم الاجتماع : ترجمة أحمد زايد و آخرون ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومي للترجمة ، 2000.
6. رشيد فكار : معجم موسوعي ، دار النشر العالمية ، باريس 1980 .
7. عبد المنعم الشافعي : المعجم الشافعي ، مكتبة لبنان ، بيروت .
8. عبد الهادي الجوهري : قاموس علم الاجتماع ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية مصر 1998 .
9. قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة ، الإسكندرية ، 1989 .
10. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، دار المعارف ن الاسكندرية ، 1989 .
11. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان ، 1978 .

الرسائل و المجـــلات :

1. الديوان الوطني للإحصائيات ، منشورات إحصائية .
2. المركز الوطني لمحو الأمية و تعليم الكبار ن 2002.
3. السقا سميرة : الدفاتر الجزائرية لعلم الاجتماع ، مجلة البحوث السوسيولوجية ، قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر ، 2000.
4. تيغزرت خوخة : الرواسب الريفية في المجتمع الحضري ، (رم) جامعة الجزائر 2001.
5. حميد خروف ، بلقاسم سلاطنية ، إسماعيل قيرة : الإشكاليات النظرية و الواقع ، مجتمع المدينة نموذجا سلسلة علم الاجتماع ، منشورات جامعة منتوري ، 1999.

6. سعد الدين السعودي : اندماج و إدماج العمال الريفيين في المنشأة الصناعية الجزائرية (رم) جامعة الجزائر ، معهد علم الاجتماع ، 1985.
7. فاطمة العصيمي : الحي السكني و مستقبل الأبناء ، ندوة المدينة ، مكناس ، المغرب ، 1998.
8. فهد ثاقب : التحضر دائرة على البناء العائلي ، عرض و تقديم لنتائج البحوث ، مجلة العلوم الاجتماعية المجلة 14 ، 1986.
9. **محمد بومخلوف** : نمط الأسرة الجزائرية سلسلة الوصل قسم علم الاجتماع منشورات كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية ، جامعة الجزائر ، 2006.
10. مصطفى زايد : الأسرة التغير و المؤسسات الاجتماعية ، سلسلة الوصل ، العدد 2 ، **الملتقى الثالث لعلم الاجتماع ، جامعة الجزائر** 2006 ، منشورات كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية .
11. مديرية السكن و التعمير لولاية الجلفة ، مجلة احصائية ، 2007.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Adam A : « Casablanca » Essai sur la transformation de la société Marocaine au contact de l'occident, tomes III . Edition du CNRS , Paris , 1972.
2. Alain coulon : l'ecole de chocago , PUF , paris , 1992 .
3. Andreé Michel : La Sociologie de la famille et du mariage. Presse universitaire de france , paris 1972.
4. Boukhabza (M): Ruptures et transformations sociales en algérie, VOL I, Alger, OPU, 1989.
5. Farouk ben atia :Alger , agrégat au cite , l'entegration citadine a Alger ,Alger , 1980.
6. La moureux .André : Recharche et méthodologie en science humaines , editions Etudes vivants , Canada 1995.
7. Louis wirth : Le ghetto : traduit par P , rojtman , Pug , Grenoble,1980.
8. Mostefa Boutefnouchet .Système Social et Changement social En algerie office de publication universitaires , alger , P 14 .
9. Quivy .R.Campenhoudt : Manuel de recharche en science sociales:Dunod , paris , 1988.
10. Yves Gratemyer : L'ecole de chicago naissance de l'ecologie urbaine aubier , paris , 1998.
11. Yves Grafimayer : sociologie urbaine , nathan , paris ,